



512



تقرير المباحث في احكام الوارث  
الوارث للشيخ العالم ابي عبد الرحمن محمد  
بن عبد الله بن احمد باسود ان  
، غفر الله له ونفعنا به

آمين

م

طبع بالمطبعة الفيضية  
الكائنة بجيد راباد الدكن المحمية  
عام ١٣٢٨ هجرية



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الباقي وما سواه فان . والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
المبعوث بدين الحق الى الانس والجان وعلى اله واصحابه واولاده  
وتابعيهم باحسان . وبعد . فهذه فوائده في علم الفرائض  
قيدها وهي نافعة لمريدها وبالله التوفيق .

باب . علم الفرائض هو فقه المواريث وعلم الحساب الموصل  
الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة . والتركة ما خلف الميت  
من مال او حق . ويتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة  
اولها . الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجناية والرهن  
وثانيها . مؤن التجهيز بالمعروف . وثالثها . الديون المرسلة  
في الذمة . رابعها . الوصايا بالثلث فماد وبه لاجنبي . خامسها  
الارث وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم اخرين  
واصطلاحاً حق قابل للتجزى يثبت لمستحق بعد موت من  
له ذلك لقاربة بينها ونحوها . وللارث اركان وشروط  
واسباب وموانع . فاركانه ثلاثة وارث وموروث وحق  
موروث . وشروطه ثلاثة تحقق حياة الوارث وتحقيق



موت المورث والعلم بجهة الأثر. وأسبابه ثلاثة وهي نكاح  
 وولاء ونسب. فالنكاح عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل  
 وطء ولا خلوة. والولاء عضوية سببها نعمة المعتق على رقيقه  
 والنسب هو القرابة وهي الأبوة والبنوة والأدلاء بأحدهما  
 وموانعه ثلاثة. قتل ورق واختلاف دين فلا يرث القاتل  
 من مقتوله ولو بحق. والقاتل من له دخل في القتل ولو بوجه  
 والبرق عجز حكيم يقوم بالأمر بسبب الكفر. ولا يرث المسلم  
 الكافر ولا عكس. والوارثون من الرجال أي الذكور  
 بطريقة البسط خمسة عشر. الابن. وابن الابن وإن سفل  
 والاب. والمجد وإن علا. والأخ الشقيق. والأخ للاب. والأخ  
 للام. وابن الأخ الشقيق. وابن الأخ للاب. والعم الشقيق  
 والعم للاب. وابن العم الشقيق. وابن العم للاب. والزوج  
 والمعتق. والوارثات من النساء بطريقة البسط عشر  
 البنت. وبنت الابن وإن سفل. والام. والمجدة من جهة  
 الام. والمجدة من جهة الاب. والأخت الشقيقة. والأخت  
 للاب. والأخت للام. والزوجة. والمعتقة. ولو فقدوا أي  
 الورثة كلهم فاصل المذهب أنه لا يرث ذوو الأرحام  
 ولا يرث على ذي الفروض. بل المال كله لبيت المال وإن  
 لم ينتظم بأن جاز متوليته أو لم يكن أهل والمختار المفتى به عند  
 المتأخرين بل وكثير من المتقدمين أنه إذا لم ينتظم أمر بيت



المال القول بالرد على اهل الفروض غير الزوجين ما فضل  
من فروضهم بنسبة فروضهم ، وسياقي الكلام عليهم فيما  
بعد . فان لم يكونوا اي د ووالفروض صرف الى ذوي الارحام  
وسياقي الكلام عليهم ايضا .

بَاب . الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة . النصف  
ونصفه . ونصف نصفه . والثلاثان . ونصفها . ونصف  
نصفها . واخصر عبارة ان تقول الربع والثالث وضعف كل  
ونصفه . والفرض نصيب مقدر شرعا لوارث خاص لا يزيد  
الا بالرد ولا ينقص الا بالعلو . فالنصف فرض خمسة . الزوج  
وبنت الصلب . وبنت الابن . والاخت الشقيقة . والاخت  
للأب . فالزوج يستحقه بشرط عدي وهوان لا يكون  
للزوجة فرع وارث . وبنت الصلب تستحقه بشرطين . وهما  
ان لا يكون لهما معصب ولا ماثل . وبنت الابن تستحقه بثلاثة  
شروط . هي ان لا يكون ولد صلب ولا معصب ولا ماثل  
والاخت الشقيقة تستحقه باربعة شروط . ان لا يكون ولد  
صلب ولا ولد ابن ولا معصب ولا ماثل . والاخت للأب تستحقه  
بخمسة شروط . ان لا يكون ولد صلب ولا ولد ابن ولا احد  
من الاشقاء ولا معصب ولا ماثل . والربع فرض اثنين الزوج  
والزوجة فالزوج يستحقه بشرط وجودي وهوان يكون  
للزوجة فرع وارث . والربع للزوجة او الزوجات اذا لم يكن



للزوج فرع وارث . والتمن فرض الزوجة والزوجات بشرط  
 ان يكون للزوج فرع وارث . والثلاثان فرض اربعة بنتي  
 صلب فاكتر . وبنتي ابن فاكتر . واختين شقيقتين فاكتر  
 واختين لاب فاكتر . فبنتا الصلب يستحقانه بشرط ان لا  
 يكون لهما معصب . وبنتا الابن يستحقانه بشرطين عدم  
 اولاد الصلب وان لا يكون لهما معصب . والشقيقتان يستحقان<sup>نه</sup>  
 بثلاثة شروط ان لا يكون ولد صلب . ولا ولد ابن . ولا معصب  
 والاختان للاب فصاعد اباربعة شروط . ان لا يكون ولد  
 صلب ولا ولد ابن ولا احد من الاشقاء ولا معصب . والثلاث  
 فرض اثنتين . الام والاخوة للام . فالام تستحقه بشرطين عدم<sup>بين</sup>  
 وهما ان لا يكون للميت فرع وارث . ولا اثنتان فاكتر من الاخوة  
 والاخوات . وفرض اثنتين فاكتر من الاخوة والاخوات للام  
 بشرط ان لا يحجبوا . والسادس فرض سبعة . الأب . والمجد  
 والام . والمجدة . وبنت الابن مع بنت الصلب . والاخت للاب  
 مع الشقيقة والاخ للام . فالاب والمجد يستحقان السادس  
 اذا كان للميت فرع وارث . والام تستحقه اذا كان للميت  
 فرع وارث او عدد من الاخوة او الاخوات والمجدة تستحقه  
 اذا لم تحجب . وبنت الابن فاكتر تستحقه مع وجود بنت الصلب  
 والاخت للاب فاكتر تستحقه مع وجود الشقيقة تكمل<sup>ت</sup>  
 الثلثين . والاخ للام يستحقه اذا لم تحجب -



بَابُ فِي الْعَصْبَةِ . الْعَصْبَةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ عَاصِبٌ بِنَفْسِهِ  
وَعَاصِبٌ بغيرِهِ . وَعَاصِبٌ مَعَ غَيْرِهِ . فَالْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ جَمِيعُ الذَّكَوْرِ  
إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ لِلْأُمِّ . وَالْعَاصِبُ بغيرِهِ الْبَنَاتُ مَعَ الْبَنِينَ  
وَالْأَخَوَاتُ بِالْأَخَوَةِ وَالْعَاصِبُ مَعَ غَيْرِهِ الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ  
وَجِهَاتُ الْعَصُوبَةِ يَسْبِقُ الْبَنُوتَةُ ثُمَّ الْأَبُوتَةُ ثُمَّ الْمَجْدُودَةُ وَالْأَخَوَةُ  
ثُمَّ بَنُوتُ الْأَخَوَةِ ثُمَّ الْعُمُومَةُ ثُمَّ بَنُوتُ الْعُمُومَةِ ثُمَّ الْوَلَاءُ فَالْجِهَةُ  
الْمُقَدَّمَةُ تَحْجِبُ مِنْ بَعْدِهَا فَإِذَا اسْتَوَتْ قَدِمَ الْأَقْوَى وَإِلَى  
ذَلِكَ أَشَارَ الْمُجْعَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ فَبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمُ ثُمَّ  
يُقَرِّبُهُ وَبَعْدَ هَاتَيْنِ الْقُوَّتَيْنِ بِالْقُوَّةِ اجْعَلِ وَالْعَصْبَةُ مِنْ لَيْسَ لَهُ  
نَصِيبٌ مَقْدَرٌ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى ثَوْرٍ يَشْهَدُ بِحَالَةِ تَعْصِيْبِهِمْ وَالْحُكْمُ  
فِي ارْتِثِ الْعَاصِبِ أَنْ يَأْخُذَ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبُ فَرْضٍ  
وَالْأَفْيَاخُذُ مَا فَضَلَ بَعْدَ أَصْحَابِ الْفَرُوضِ وَيَسْقُطُ إِذَا اسْتَفْرَقَتْ  
الْفَرُوضُ التَّرَكَّةُ إِلَّا فِي الْمَسْئَلَةِ الْمَشْتَرَكَةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخٌ  
لِأُمٍّ وَأَخٌ شَقِيقٌ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِلْأَخَوَةِ لِلْأُمِّ  
الثَّلَاثُ فَيُشَارُ كُتُبُهُمُ الْأَخُ الشَّقِيقُ أَمَا إِذَا كَانَ لَا بَ فَيَسْقُطُ  
بَابُ فِي الْحَجْبِ وَهُوَ لُغَةٌ الْمَنْعُ وَشَرْعًا مَنَعَ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ  
الْإِرْثِ مِنَ الْإِرْثِ بِالْكَلِيَّةِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّهِ وَهُوَ قِسْمَانِ  
حَجْبُ حَرَمَانٍ وَحَجْبُ نَقْصَانٍ وَالْمَرَادُ هَذَا الْأَوَّلُ فَالْأَبُ وَالْأَبْنُ  
وَالزَّوْجُ لَا يَحْجِبُهُمَا أَحَدٌ وَأَبْنُ الْأَبْنِ يَحْجِبُهُ الْأَبْنُ وَأَبْنُ ابْنِ  
أَقْرَبٍ مِنْهُ وَالْمَجْدُودُ يَحْجِبُهُ الْأَبُ أَوْ جَدُّ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ



يُحِبُّهُ ثَلَاثَةُ الْآبِ وَالْأَبْنِ وَابْنُ الْإِبْنِ . وَالْأَخُ لِلْآبِ يُحِبُّهُ أَرْبَعَةٌ  
وَهُمْ مِنْ قَبْلِهِ وَالْأَخُ لِلْأُمِّ يُحِبُّهُ سِتَّةُ الْآبِ وَالْجَدُّ وَالْإِبْنُ  
وَالْبِنْتُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ يُحِبُّهُ  
سِتَّةُ الْآبِ وَالْجَدُّ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأَخُ لِلْآبِ  
وَابْنُ الْأَخِ لِلْآبِ يُحِبُّهُ سَبْعَةٌ هَؤُلَاءِ السِتَّةُ وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ  
وَالْأَخُ الشَّقِيقُ يُحِبُّهُ ثَمَانِيَةٌ وَهُمْ مِنْ قَبْلِهِ وَالْأُمُّ لِلْآبِ يُحِبُّهُ  
تِسْعَةٌ وَهُمْ مِنْ قَبْلِهِ . وَابْنُ الْأُمِّ الشَّقِيقُ يُحِبُّهُ عَشْرَةٌ وَهُمْ مِنْ  
قَبْلِهِ وَابْنُ الْأُمِّ لِلْآبِ يُحِبُّهُ أَحَدُ عَشَرَ وَهُمْ مِنْ قَبْلِهِ . وَالْمُعْتَقُ  
يُحِبُّهُ عَصَبَةُ النَّسَبِ وَالْأُمُّ وَالْبِنْتُ وَالزَّوْجَةُ لَا يُحِبُّنَ  
وَبِنْتُ الْإِبْنِ يُحِبُّهَا الْإِبْنُ أَوْ بِنْتَانِ إِذَا الْمَتْعُوبُ وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ  
تُحِبُّهَا الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ لِلْآبِ يُحِبُّهَا الْآبُ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ الْقَرْنَى  
مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تُحِبُّ الْبَعْدَى مِنْهَا وَالْقَرْنَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تُحِبُّ الْبَعْدَى  
مِنْ جِهَةِ الْآبِ وَلَا عَكْسَ وَلَا اخْتِ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ كَالْأَخِ  
وَالشَّقِيقَةِ وَالْأَخْتُ لِلْآبِ لَا تُحِبُّهَا فَرَضٌ مُسْتَرْقِ بِلِهَا  
فَرَضُهَا وَالْأَخَوَاتُ الْخُلَصُ لِلْآبِ تُحِبُّنَ شَقِيقَةً مَعَ بِنْتِهَا  
بِنْتُ ابْنٍ وَاخْتَانِ شَقِيقَتَانِ وَالْمُعْتَقَةُ كَالْمُعْتَقِ يُحِبُّهَا عَصَبَةُ  
بَابُ فِي الْجَدِّ وَالْأَخُوَّةِ إِذَا اجْتَمَعِ جَدُّ وَاخْوَةٌ أَوْ أَخَوَاتُ  
لَا بَيْنَ أَوَّلِ الْآبِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ فَلَهُ حَالُ الْمَقَاسِمَةِ  
أَوْ ثَلَاثُ جَمِيعِ الْمَالِ وَالْمَقَاسِمَةُ خَيْرُهَا فِي خَمْسِ صُورٍ وَهِيَ جَدُّ  
وَأَخْتُ جَدٍّ وَأَخُ جَدٍّ وَأَخْتَانِ جَدٍّ وَأَخُ وَأَخْتُ جَدٍّ وَثَلَاثُ



اخوات وتستوي المقاسمة وثلاث المال في ثلاث صور وهي جد  
 واخوان جد واخ واختان جد واربع اخوات وان كان معهم  
 د وفرض فله ثلاث حالات في اخذ الاكثر من سدس جميع  
 المال او ثلث الباقي او المقاسمة فالسدس خير له في زوجية  
 وبنتين وجد واخ وثلث الباقي خير له في جدة وجد وخمسة  
 اخوة والمقاسمة خير له في جدة وجد واخ وقد لا يبقى شيء  
 بعد الفرض ككنتين وزوج وام وجد فيفرض للجد  
 السدس وتعال وقد يبقى دون السدس ككنتين وزوج وجد  
 فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كنتين وام وجد فيفرض  
 به الجد وتسقط الاخوة ولو كان مع الجد اخوة اشقاء  
 واخوة لاب فالحكم في الجد ما سبق ويعاد الاشقاء عليه الاخوة  
 لاب في القسمة فاذا الحق حقه فان كان في الاشقاء ذكر  
 فالباقي لهم وتسقط الاخوة للاب كما في جد واخ شقيق واخ  
 لاب وان لم يكن فيهم ذكر فتأخذ الشقيقة الى النصف والباقي  
 للاخوة للاب كما في عشرية زيد وهي جد وشقيقة واخ لاب  
 هي من خمسة وتصع من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف  
 خمسة يفضل واحد للاخ من الاب وعشرا عشرة زيد  
 وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي من خمسة وتصع من  
 عشرين وتأخذ الشقيقتان فصاعدا الى الثلثين كجد  
 وشقيقتين واخ لاب هو من ستة ولا شيء للاخ للاب لا يقضا

عن الثلثين شئ والمجد مع الأخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا  
في الاكدرية وهي زوج وام وجد واخت لا بوين اولاب  
فلتر زوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف  
فتعول المسئلة بنصيبها من ستة الى تسعة وتصح من سبعة  
وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد والأخت اثنا عشر  
له الثلثان ثمانية ولها الثلث اربعة -

**باب** في الإرث بالولاء من لا عصبية له بنسب ولم يعق  
فله ماله او الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلا  
او امرأة فان لم يوجد فالمال لعصبته المتعصبين بانفسهم  
وترتيبهم هناك ترتيبهم في النسب الا ان اخا المعتق وابنه  
يقدمان على عمه فان لم يكن له عصبية فليعتق المعتق  
عصبته كذلك ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها او منقيا اليه بنسب او بولاء  
**باب** في الحساب واصول المسائل اذا كانت الورثة عصبات  
قسم المال بينهم بالسوية سواء تحضوا ذكورا او تحضوا نثاء  
كثلاث نسوة اعتقن قنا بالسوية وان اجتمع الصنفان  
من النسب قدر كل ذكر كائنين وعدد رؤس المقسوم عليهم  
اصل المسئلة كابن وبنت هي من ثلاثة وان كان في الورثة صاحب  
فرض او اكثر مقائلين فالمسئلة من مخرج ذلك الكسر وهو  
اقل عدد يصح منه كينت وعم هي من اثنين فاصول المسائل  
سبعة الاثنان مخرج النصف والثلاثة مخرج الثلث والثلثين



والاربعة مخرج الربع والستة مخرج السدس والثمانية مخرج  
الثمن والاثنى عشر مخرج السدس والربع او الثلث والربع واربعة  
وعشرون مخرج الثمن والسدس ويزاد المتأخرون أصليين  
آخرين في مسايل الجد والأخوة وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون  
والذي يعول من الأصول ثلاثة الستة تعول إلى سبعة كزوج  
واختين لغيرهم وإلى ثمانية كهم وام وإلى تسعة كهم وإخ لأم  
وإلى عشرة كهم وإخ أخ لأم والأثنا عشر تعول إلى ثلاثة عشر  
كن زوجة وام واختين لغيرهم وإلى خمسة عشر كهم وإخ لأم وإلى  
سبعة عشر كهم وإخ أخ لأم. والاربعة والعشرون تعول إلى  
سبعة وعشرين ككنتين وأبوين وزوجة -

**باب** في التماثل والتداخل والتوافق والتباين فاما التماثل  
فانه يكون عدد احد المتماثلين مثل عدد الآخر فيكتفي باحدهما  
والتداخل بان يفنى الأكثر بالأقل مرتين فأكثر كثلاثة مع ستة  
او تسعة فيكتفي بالأكثر والتوافق بان يزيد أكثر من واحد اذا  
حط من الأكثر بقدر الأقل ثم يفنى بحط آخر كاربعة وستة لان  
الاربعة لا تفنى الستة بل يبقى منها اثنان فاذا احطت الاربعة  
بالاثنتين افنتها والتباين بان يبقى واحد من الأكثر عند حطه  
بالأقل وهذه النسب الأربع تأتي في مخارج الفروض وهي  
تأصيل المسائل وفي تصحيحها فالتماثل في التأصيل ان يكون  
في فرعين متماثلين المخرج كنصف ونصف في مسألة زوج وشقيقة

فهي من اثنين وكن لك ثلث وثلثان كشقيقتين واختين لام  
 والتبد اخل اذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج والمخرج  
 اكبرها مثل اقلها مرتين او اكثر كسدس وثلث في مسألة ام  
 واخ لام وعم فأصل المسألة اكبرها وهو الستة والتوافق ان  
 يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كسدس وثلث في مسألة ام  
 وبن وجه وابن فهما متوافقان بالنصف لان الستة نصفها ثلاثة  
 فتضرب في الثمانية فيكون اصل المسألة اربعة وعشرون ومثلها  
 ربع وسدس كن وجه وجدة وعم فأصلها اثني عشر للتوافق  
 ايضا والتباين ان لا يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كثلث  
 وربع في مسألة بن وجه وام وعم فأصلها من اثني عشر  
 بضرب احد المخرجين في الآخر كثلاثة في اربعة وعكسه  
 باب في تصحيح المسائل اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت  
 سهامها على الورثة بلا كسر كن زوج وثلاثة بنين فدالك واضح  
 غني عن العمل وان انكسرت السهام على صنف قوبلت سهامه  
 بعدده فاما ان يتباينا او يتوافقا فان يباين السهام والرقس  
 ضرب عددها في اصل المسألة بعولها ان عالت ومنه تصح كن وجه  
 واخوين لهما ثلاثة اضرب اثنين عددها في اصل المسألة  
 تبلغ ثمانية ومنها تصح كن زوج وخمس اخوات لهن اربعة لا  
 تصح فتضرب عدد من خمسة في سبعة تبلغ خمسة وثلاثين  
 ومنها تصح وان توافقا تضرب وفق عدد الصنف في المسألة



يعولها ان عالت فمبلغ صحت منه كام واربعة اعام لعولها  
يوافقان عددهم بالنصف فتقرب اثنين في ثلاثة تبليغ ستة  
ومنها تصح وكزوج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر وتعو  
الخمس عشر للبنات ثمانية توافق عددهن بالنصف فتصير  
نصفهن ثلاثة في خمسة عشر تبليغ خمسة واربعين ومنها تصح  
واذا كان الانكسار على صنفين او ثلاثة او اربعة ولا يزيد  
على ذلك فتتظر بنظرين الاول ان تتظر بين كل فريق وسهامه  
بالتوافق والتباين فتعقد التوافق في الموافقة وتعقد الكل في  
المباينة ثم تتظر بين المحفوظين او المحفوظات بالنسب الاربع  
وهي القاتل والتداخل والتوافق والتباين فان تماثل عدد  
الرؤس ضرب احدهما في اصل المسالة يعولها ان عالت وان  
تداخل ضرب اكثرهما في اصل المسالة يعولها ان كان عول  
وان توافقا ضرب وفق احدهما في الاخر ثم الحاصل في اصل المسالة  
وان تباينا ضرب احدهما في جميع الاخر ثم الحاصل في اصل المسالة  
فمبلغ صحت منه ويسمى المضروب في المسالة جزء السهم ولذلك  
امثلة ذكروها. قال العلامة سبط المارديني في ذكر  
الانكسار على فريقين فالمحفوظان المتماثلان كام وخمس اخوة  
لام وخمس اعام او خمسة عشر عما وكام وعشرة اخوة لام  
وخمس عشر عما جزء سهمها خمسة في الصور الثلاث وتصح  
ثلاثين والمتناسبان اي المتداهلان كام واربعة اخوة



لام واربعة اعام او اثني عشر عاجز سهم كل منها اربعة  
 ويصمان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمسة اعام  
 وعشرة اعام او ثلاثين عا وكام وثلاثين اعام وعشرة اعام  
 او ثلاثين عاجز سهم كل صورة منها ثلاثون وتصح من مائة  
 وثمانين والمتباينات كام وثلاثة اخوة لام وعين اوسنة  
 اعام وكام وسنة اخوة لام وعين اوسنة اعام جزء سهم  
 كل منها ستة فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسألة على  
 الورثة بان تضرب جزء سهم المسألة في نصيب كل فريق من  
 اصل المسألة وتقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق  
 يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح وان وقع الانكسار  
 على ثلاث فرق او على اربع فرق فانظر بين كل فريق وسهامه  
 واحفظ عدد رؤس كل الفريق المباين ووفق رؤس الفريق  
 الموافق ثم انظر بين المحفوظات فان كانت كلها متماثلة فاحدها  
 جزء السهم وان كانت متداخلة فاكثرها جزء السهم وان  
 كانت متباينة فاضرب بعضها في بعض والحاصل جزء  
 السهم وان كانت كلها متوافقة او مختلفة فانظر في  
 محفوظين منها وخذ احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تناسبا  
 والحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا وفي  
 جميعه ان تباينا ثم انظر بين ما اخذته وبين محفوظ ثالث  
 وخذ احدهما ان تماثلا او اكثرهما ان تداخلا والحاصل من



ضرب احدهما في وفق الاخر توافقا وفي كفه على ما سبق  
فاما اخوة ثانياً هـ جزء سهم المسألة ان كانت المحفوظات  
ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذته ثانياً وبين  
المحفوظ الرابع وخذ احدهما او اكثرهما او مضروب احدهما  
في وفق الاخر او في كفه فهو جزء سهم المسألة فاضربه في  
اصل المسألة كما تقدم فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات  
لام وخمس اعمام فجزء سهمها خمسة للماتل وتصح من ثلاثين  
وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشر بنات  
فجزء سهمها عشرين للتد اخل وتصح مائة وعشرين او  
خلف عشر جدات وخمس عشرة اخا لام وخمس عشرة وعشرين  
عما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤس بالخمس  
وتصح من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام  
وخمس اعمام او جدتين وستة اخوة لام وخمس عشرة عما  
فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات  
وتصح من مائة وثمانين ولو خلف اربع زوجات وثمان  
جدات وستة عشر اخا لام واربعة اعمام فاصلها اثني عشر  
ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة  
لتماثل المحفوظات وتصح من ثمانية واربعين ولو خلف  
زوجتين وست جدات وعشرة اخوة وسبعة اعمام كان  
جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من

الفين وخمسمائة وعشرين ولو خلف اربع بنات وخمس  
جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون  
وتعول السبعة وعشرين وجزء سهمها مائة واربعون  
وتصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين -

باب في المناسبات . اذا مات شخص عن ورثة ثم مات  
احد هم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان  
ارثهم منه كارتهم من الاول جعل الثاني كان لم يكن كاخوة  
واخوات لغير ام او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين  
فان لم ينحصر ارثه في الباقيين او انحصر ارثه فيهم واختلف  
قدر الاستحقاق من الاول والثاني فصح مسألة الاول واجعل  
للتاني مسألة ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول  
على مسالته فذاك واضح كزوج وابوين مات الزوج عن ابن  
وبنت مسألة الاول من ستة ومسألة الثاني ثلاثة ونصيبه  
من الاول منقسم على مسالته وكزوج واختين لاب ماتت  
احدهما عن الاخرى وبنت فالاولى بعولها من سبعة والثانية  
من اثنتين ونصيب الميتة اثنان تنقسم على مسالته واما اذا  
لم ينقسم نصيب الميت الثاني على مسالته فاما ان يكون بينهما  
موافقة او مباينة فان كانت موافقة ضرب وفق مسالته  
في مسألة الاول كزوج وابوين مات الزوج عن ستة بنين  
فمسالته توافق سهامه من الاولى بالثلث فوفق الستة اثنان



تضرب في مسألة الأول ستة فتصح المسالتان من اثني عشر  
وان كانت مباينة ضربت المسألة الثانية في المسألة الأولى كزوج  
وابوين مات الزوج عن زوجة وثلاثة اعمام تباين نصيبه  
فتضرب المسألة الثانية في المسألة الأولى ثم من له شيء من الأولى  
اخذه مضر وبا فيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في  
المباينة ووفقها في الموافقة ومن له شيء من الثانية اخذه  
مضر وبا فنصيب الثاني من الأولى ان تباينا وفي وفاة ان كان  
بين المسألة ونصيبه توافق كزوجة وثلاثة بنين وبنت  
ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الأول  
فالمسألة الأولى من ثمانية والمسألة الثانية من ثمانية عشر  
ونصيب الميتة من الأولى سهم يباين مسالتها فتضرب الثانية  
في الأولى تبلغ مائة واربعه واربعين وما احتامنه يصير  
كمسألة أولى فاذا مات ثالث عمل في مسانته ما عمل في مسألة الثاني  
باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحمل والخنثى  
ادعى له آله اربع رجل والمراد آله ثقبه لا تشبه واحدة منها والخنثى  
ما دام مشكلا لا يكون اباً ولا أما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا  
ولا زوجه وهو منحصر في أربع جهات البنوة والاخوة والعمومة  
والولاء والحكم في ارثه ان لم يختلف بن كورة وانوثة كولد الامر  
والمعتق فواضح وان اختلف فيعمل باليقين في حقه وحق غيره  
ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين كابن خنثى مع ابن واضح



فالأقل نصيب الأنتى للخنثى وللواضح كون الخنثى ذكرًا فيعطي  
 الخنثى الثلث والواضح النصف ويوقف السدس. فائدة  
 قال الشنشوري للخنثى خمسة أحوال أحدها يرث بتقدير الذكورة  
 والأنوثة على السواء كابوين وبنت وولد ابن خنثى ثانيها  
 بتقدير الذكورة أكثر كبنت وولد ابن خنثى ثالثها عكسه كزوج  
 وام وولد اب خنثى رابعها يرث بتقدير الذكورة فقط كولد  
 اخ خنثى خامسها عكسه كزوج وشقيقه وولد اب خنثى والله  
 اعلم انتهى والحساب في المسألة ان تصحح مسألة بتقدير ذكورة  
 فقط ومسألة بتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين المسالتين بالنسبة  
 الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسالتين بالتقديرين  
 ثم انظر أقل النصيبين لكل منهما فاف فيه ويوقف المشكوك فيه  
 الى البيان او الصلح واما حكم المفقود اذا كان من جملة الورثة سواء  
 كان ذكرًا أو أنثى فمن يرث بكل تقدير واتحد ارثه يعطاه ومن  
 يختلف ارثه يعطى الأقل ومن لا يرث في أحد التقديرين اي  
 تقدر بحياة المفقود وموته لا يعطى شيئًا ويوقف المال الباقي  
 حتى يظهر الحال بموته او حياته او يحكم القاضي بموته اجتهادًا  
 وكيفية حساب المفقود ان تعمل لكل من حالتيه مسألة اي  
 مسألة للحياة ومسألة للموت وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من  
 المسالتين فما بلغ منه تصح فاقسمه على كل تقدير يظهر الأقل  
 فيعطاه كل وارث ويوقف المشكوك فيه واذا كان الموقوف

بين الحاضر بين لاحق للمفقود فيه جاز الاصطلاح عليه بينهم  
 مسألة من زوج حاضر واختان لاب حاضر ثان، واخ لاب ممتنع  
 فيتقدير موت الاخ تكون المسألة من سبعة بالعول وبينهم  
 حياتهم اصلها من اثنين وتصح من ثمانية والمسالتان متباينتان  
 ومسطحها ستة وخمسون فالأضر في حق الزوج موت الأخت  
 اربعة وعشرون ثلاثة في ثمانية والأضر في حق الاختين حياة  
 فلكل واحدة منها سبعة من ضرب واحد في سبعة فجمع ما  
 اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين  
 والاخ المفقود فان ظهر ميتا في الزمان فجميع الموقوف  
 للاختين وان ظهر ميتا في الزمان فاربعة والاخ اربعة  
 عشر هذه احكامه اذا كان وارثا وان كان مورثا فانه  
 ان يوقف ماله الى ثبوت موته بيينة او يتركه لغيره ويؤخر  
 اجتهاد عند مضي مدة لا يعين مثله اليها. وان كان  
 اذا كان يرث او يحجب ولو ببعض التقدير في  
 الموجر ون بلا ضر من وجوده وعدمه وندد  
 وانقضى وانقضى وتعدده ويوقف الموقوف  
 للحمل كله حياة مستقرة او ميتا او  
 ببعض التقادير لا يعطى شيئا من الموقوف  
 ومن مختلف نصيبه وهو مقدرا على الموقوف  
 مقدرا فلا يعطى شيئا واذا وضع الحمل ميتا عدا الموقوف به حقوق



من الورثة وكأنه لم يكن . مسألة خلف امته حاملا واخا شقيقا  
 فلا يعطى الاخ شيئا مادام الحمل وبعد الوضع لا يخفى الحكم واذا  
 خلف ابنا وزوجة حاملا فتعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الابن  
 شيئا حتى تضع واذا خلف من زوجة حاملا وابوين فالأمر في  
 حق الزوج والأبوين ان يكون الحمل عددا من الإناث فتعطى  
 الزوجة ثمنًا عايلا والأب سندًا عايلا والام سدسًا عايلا  
 فهي من أربعة وعشرين وتعول لسبعة وعشرين فيدفع  
 للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم أربعة منها وللأب  
 كذلك ويوقف ستة عشر وأما حكم ما اذا مات متوارثان  
 بخرق أو هدم أو نحوهما كحريق أو في غربة أو معا أو جهل  
 أسببها فلا يتوارثان ومال كل منهما لباقي ورثته -  
 باب في الرد وهو ضد العول والرد زيادة في انصباء  
 الورثة ونقصان في السهام فاذا لم يكن احد من الزوجين  
 وكان من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا فلها المال فرضا  
 وردا او كان صنفا واحدا كالجداات فاصل المسالة عددهم  
 كالعصبة او كان صنفين فاكثر جمعت فرؤسهم من أصل  
 المسالة لتلك الفروض فالجتمع منها أصل مسالة الرد واسقط  
 الباقي وجميع مسايل الرد التي ليس فيها احد الزوجين من  
 ستة مثال أم وأخ لأم أصلها من ستة للام ثلث سهمان وللأخ  
 سدس سهم فالجتمع ثلاثة والباقي ثلاثة فاسقطها ترجع

مسالة الرد من ثلاثة وان كان في الورثة احد الزوجين فخذ  
له فرضه من مخرج الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة  
او ثمانية واقسم الباقي على مسالة اهل الرد فان كان شخصاً  
واحداً او صنفاً واحداً فاصل مسالة الرد مخرج فرض الزوجية  
وان كان اكثر من صنف فاعرض على مسالة الباقي من مخرج فرض  
الزوجية فان انقسم فمخرج فرض الزوجية اصل مسالة الرد  
مثال زوجة وام وولداها مسالة الزوجية من اربعة نكاح  
سهم والباقي ثلاثة منقسمة على مسالة الرد للامسهم وولديها  
سهمان وان لم ينقسم على مسالة الرد ضربت مسالة الرد في  
مسالة الزوجية فما بلغ صحته قال الشنشوري فاصول  
مسائل الرد سواء اكان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية  
اصول اثنان كجدة واخ لام وكزوج وام وثلاثة كام وولديها  
واربعة كبنت وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام  
وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت وستة عشر كزوجة  
وشقيقة واخت لاب واثنان وثلاثون كزوجة وبنت  
وبنت ابن واربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وولادة  
باس في حكم ذوي الارحام وهم كل قريب غير من  
تقدم من المجمع على توريتهم وهم احد عشر صنفاً وترجع  
بالاختصاص الى اربعة اصناف الاول من ينتمي الى الميت وهم  
اولاد البنات واولاد بنات الابن الثاني من ينتمي اليهم الميت



وهم الاجداد والمجدات الساقطون وان علوا الثالث من ينتمي  
 الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة ومن  
 يدلي بهم وان نزلوا الرابع من ينتمي الى اجداد الميت وجدانهم  
 وهم العمومة للام والعمات مطلقا والخولة مطلقا وان  
 تباعدوا واولادهم وان نزلوا ولا خلاف عند من ورث  
 دوي الارحام ان من انفرد من هؤلاء الاصناف حاز جميع  
 المال واما يظهر الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك من اذهب  
 والاصح منها عند ائمتنا من ذهب اهل التنزيل والحاصل انه  
 ينزل كل منهم منزلة من يدلي به وهو اول وارث  
 بالفرض او التعصيب مما يلي دوي الارحام الا الاخوة والخالات  
 فمنزلة الام والاعمام للام والعمات فمنزلة الاب حينئذ  
 فمن سبق قدم مطلقا واخذ المال فان استووا في السبق  
 الى الوارث قدر كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال  
 والباقي بعد فرض الزوجية بينهم قال الوفاء وبعد هذا  
 التنزيل لنا انتظار ثلاثة فتنظروا ولا في دوي الارحام هل  
 سبق بعضهم الى الوارث اولا ثم تنظر بين الورثة بمراتب  
 المحجب بتقدير حياتهم ثم تنظر بين دوي الارحام بذلك  
 ايضا وتوضحه انه ان سبق بعض ذوالارحام الى الوارث  
 خص بالمال ان كان شخصا واحدا فان كان هذا البعض متعددا  
 قسم المال بينهم على حسب ما يأخذونه من تركة الوارث لو كان



هو الميت عصوية وفرضاً وجباً فيجب الخال الشقيق الخال لاب قال في  
الروض وشرحه لأنها أخوان للام المدلى بها والأخ الشقيق فيجب الام  
لاب ويجب ابوك الخال لأنها ينزلان منزلة الام وهما الهاب واخ ولاب  
يجب الاخ وانه ذوات يرثون بالعصوية اقتسموا نصيبه للام من  
حظ الانثيين او بالفرض اقتسموه على حسب فرضهم منه وليست من  
من ذلك مسالتان كما ربياني فالأقرب للوارث يسبقه إلا بعد سواء اتحد  
صنفهما أو اختلف انتهى. وقال في الفصول وشرحه للسبط ودمه  
التزويل على ما ذكرنا فنظر في الورثة المدلى بهم لوقد اجتمعوا ان كانوا  
يرثون كلهم. ورث المدلون بهم كما مثلنا وكما لو خلف اباهما وثلاثة  
بنين اخوات متفرقات ثلاثة خلف اما وثلاث اخوات متفرقات فلا يرث  
الشقيقة للغير من دخل واحد من الباقيين السدس ويصح من سبعة  
وان يجب بعضهم ببعض جري الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين  
بالورثة فمن ادنى بن ارث ورث ومن ادنى عجوب يجب فلو خلف بنت  
بنت وابن اخ لام فكانه مات عن بنت واخ لام فالمال كله لبنت البنت  
فرضاً ويرد اكاسها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباه عجوب بامها وبن  
خلف ابن بنت واولاد اخوات متفرقات كان لابن البنت النصف واولاد  
الشقيقة الباقي بقسمونه بحسب ميراثهم من امهم ولا شيء لاولاد لاهته  
للأم لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد لاهته للاب ايضاً لسقوط  
امهم بالشقيقة مع البنت فاذا علمت ان من انفراد وارث انفراد نصيبه  
كله والا قسم النصيب بين المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان  
ذلك الوارث هو الميت ويستثنى من ذلك مسالتان الاولى ان  
اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام ويزنون نصيبه بالسوية  
هنا: نعم ما لو قد رنا ان ولد الام يسبق لبيت وخلف اولاداً ذكوراً

وانا نأقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. والثانية ان  
 الأم والخال والخالات من الأم يزلون منزلة الأم ويرون نصيبها  
 بينهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين مع انه لو ماتت الأم وخلفتهم  
 كأولادها وبها وأخواتها لام ولا تفضل بينهم...

ادب... في تسمية التركات وهي التهمة المصودة بالذات. اعلم ان  
 نسب الميراث من التركة الى التركة كنسبة سهام من المسئلة  
 اليها لان المسالة ميراث التركة فالمسالة مقام المال الموروث وسهام  
 كل وارث من المسالة مقام حصته من الموروث ففي مسألة الميراث  
 وهي ام وزوج واخت شقيقة اولاد اصلها ستة وتقول بمثل  
 ثمانية ثمانية لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللام سهمان لو تركت  
 خمسة الميراث ستمين دينارا وارثان فسميت على الورثة فنسبة حظ  
 الزوج والاخت والام من الستين اليها كنسبة سهامها الى الثلث  
 التي هي الميراث فانسب سهامها كل وارث الى المسئلة وخذ من  
 التركة وهي الميراث بتلك النسبة فالمنحولة عن نصيبه من التركة  
 فسهام الأم في الباطلة ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة عشر  
 دينارا وسهام الزوج ثلاثة اثمانها فله ثلاثة اثمان الستين  
 دينار اثنان وعشرون دينارا ونصف دينارا وللاخت مثله  
 اثنان وعشرون دينارا ونصف دينارا. قال العلامة بسبب  
 ان ميراثي في شراعيه على الرجعية ان التركة اذا كانت من الامور  
 المعاد وان المتساويات قدرها بقيمة كالميراث والدنانير فيها  
 فرق منها ان تصرف سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسيم  
 الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة وام  
 وتم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثنا عشر لزوج وثلاثة والاربع



وللع خمسة فاضرب بالزوجة ثلاثتها في المائة واقسم المحاصل وهو  
 ثلاثمائة على المسألة يخرج لها خمسة وعشرون ديناراً واضرب بالام  
 اربعتها في المائة واقسم المحاصل اربع مائة على المسألة يخرج لها ثلاثة  
 وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير واضرب للع خمسة في المائة واقسم  
 المحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد واربعون ديناراً  
 وثلثان ومنها ان تقسم التركة على المسألة وتضرب الخارج في سهام  
 كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال المذكور اقسام المائة على المسألة  
 وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة  
 الام وخمسة العم يحصل لكل ما ذكرناه . ومنها ان تقسم سهام  
 كل وارث من المسألة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فإن  
 حصته فنسبت ثلاثة الزوجة الى المسألة اربعاً فخذ لها اربع  
 المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث  
 فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة اعم ربع  
 وسدس فخذ ربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر  
 وثلثين وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت  
 اجزاء متصلة او متفصلة متساوية القيمة او مختلفتها انتهى .. هذا

ما يسر الله املاه وارحموا من الله القبول ومن اهل

العلم اصلاح الخطا وابداه بالصواب والله

ولي المؤمنين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه

آلهم

تم وبالحير عم انشاء الله رب العالمين

هذا كتاب

﴿ فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث ﴾

في احكام ارث الوارث للعلامة الفاضل والحجة الكامل

زينة البلاد الحضرمية وفخر ديارها وصفوة السلالة

العلوية ومعلمي منارها مولانا السيد الجليل ابي بكر بن

عبد الرحمن بن محمد بن الشيخ شهاب الدين

العلوي الحسيني الشافعي كان الله له

وابقاء ذخيرة للانام على تطاول

السنين والاعوام

آمين

=====

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائن بمجروسة

حيدر اباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمن

سنة (١٣١٢) هجرية





❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖

الحمد لله الذي شرع لعباده فرائض الدين والاحكام \* وجعل العلماء ورثة  
لانياته الكرام عليهم السلام \* ويسر لهم اسباب التوصل الى ما قدر لهم  
من الفروض في كتابه \* وصرف عنهم الموانع القاطعة عن المساهمة بانصباهم  
في شرف العلم وثوابه \* وزحزح عنهم حجاب النقص والحرمان الناتج عن  
التعصبات الذميمة \* وازلفهم من حسن طوابع الجدود ما ارشدهم به الى  
المواخاة بقلوب سليمه \* ولم يكدر صفو اشتراكهم في نسب تصحيح  
الاصول الراسخة \* وجعل اثر اعمالهم بالمال من ظلمات الجهالة ناسخة \*  
والصلاة والسلام على الموضح من المشكلات ما فقد يانه \* والمغرق في  
بحار الخلافة من حمالة على التكذيب برسالته اشرة وطغيانه \* سيدنا ومولانا  
ابي القاسم الخيار من الخيار \* وصفوة الصفوة من بني مضر بن نزار \*  
وعلى اله الطيبين الطاهرين \* واصحابه والتابعين اجمعين ❖ اءا بعد ❖ فان مما جل

من العلوم مقداره \* وعلا في قنة الفضل بصريح النص مناره \* علم الفرائض  
الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بوضح الدليل \* وكيف لا وقد نزلت  
العناية الربانية بالكلام القديم بيان احكامه وتقسيمه \* وحرص سيد الاولين  
والاخرين فيما روي عنه على تعلمه وتعليمه \* فيأله من فضل الكتاب والسنة  
دليله \* وناهيك به من بينة شهيد اها الله ورسوله \* ولهذا تسابقت جيادهم العلماء  
في مضمار تحقيق مصادره وموارده \* وتبارت اقلام اولى التأليف في تقييد  
اوابده وشوارده \* فمن موجز اقتصر على ضبط مهمات الفن وعيون مسائله \*  
ومن باسط اطلق عنان اليراع في تحرير مقاصده ووسائله \* وان من اتقن  
مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعا واعظمها للبتدين افادة وتنشئة \* كتاب  
تقرير المباحث \* في احكام ارث الوارث \* لشيخنا خاتمة المحققين في جميع العلوم  
والبرز في ميادين التدقيق في المنطوق والمفهوم \* ذي التصانيف الفاتحة  
اقفال ما للنفائس من المعاني \* والتقارير الكاشفة نقاب الحفاء عن اوجه مخدرات  
المعاني \* الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن احمد باسودان \*  
الكندى نسابا والحضرمي بلدا والشافعي مذهبا \* والعلوى طريقة ومشربا  
\* جعل الله روضة من رياض الجنة مضجعه ومهاده \* واثابه على حسن صنيعه  
الحسنى وزياده \* وقد االح على جماعة من اقاربه الانجاب \* ان اشرح بما يفتح  
الله به مسائل ذلك الكتاب \* ظنا منهم ان السراب ماء \* وان الهشيم غشاء \*  
فاخبرتهم ان سارى ظنهم قد استقمر \* وان خلاب السحاب لا يستطر  
فلم يفن عني شرح حالى لديهم \* وعاد اعتذاري في القضية اغراء  
فاستخرت في هذا الامر من له الخيرة في جميع الامور \* وتجاورت على اسعافهم





جريا على قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور \* وخدمت ذلك المتن بشرح موضح  
لما اشتمل عليه من القوائد \* متم لما انما المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد \* سلكت  
فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار \* وتعرضت فيه لذكر مهم  
الخلافا بين الائمة الاربعة الابرار \* بمنطيا غارب الثبوت في النقل عن معتمدات  
الكتب \* متحررا حسب الامكان وضع الهناء مواضع النقب \* فبجاء بعون الله  
و تيسيره كتابا يقر برويته الناظر \* وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر \* وليس  
لي من ذلك الا الجمع والترتيب \* وادراج المسائل تحت تراجم البويب \*  
وسميته فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث \* مبتهلا الى الله عز وجل ان  
يهم به تقع الطالب \* وان يجعله خالصا لوجهه الكريم من الشوائب \* وهذا  
اول ما فتح به الوهاب \* من شرح ذلك الكتاب قال المؤلف رحمه الله تعالى  
\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

الكلام على البسمة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنزول الكلام عليها  
فنقول اولا ابدا المؤلف كتابه بالبسمة نطقا بدلالة قرينة المقام وان من  
كتب شيئا تلفظ به غالبا وكتابة بدليل المشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في  
ابتدائه بها في الترتيب التوقيفي لا في الانزال كما هو مقرر كسائر الكتب المنزلة  
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وهي  
باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بخبر كل  
امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابترا واجزم او اقطع  
روايات \* فقوله في الحديث ذي بال اي حال يهتم به شرعا بان لا يكون  
من سفاسف الامور ولا محرما ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابترا الخ كل

الثلاثة من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه  
للمبالغة \* ووجه الشبه في الكل مطلق النقص لان الابر مقطوع الذنب  
والاجذم من ذهب انامله من الجذام والاقطع مقطوع اليد ولا معارضة  
لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الا ان خبر  
البسملة محمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة محمول على الابتداء الاضافي  
ولان شرط التعارض تساوي الحديثين وليس كذلك هنا لان حديث  
البسملة اصح وبقى لدفع التعارض اوجه مذكورة في مواضعها ثم ان الباء  
من البسملة ان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو ظاهر وان جعلت  
اصلية فهي متعلقة بمحذوف وهو اما اسم او فعل وكل منها اما خاص او عام  
فهذه اربعة اقسام وكل واحد من الاربعة اما مقدم او موخر فهي ثمانية والاولى  
تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال وخالصا لان كل شاع في شئ  
يضم في نفسه ما جعل التسمية مبداء له وموخرآ لافادة الحصر ولتقديم الاسم  
الكريم فيكون بسم الله الرحمن الرحيم اؤلف \* وكونها للصاحبة على وجه التبرك  
اولى منها للاستعانة لدخول الاستعانة على الآلة وجعل اسم الله تعالى  
آلة مقصودا لغيره اساءة ادب \* والاسم ما دل على المسمى لا ما قابل  
الفعل والحرف في اصطلاح النحاة والكلمة والاداة في اصطلاح اهل المعقول  
وهو مشتق من السمو بمعنى العلو ومن السمة وهي العلامة وهو عند المحققين  
غير المسمى الا ان اريد به المدلول فهو عينه ولفظ الجلالة علم شخصي على  
الذات فقط المعين بكونه واجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو الاسم  
الاعظم عند الجمهور وازضافة الاسم اليه بيانية ان اريد به اللفظ وحقيقة على



معنى اللام ان اريد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم متفقان مشتقان  
من رحم المتعدى بنيتا للبالغة والرحمن ابلغ لاغلبية زيادة البناء على زيادة  
المعنى والرحمة عطف وميل قلبى يقتضى التفضل والا حسان والمراد هنا  
غايتة وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى فى حقه تعالى فالرحمن  
والرحيم بمعنى المحسن او مرئيد الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بجلال  
النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينهما للاشعار بانه ينبغي ان تطلب  
منه تعالى دقائق النعم كما تطلب منه جلالها وتعتري البسملة الاحكام الخمسة  
فالوجوب كالبسملة فى الصلاة عند الشافعية والندب كالبسملة فى الوضوء  
والاكل \* والاباحة كالبسملة للقيام والقعود كما مثله بعضهم \* والكراهة  
كالبسملة للمكروه لذاته كاكل البصل والنظر الى فرج الحليلة والحرمة كالبسملة  
للعهرم لذاته كشرب الخمر ونحوه \* الحمد لله الباقي وما سواه فان \* الحمد لله  
على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها  
فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل وقولهم باللسان تنصيص على  
مورد الحمد وتوطئة للفرق بينه وبين الحمد الاصطلاحي الآتى تعريفه ودفع  
لاحتمال اطلاق الثناء على غير فعل اللسان مجازا وقولهم على الجميل مخرج  
لثناء به لاعلى جميل صادر من المحمود كمدائح الشعراء للفسقة على شرب  
الخمر وقتل النفس مثلالانه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لاعلى  
الفعل المحمود فيهم وقولهم من نعمة او غيرها نصريح بتعلق الحمد والا فالتعريف  
انما هو لفادة تصور ماهية الحمد لا بيان عمومها ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء  
بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل فى الخير والشر لانه لا يستعمل فى الشر

الله  
وما  
كان

الامشاكلة كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احتراماً  
 من الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة اذا المعبر قصد المعنى لا مجرد التلفظ ولا حاجة  
 ايضا الى تقييد الجليل بالاختبارى لانه ليس بشرط في الحمد ايضا كما يدل  
 عليه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً والحديث المأثور وابسته  
 مقاماً محموداً الذى وعده ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحديث  
 عن الظاهر بجعله حمداً مجازياً من باب وصف الشئ بوصف صاحبه كالكتاب  
 الكريم والاسلوب الحكيم لان كلامه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد  
 واخرى بالتمسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة  
 على صفائها ولا يقال حمدتها لاعتبار له بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو والمدح  
 مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالتقييد بالاختبارى يوجب اشكالا  
 في حمد ان ذاته وصفات ذاته لانها ليست باختباره عندهم والا لازم حدوثها  
 لما عرف في موضعه ويحوج ايضا الى تاويل في الحمد على المالكات النفسية  
 كاستجابة والحلم ونحوها واصطلاحاً فاعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام  
 سواء كان ذكر باللسان او اعتقاد او محبة بالجنان او عملاً وخدمة بالاركان  
 ويراد فيه الشكر اللغوي اما الشكر الاصطلاحي فهو صرف العبد لجميع ما انعم الله  
 به عليه فيما خاف لاجله وظاهر ان النسبة بين الحمد اللغوي وبين كل من الحمد  
 الاصطلاحي والشكر اللغوي هي وم والخصوص الوجهي فتصادق الطرفين  
 متفقة في التناء باللسان في مقابلة العمة وتفاوتهما في تحقق في صدق الحمد اللغوي  
 وحده على التناء بالعلم والاستجابة ونحوهما وفي صدق الحمد الاصطلاحي والشكر  
 اللغوي وحدهما على المحبة بالجنان والخدمة في مقابلة الاحسان اما النسبة بينهما



وبين الشكر الاصطلاحي فهما اعم منه مطلقا لصدقهما على جميع افرادهما ولا عكس  
 اما النسبة بينه وبين الحمد اللغوي فالبيان لعدم صدق كل من التعريفين على فرد  
 من افراد الاخر وماتهما فت عليه الفقهاء و تناقلوه من ان الشكر الاصطلاحي  
 اخص من الحمد اللغوي مطلقا غلط منشاؤه بتحقيق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر  
 الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقيق انما هو تحقيق الجزء لا تحقيق الكل  
 وهو غير معتبر في النسب لا تحقيق الكلي بتحقيق الجزئي الاعتباري والله اعلم  
 واللام في الحمد للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع  
 المحامد مخصصة به تعالى ويمكن ان تكون للعهد اشارة الى نحو الحمد  
 المضاعف المحبوب المرضي الذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله  
 اضعاف ما حمده جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة وعدل  
 عن فعليتها ناسبا بالكتاب العزيز وكونها محلاة بافادة الدلالة على الثبات  
 والدوام بالقرينة والفعلية عاطلة عن ذلك وقوله الله متعلق بمخدوف خبر  
 الحمد اي ان الحمد محكوم بثبوته لله تعالى فاللام للاختصاص او الملك  
 او الاستحقاق وتقدير المتعلق بمادة الثبوت شامل للاحتتمالات الثلاثة وخص  
 هذا الاسم بالذكر اشارة الى انه تعالى مستحق للحمد بذاته فلهذا لم يات بغيره  
 من اسمائه تعالى كالتخالق والرازق مما يؤهم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى  
 للحمد بسبب وصف دون وصف وقوله الباقي اي المستمر الوجود الى  
 ما لا نهاية له وهو من اسمائه تعالى وقوله وما سواه فان جملة حاله او مستأنفة  
 اتي بها دفعا لما يؤسوس به بعض المحدثين من وجود مشارك له سبحانه وتعالى  
 في البقاء تعالى الله عن ذلك لان وجود بقاءه سبحانه وتعالى ثابت بالبرهان

عقلا وبقاء ما سواه من جنة او نار او غيرهما لا يستحيل عدمه عقلا  
وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى  
وجه ربك ذي الجلال والاكرام \* واثر المؤلف هذا الاسم الكريم بالذكر  
هنا بعد لفظ الجلالة رعاية لبراعة الاستهلال بذكر ما يناسب هذا الفن  
لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ماله فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله  
\* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بد بين الحق الى الانس والجان \*  
اتي بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بنحو من صلى  
على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب  
واتي بالسلام معها امثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما \*  
ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها كره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر  
وقال المتقدمون انه خلاف الاولى والمشهور ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء  
وحقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون  
صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخير والمراد منها زيادة التكريم  
والاعظام اذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والانس  
والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الاول والجملة هنا خبرية لفظا انشائية  
معنى ولو جعلت خبرية لفظا ومعنى لم يكن الخبر بها مصليا على ان بعضهم جوز  
ذلك واحتج بما لا يمكن الاطالة بذكره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع  
بصلاته عليه كما ينتفع السيد بخدمة عبده الا ان الادب ان يلاحظ المصلي  
انتفاع نفسه بالصلاة كما يلاحظ العبد انتفاع نفسه بخدمة سيده \* واختار  
التعير بالصلاة وهي اسم مصدر و عدل عن الاصل وهو النصيلة لايهام الاصل

والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
المبعوث بد بين  
الحق الى الانس  
والجان



الصلاة بمعنى التعذيب قال تعالى وتصلية جحيم \* وعبر بالسلام ولم يعبر بالنسليم  
 مع انه لا ايهام فيه ليناسب التعبير بالصلاة \* والسلام حقيقة لغوية في الامان  
 ومنقول شرعي في التجهة والمراد على الاول تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف  
 على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نسيانه العصمة عند  
 اشتداد الكرب في المحشر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطابا بالاعلى  
 رفعة مقامه والاعتناء به كما يجي بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق  
 قومه \* وقيل هو من يحتاج اليه في الشدائد لدفع المكروه \* وقيل هو الحليم  
 وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متحل بقلائد جميع  
 هذه المعاني \* واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم مأخوذ من قوله عليه  
 السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والتخصيص في الحديث يوم القيمة  
 لظهور السيادة هناك اتم ظهور \* وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول  
 من اسم مفعول لمضعف سمي به نبيا صلى الله عليه وآله وسلم بالهام من الله تعالى  
 لجده عبد المطلب \* وخصه هنا بالذكور ون غيره من اسمائه عليه الصلاة  
 والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا \* ولان الله تعالى ذكره  
 في القرآن في سياق الامتداح \* ولكونه مقرونا باسمه تعالى في كلمتي الشهادة  
 وقوله المبعوث بد ين الحق اى المرسل به \* والدين لغة ما يتدين اى يتعبد به  
 ولو باطلا كما يدل عليه قوله تعالى اكم دينكم ولى دين وقوله تعالى ومن يتبع  
 خير الاسلام ديننا فلن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه  
 من الاحكام فهو مقصور على الدين الحق و اضافته الى الحق بيانها قال عز  
 من قائل ان الدين عند الله الاسلام \* وقوله الى الانس والجان متعلق

باسم المفعول وأل فيها للاستغراق والانس هم البشر والجان هم ارواح  
 مجردة \* وقيل هم اجسام يغلب عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية  
 مفارقة ابدانها \* وعلى كل فلهم عقول وفهم وهم مكلفون ونبينا صلى الله عليه وسلم  
 مرسل اليهم قال امام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه  
 وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف  
 من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين \* وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله  
 عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر  
 ثبت التصريح بذلك في حديث \* وكان النبي يبعث الى قومه ويبعث الى الانس  
 والجن اخرجه البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم  
 التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الا من اجتمع به اجيب بان المراد من التبليغ اللازم  
 للبعثة ما هو اعم من ان يكون مباشرا او بالواسطة والله اعلم \* وعلى آله واصحابه  
 واولاده وتابعيه باحسان \* اصل آل اهل اَول بدلالة تصغيره على اهل  
 وأول وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر \* فلا يقال آل الحجام فلان  
 مثلا \* واختلف في المراد بآل النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم مومنون  
 بنبي هاشم وبنو المطلب \* ومعتمد المالكية والخبابة انهم بنو هاشم فقط \*  
 وخص الحنيفة فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث  
 وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤول اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة  
 أو نسبة صورية وهم العلماء المشرعون أو نسبة حقيقية وهم الاتقياء والاولياء \*  
 ومن اجتمع له النسب مع شئ مما رفق نور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره  
 بالعموم \* والصلاة على آل تبعاً كما هنا مطلوبة اتفاقاً لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه  
 واولاده وتابعيه  
 باحسان



وآله وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله  
 قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون \* بل قولوا اللهم صل على  
 محمد وعلى آل محمد \* وفي الصلاة عليهم استقلال خلاف بين أهل السنة  
 \* فقليل مكروهة وقيل خلاف الأولى وقيل ممنوعة \* والراجح الثاني لكونها  
 من شعار الأنياء \* والأصحاب جمع صاحب أو جمع صحب بكسر الحاء  
 أو جمع صحب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفردها الصحابي  
 بالفتح نسبة إلى الصحابة \* والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 مؤمن به يبدنه في محل التعارف \* ولو لحظت وإن كان غير مميز \* سواء روى  
 عنه شيئاً أم لا \* والتقيد بالموت على الإسلام شرط له وإمام الصحبة لا أصلها  
 فمن ارتد ومات مرتداً كعبد الله بن خطل فليس بصحابي \* وقوله وأولاده  
 أولاد الرجل من ينتمي إليه سواء أدلى بذكر أو باثني \* وذكر المؤلف  
 الأولاد مع أن أغلبهم داخل في الآل \* ليشمل الصلاة والسلام من كان  
 من أولاده عليه السلام \* من غير الآل لأن النسبة بين كل من آله وأصحابه  
 وأولاده عليه السلام العموم والخصوص الوجهي \* لتحقيق صدق الثلاثة  
 في مثل الحسينين وانفراد الآل عن الأصحاب والأولاد في مثل الرشيد  
 والمأمون \* وانفراد الأصحاب عن الآل والأولاد في مثل الصديق والفاروق  
 وانفراد الأولاد عن الآل والأصحاب \* فبين أمه شريفة وهو من غير بني  
 هاشم وبني المطلب \* وهذه النسبة باعتبار تفسير الآل ببني هاشم والمطلب  
 أو ببني هاشم فقط أو بمن خصهم الحنفية \* أما إذا فسر بكل مؤمن فالنسبة  
 بين الآل وبين كل من الصحابة والأولاد العموم والخصوص المطلق كما هو

ظاهر (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمه الله  
من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الال الذين هم كل مو من فتكون  
النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهي ايضا لانا نقول هذا فرض ممتنع  
اذ من المستحيل شرعاً عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام  
وقد اطلنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول \* بفضل ابنا الرسول  
\* فاطله ان اردته \* وقول المؤلف و تابعيهم باحسان \* التابعون جمع تابع  
\* والمراد منه هنا التابعي وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعاً متعارفاً وطول  
الاجتماع ليس بشرط كما في الصحابي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح  
والنوروي وهو المعتمد \* ولا يشترط التمييز في التابعي ايضا عندنا معاشر الشافعية  
\* ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام  
خير القرون الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم \* والباء في قوله باحسان  
للملاسة او بمعنى في اي وعلى تابعيهم تبعية متلبسة بالاحسان \* او تابعيهم  
في الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايمان وهو الاولى يشمل عصاة المؤمنين  
ولما فرغ المؤلف من مسنون الابتداء والحمد والصلاة على النبي وآله  
وصحبه شرع فيما هو المقصود من الكتاب فقال \* وبعد \* هذه كلمة يوتي بها  
للانتقال من اسلوب الى اخر \* وهي ظرف زمانية مبنية على الضم لحذف  
المضاف اليه مع كون معناه منوياً \* امامعية لفظه فيجوز نصبها على الظرفية  
الا انه غير شهير \* وقد اشتهر ان اصلها الثاني اما بعد وان الواو فيها نائية عن اما  
بدليل لزوم الفاء في حيزها \* وهذا هو المستحب لثبوت اتيانه عليه السلام  
به في خطبه ومراسلاته وان الاصل الاصيل مهايكن من شئ بعد فحذف



ما قبل يدوا قيمت اما مقامه هو معنى كونه اصلا لا ما ان التركيب حقه ان  
 يكون هكذا ولم يثبت به لانه نطق به ثم حذف لانه لم ينقل عن العرب  
 الا تيان بذلك الاصل في خطبهم او مراسلاتهم والخلاف مشهور في اول  
 ناطق بها فقبل ادم وقيل يعقوب وقيل داود وهو الاقرب وكانت  
 له فصل الخطاب وقيل كب بن لوى وقيل يعرب وقيل سحيان بن  
 وائل وقيل قس بن ساعدة الا يادي فهذه فوائد الفاء واقعة في  
 جواب الواو والناتبة عن اما واو في جواب اما الناتبة عنها الواو وهذه فوائد  
 مبتدأ وخبر والمشار اليه هنا مسائل هذا الكتاب الموجودة في الذهن سواء  
 اتقدمت الاشارة على جمعها او تاخرت والفوائد جمع فائده وهي لغة  
 ما استفيد من علم او مال او جاه وعرف المصلحة المرتبة على الفعل من حيث انها  
 ثمرته وتنتيجته والمراد بها هنا ما يستفاد من المعاني في علم الفرائض متعلق  
 بمحذوف وهو ما خبر بعد خبرا ووصف او حال من المشار اليه او خبر  
 لمحذوف تقديره هي وتعريف علم الفرائض سياقي قرينا في كلام المؤلف بقيدتها  
 اثبتا بالكتابة لكلا تنسي والجملة حال صاحبها مفسر ضميرها وهو الفوائد  
 والمعنى اشير اليها حالة اتمامي لتقيدها وهي نافعة لمريد ها واو  
 للاستشاف اولى منها للعمال وبالله التوفيق اخر المسند اليه في هذه الجملة ليفيد  
 القصر فيكون المعنى ان التوفيق مقصور على الاتصاف بكونه بالله فهو من  
 باب قصر الموصوف على الصفة لا العكس والتوفيق هو جعل فعل العبد موافقا  
 لما هو خير في حقه قال المؤلف تقع الله به باب خبر مبتدأ محذوف تقديره  
 هذا باب والباب لغة فرجة في الحائط يتوصل بها من داخل الى خارج ومن

فهذه فوائد  
 في  
 علم الفرائض  
 بقيدتها  
 وهي نافعة  
 لمريد ها  
 وبالله  
 التوفيق  
 باب

خارج الى داخل واصطلاح اسم جملة متبذة من الالفاظ الدالة على معاني  
منصوصة تشتمل غالباً على فصول وفروع وتنايه وانجاث \* وانما بوب الكتب  
لانه ادعى لحسن الترتيب واسهل لاستخراج المسائل من مضانها **علم الفرائض**  
هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من  
التركة **علم الفرائض** حقيقة علم الفرائض مركبة من جزئين احدهما فقه الموارث  
خرج به فقه غيرها كالصلاة والصوم \* والجزء الثاني هو الجزء الموصل من  
علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة \* خرج به اجزاء  
الحساب التي لا توصل بها الى ذلك كالارتماطقي ونحوه وفي تعبيرهم في  
التعريف بعلم الحساب الموصل ايها ان جميع علم الحساب جزء من علم  
الفرائض \* وان قولهم الموصل انما لخصه لما هبة الحساب لا للجزء المنصوص  
فما ذكر هنا ولي والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها  
من السهام المقدرة فغلبت على التعصيب وصارت لقباً لهذا الفن هذا  
تعريف علم الفرائض \* وموضوعه التركات والعدد \* وواضعه النبي عليه  
افضل الصلاة والسلام واسمه كما سبق علم الفرائض والموارث \* واستمداده  
من الكتاب والسنة والاجماع \* وحكمه الوجوب العيني او الكفائي  
ومسائله قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها كما ستراها ضمن  
الكتاب وفضله انه جزيل كما حث عليه النبي عليه السلام تعلموا وتعلموا وكما قيل فيه  
انه نصف العلم \* وجوهر الفقه \* ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية  
والرياضية وفائده الاقتدار على تعيين السهام لذويها \* وغايته ايصال الحقوق  
الى ذويها \* والتركة **علم الفرائض** بمعنى المترك كالمطلوبة بمعنى المطلوبة **علم الفرائض**

علم الفرائض

هو فقه

الموارث

وعلم

الحساب

الموصل الى

معرفة ما

يخص كل

ذي حق

من التركة

والتركة

ما خلفه



الميت من مال ﴿ ومنه دية توخذ من قاتليه لدخولها في ملكه تقديرا ﴾  
 ﴿ او حق ﴾ نكهار وشفعة وقصاص وحد قذف واختصاص كالعاج  
 والخمر المحترمة ونحوها ﴿ و ﴾ اكثر ما يتعلق بتركة الميت ﴿ اعاد لفظ الميت  
 في موضع اضماره لنكتة زيادة التمكين عند السامع كافي قوله تعالى قل هو الله  
 احد الله الصمد ولم يقل هو الصمد لذلك ﴿ خمسة حقوق ﴾ لازائد  
 عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع ﴿ مرتبة ﴾ اى مقدم بعضها  
 على بعض ﴿ قال الباجورى رحمه الله الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت  
 واما ثابت بالموت ﴾ والاول اما متعلق بالعين او متعلق بالذمة ﴿ والثاني اما  
 للميت وهو مؤن التجهيز ﴿ واما الغيره وهو اما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث  
 يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق  
 انتهى ﴿ اولها ﴾ عندنا وعند الحنفية والمالكية ﴿ الحق المتعلق بعين  
 التركة ﴾ وانا قدم على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة لكن  
 تعلق الغرماء بعين مال المحجور عليه بالفلس لا يقضى تقديم حقهم على مؤن  
 التجهيز بل مؤن التجهيز مقدمة ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير محصورة  
 فيما ذكره المؤلف اشار اليها بكاف التمثيل فقال ﴿ كازكاة ﴾ اى عندنا  
 خلافا للحنفية والحنابلة فهى عندهم من جملة الديون المرسلات وصورته ان  
 تعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة وما ذكره السبكي  
 من انه لا حاجة لذكرها هنا لانه ان كان النصاب باقيا فالاصح ان تعلق الزكاة  
 بالنصاب تعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة اجاب عنه شيخ الاسلام بصحة  
 اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة مع القول بالاصح من ان تعلقها

الميت من مال  
 او حق  
 و  
 يتعلق بتركة  
 الميت  
 خمسة حقوق  
 مرتبة  
 اولها  
 الحق المتعلق  
 بعين التركة  
 كالزكاة

تعاق شركة نظر الجواز تادية الزكاة من محل آخذ كره في شرح الترتيب \* اما لو تلف  
 المال الا قدر الزكاة فالمعتمد ما استظهره الا ذرعي من انه لا يقدم المستحقون  
 الا بحصة الزكاة فقط من الباقي ولو تلف جميعه ثماقت الزكاة بذمة الميت وصارت  
 من الديون المرسله في الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سيأتي ❖ و ❖ كارش  
 ❖ الجناية ❖ المتعلق برقبه الجاني ❖ وصورته ان يقتل العبد نفسا او يقطع طرفا خطأ  
 او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده  
 او اتلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارش الجناية متعاق برقبه العبد  
 فالجني عليه مقدم في هذه المسائل بالاقل من قيمة العبد وارش الجناية ❖ والرهن ❖  
 اى المال المتعلق بعين المرهون من حيث الرهن ❖ وصورته ان تكون التركة او بعضها  
 مرهونة بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر  
 الحقوق ❖ ولو جنى العبد المرهون قدم حق الجني عليه لاختصاص تعاقه برقبه  
 الجاني وتعلق حق المرتهن برقبته وبالذمة معها ❖ والزكاة مقدمة عليها كما في شرح  
 الجعبري ❖ ومن الحق المتعلق بالعين ايضا مكنتى المعتمدة عن وفاة فتقدم بها على  
 غيرها ❖ ومنه ايضا حصة العامل في ربح القراض وصورته ان يقارض رجلا على مائة  
 دينار مثالا ليتجر فيها والربح بينهما مناصفة متلا وقبل قسمته مات رب المال فالعامل  
 مقدم بحصة الربح ❖ وقي للحق المتعلق بالعين افراد اخر مذكورة في المذاولات  
 وجميعها مقدمة على مؤن التجهيز خلافا للحنابلة فان مؤن التجهيز مقدمة عندهم  
 على جميع الحقوق ❖ وثانيا ❖ اى الحقوق المتعلقة بالتركة ❖ مؤن التجهيز ❖ الميت  
 ❖ بالمعروف ❖ اى نظر اليساره واعساره من غير اسراف ولا تقنير لانظر الجارى  
 مآدته في حياته من الاسراف او التقنير ❖ وقدمت على الديون المرسله في الذمة



لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات حين وقصته فاقته كفنوه في ثوبيه  
 ولم يستفصل \* وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم  
 في المقال \* واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز \* ولا فائدة اجبر  
 على الحى بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين الغر ما فكذا الميت بل اولى لا نقطاع  
 سعيه بخلاف الحى \* ويستثنى عند تأملها شرافة الشافعية وكذا عند الحنفية مؤن  
 تجهيز زوجة الموصر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة الموصرين \* ولو كان  
 يساره بما اتجر اليه بالارث \* ومثلها خاد متها غير المكتراة فمؤن تجهيزها على  
 الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمد وان كانت غنية \* والوجه فيه ان علاقة  
 الزوجية باقية لانه يرثها ويسلمها \* اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل  
 تتعلق بتركها وان كان الزوج غنيا \* ووجهه ان التجهيز من توابع النفقة  
 وجوبها التام هو للاستمتاع وقد انقطع بالموت \* وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه  
 واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقد لما ذكر  
 ابنا بالغاً صحيحاً او مكاتباً لعجز الاول بالموت ولا نفياسخ الكتابة في الثاني  
 فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيراً كفن من بيت المال بثوب واحد  
 ومثله من كفن مما وقف على الاكفان \* فان تعذر تكفينه من بيت المال فعلى اغنياء  
 المسلمين تكفينه فرض كفاية \* وثالثها \* اي الحقوق المتعلقة بالتركة  
 \* الذين المرسله في الذمة \* اي المطلقة عن تعلقها بعين التركة \* وانما  
 قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اداؤه والوصية تبرع فلذلك  
 اخرت \* وتقدمها على الدين في نظم الالية للاهتمام بشأنها لانها مأخوذة لافي  
 مقابل شئ ومن شأن النفوس ان تشع بما يعطى مجاناً وقد بينت السنة تقديم الدين

عليها فقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية \* وتعلق بالتركة كلها وان لم تستغرقها كتعلق ارش الجنابة برقبة الجاني سواء كانت الدين لله كالحج الواجب والكفارة او لا آدمي كالقرض والثلث \* ويجب على الصحيح عندنا معاشر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الادمي اذا ضاقت التركة عنها لقوله صلى الله عليه وسلم دين الله احق بالقضاء \* وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الادمي لبنائه على المشاحة \* ودين الله على المسامحة \* وعند الخنابلة يتخاصمون على نسبة ديونهم كمال المفلس سواء كانت الديون لله او الادميين او مختلفة \* وللحنفية تفصيل في دين العباد \* وهو ان دين الصحة مقدم على دين المرض \* وما اقرب به في المرض انه لزمه في الصحة ان علم بغير اقراره فهو دين صحة والافدين مرض \* وتفصيل في دين الله وهو انه ان اوصى به وجب اداؤه من ثلث ما بقي بعد دين العباد \* والالم يجب والله اعلم \* رابعها \* اي الحقوق المتعلقة بالتركة \* الوصايا \* من المكلف الحر ولو سفيا فلا نصح عندنا وفاقا للحنفية من صبي ولو مراهقا على الاظهر \* والثاني تصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الخنابلة تصح من مميز العقل الوصية والشرط في تقديمها على الارث ان تكون \* بالثلاث \* اي ثلث ما بقي بعد الدين وموتن التجهيز لاثلاث جميع التركة \* فما دونه \* والمستحب على ما في امالي السرخسي ان يكون خمس المال حيث كان ورثته اغنياء والا فالورثة اولى بصدقه والشرط في ذلك ايضا ان تكون \* لاجنبي \* موجود حال موت الموصي والمراد بالاجنبي من ليس يوارث لليت بالفعل لقوله صلى الله عليه وسلم



ان الله تصدق عليكم بثلك اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم \* ولانه  
صلى الله عليه وسلم جعل الحيف في الوصية من الكبائر والحيف هو الوصية  
للوارث والزيادة على الثلث \* فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي متوقفة  
على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث بيت المال  
عند من يورثه \* وهي لا وارث ولو بما قل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل  
الاجازة تنفيذ او ابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفذ وللورثة اجازة بعض  
الوصايا دون بعض كما لو اوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو ثلثه وله ابن هو  
الوارث اجاز وصية زيد ورد وصية عمر وفيكون لزيد نصف المال  
بمقتضى مسألة الاجازة ولعمرو جزاء من خمسة عشر جزءاً  
بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نظائرها والوصية عند الحائز بما  
زاد على الثلث والوارث مع صحتها وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام  
وتجوز عندهم ممن لا وارث له بكل المال \* ونصح اتفاقا بالماء لوم والمجهول  
ولغنى وفقير \* وبقي للوصية فروع واحكام محلها كتب الفقه \* وقد امت  
الوصايا على الارث مطلقة كانت او معينة تقديم المصلحة الميت كما في الحياة ولقوله  
تعالى من بعد وصية يوصي بها \* خامسها الارث \* والمراد بالارث هاتسائط  
الوارث على التركة بالنصرف ليصح تقديم الاربعة \* فوق عابه لان الاصح  
ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث \* هو \* الضمير \* انما الى  
الارث لكن لا بالمعنى السابق الذي هو تسلط الوارث الح بل بالمعنى مادية  
الارث التي يستكم عليها في عبارته استخدام \* لمة البقاء \* فالارث \* تمنى  
الباقى \* وفي القاموس من اسمائه تعالى الوارث اي الباني بعد ثناء خاتمه

\* والارث ايضا \* انتقال الشئ من قوم الى قوم آخريين \* والانتقال حقيقي  
 كانتقال المال \* ومعنوي كانتقال العلم \* ومنه قوله عليه السلام العلماء ورثة  
 الانبياء \* وحكي كانتقال المال الى الحمل \* ويطلق ايضا على الاصل والبقية  
 ومنه قوله عليه السلام اثبتوا على مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله  
 وبقية منه \* واصطلاحا \* اي شرعا هو \* حق \* جنس يتناول المال وغيره  
 كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجدة الميتة قبل دبقه والخمر المحترمة والعاج  
 ونحوها \* قابل للتجزى \* هذا قيد اول مخرج لولاية النكاح \* فانها وان انتقلت  
 للابعد بعد موت الاقرب لكن لا قبل التجزى \* فكل واحد من الاخوة  
 بعد الاب مثاله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم \* ولا يرد الخيار والشفعة  
 والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزى الافراز بل ما يمكن ان يقال لهذا  
 نصفه ولهذا اثله وهي كذلك بهذا المعنى \* ثبت لمستحق بعد موت من له  
 ذلك \* هذا قيد ثان مخرج للمقوق الثابتة بالشراء والانتهاج ونحوها فانها  
 حق قابل للتجزى ثبت لمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في  
 حياته \* ومخرج ايضا كما حققه غير واحد للولاية \* فانه حق قابل للتجزى في نفسه  
 لكنه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخر فوائده \* لقراءة بينها  
 ونحوها \* اي من زوجية وولاء واسلام \* وهذا قيد ثالث مخرج للوصية بناء  
 على القول بانها تملك بالموت فانها حق قابل للتجزى ان لم يكن لا لقراءة ونحوها  
 \* وللارث \* بمعنى الاستحقاق \* اركان \* جمع ركن وهو لغة جانب  
 الشئ الاقوى واصطلاحا عبارة عن جزء من الماهية لا يتحقق الا به  
 ومثبت اركانها تشبيها لما باركان البيت الذي لا يقوم الا به لان الارث لا يتم



الا بها و ذلك كما اذامات ميت ولا وارث له ولم ينتظم امر ميت المال فلا يتحقق  
 الارث لتفقد الوارث الذي هو احد الاركان \* ومثله اذامات ولم يخلف مالا  
 ولا حقا فلا ارث لتفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك \* وشروط \*  
 جمع شرط وهو لغة العلامة لانه علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء  
 اثرا طها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من  
 وجوده وجود ولا عدم لذاته \* وذلك كالعالم بجهة الارث فانه يلزم من  
 عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود  
 العالم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن  
 مع وجود مانع عن الارث قايم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم  
 الارث لاحتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع  
 وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للمامر \* واسباب \* جمع سبب  
 وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالخيل والمعراج فانها  
 سببان للصعود والنزول او معنويا كالعالم فانه سبب الخير \* واصطلاحا ما يلزم من  
 وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته \* وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود  
 الارث ومن عدمه عدمه \* وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على  
 التعريف في الشق الاول ما لو اقترنت بالسبب مانع او فقد شرط  
 كان اقترن بالسبب قتل \* او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث  
 فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لوجود المانع او فقد  
 الشرط \* ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد المسبب عند فقد  
 السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم النكاح عدم الارث لكن لاذاته بل لوجود السبب الاخر الذي  
 هو الولاء \* وهذا ايضا توضيح لما مر كما مر \* (وموانع) \* جمع مانع وهو لغة  
 الحائل \* واصطلاحا ما يلزم من وجود العدم ولا يلزم من عدمه وجود  
 ولا عدم لذاته عكس الشرط \* وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث  
 ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقده شرط  
 كالعلم بجهة الارث \* ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون  
 رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب \* وقولهم لذاته راجع للجملة الثانية بجزئها  
 فقط \* وعلم مما مر ان الشرط انما يؤثر بطرف العدم \* وان المانع انما يؤثر بطرف  
 الوجود \* وان السبب يؤثر بطرف الوجود والعدم \* فاركانه ثلاثة \*  
 احدها \* وارث \* وهو الحي بعد المورث او الملقق بالا حياء كالحمل  
 \* وثانيها \* مورث \* وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته  
 \* وثالثها \* حق موروث \* من مال وما ثبت فيه الاختصاص كعاج وخمر  
 محترمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار \* فمن مات ولا وارث له او له وارث  
 ولا مال له فلا ارث \* وشروطه ثلاثة \* احدها \* تحقق حياة الوارث \*  
 بعد موت مورثه بالمشاهدة او البينة او بالحاقه بالا حياء تقديرا كالحمل  
 انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت \* وثانيها  
 تحقق موت المورث \* اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالحاقه  
 بالموتى حكما كالمفقود اذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي  
 بموته \* او بالحاقه بالموتى تقديرا كما في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب  
 غرة عبد او امة تكون لورثة الجنين لانه يقدر حيا عرض له الموت بالنسبة



الى ارض الترة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتز فيقال لنا حر يورث  
ولا يورث \* واكثر مسائل هذين الشرطين يعلم مما سيأتي في ميراث العرق  
ونحوهم \* وثالثها العلم بجهة الارث \* من زوجة او ولاء او قرابة مع تعيين  
جهة القرابة من بنوة وابوة وامومة وغيرها \* ومع العلم بالدرجة  
التي اجتمع الميت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله المفتي  
فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بان يشهد الشاهد انه واره فقط لا خلافا  
العلماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث  
وارثا \* وعند الخابلة من ادعى ارث ميت فشهد انه واره لا يعلمان غيره او قالوا  
في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يسلم اليه بغير كفيل وبه ان  
شهدا بآرته فقط انتهى من المنتهى \* واسبابه \* المتفق عليها \* ثلاثة \*  
وقوله \* وهي \* مبتدأ \* لا ينال الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فلاخبار  
عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح \* لا نأقول ان المؤلف لا حظ  
العطف قبل الاخبار فيكون الخبر مجموعها \* فان قيل قد صرحوا بمنع العطف  
اذا كان الخبر المجموع \* اجيب بان محل ذلك اذا كان المجموع مؤولا بواحد  
كما في قولهم ائرمنا حلوا حامض \* فان ذلك مؤول بمنزلة بخلاف ما اذا قصد كل  
منها في ذاته كما في قولهم الصلاة اقوال وافعال \* ولك ان تجعل الخبر عن  
الضمير الراجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تجعل  
النكاح خبر المبتدأ محذوف نقديره اولها \* نكاح \* ثانيها \* ولاء \*  
ثالثها \* نسب فالنكاح لغة الضم والجمع واصطلاحا \* عقد الزوجية  
الصحيح وان لم يحصل \* به \* وطء ولا خلوة \* ولو في مرض الموت خلافا

للمالكية فلا توارث بالنكاح في مرض الموت عند هم سواء كان المريض الزوج  
او الزوجة لبطلان العقد عندهم في مرض الموت فخرج بالعقد وطه الشبهة  
وان لحق به الولد ووطه الزنا وبالصحيح الفاسد فلا اثر له في الارث لكن  
المختلف في فساده خلافاً معتبراً كالصحيح عند المالكية في ايجاب الارث الانكاح  
المرض ونكاح الخيار لانحلاله ويورث به من الجانبين بدليل قوله تعالى  
ولكم نصف ما ترك ازواجكم الية وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الية  
ويتوارث الزوجان باتفاق الائمة الاربعة في عدة الطلاق الرجعي سواء كان  
الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء  
وتوابعه ولا تورث الزوجة المطلقة بائناً اتفاقاً ولا ترث ولو في مرض الموت  
عند نامة الشافعية خلافاً للائمة الثلاثة فعند الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها  
وعند الحنابلة ترثه مالم تتزوج او تنسف تهمة الفرار من الارث بان كان يطلبها  
مثلاً وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بزواج حيث اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها  
قطعا وكذا اذا لم يتهم بان كان بسواها او علقه بما لها عنه غنى ففعلته على المعتمد عندهم  
سدا للذرائع قال علماؤنا رحمهم الله تعالى لا توافق على عدم الارث بنكاح  
المرض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم  
الدور فانها لو ورثت لكان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف  
على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها  
على اجازتها وتوقفت اجازتها على عتقها فنتخلص من الدور بقولنا تعتق ولا ترث  
❖ والولاء ❖ بفتح الواو ومدود الة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة  
كما في الصحاح وترى عصبوه سببها ائمة المعتق على : بقبه سواء كان العتق



منجزا او معلقا تطوعا او واجبا بايلا داو بغيره باختيار المعتق او بغيره \* فالعصوبة  
جنس يتناول سائر انواع العصبوبات \* وقوله سببها الخ قيد مخرج لعصوبة  
النسب والجهة الاسلام على القول بانها ارث لا مصلحة \* وما قيل من ان التعبير  
بالمعتق في تعريفهم فيه نوع قصور لعدم شموله مالو ورث انسان اصله فاعتق  
عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها المعتق  
دون الاعتاق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحد يت  
الشريف الموافق لما في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق مع  
ان العرب تعبر باسم الفاعل عن قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة  
كالوارث والمتكسر والعتق هنا من هذا القبيل فصح كون التعريف جامعا  
واندفع الاعتراض \* وعرفه بعضهم بانه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصبوبة  
عند عدمها \* وقال الابي لا يجد الولاء باتم من تعريفه صلى الله عليه وسلم لحقيقته  
شرعا بقوله الولاء لكمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه  
ادبا مع الحديث الشريف \* ويثبت به الارث من جانب المعتق خاصة \* لان  
الانعام من جهته فقط فاخص الارث به \* فيرث به المعتق من حيث انه معتق  
وعصبته المتعصبون بانفسهم على تفصيل ياتي ذكره ان شاء الله في باب الارث  
بالولاء \* وما ورد من انه صلى الله عليه وآله وسلم ورث عتيقا من معتقه فضعيف  
كما قاله الترمذي وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لا ارثا \* والنسب  
هو القرابة \* وهي الاتصال بين انسانين في ولادة قريبة او بعيدة  
\* \* لك ان تقول \* هي الابوة والبنوة والادلاء باحد هما \* فيرث بها  
الاقارب وهم الاصول كالاب والجد والفروع كالابن وابنه \* والحوادث

كالاخ وابن الاخ \* للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق بذلك من  
اجماع او قياس على تفصيل فيه ياتي ان شاء الله تعالى \* ويورث بها من الجانبين  
تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كابن  
الاخ لغير ام مع عمته فانه يرثها ولا ترثه \* والجدة ام الام فانها ترث ولد  
بنها ولا يرثها \* وهذا على قول من لم يورث ذوى الارحام كما  
ياتي \* وبقي للارث سبب رابع سكت عنه المؤلف للاختلاف فيه \*  
وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظماً على الراجح عندنا  
معاشر الشافعية وسواء كان منتظماً ام لا على الراجح عند المالكية \* كما ذكره  
الشنشوري وغيره \* قال الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولاً  
صريحة في اشتراط الانتظام عندهم ايضا وهو المعتمد كما في شرح الاجهودي  
فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية  
والحنابلة سواء كان منتظماً ام لا \* فائدة قد تجتمع الاسباب الاربعة  
في شخص واحد \* وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم  
تموت والحال انه امام المسلمين \* فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب  
بيت المال \* وحينئذ يرث بالزوجية وبنوة العم فقط \* وزاد الحنفية سبباً  
خامساً وهو ولاء الموالاة \* قال السيد الجرجاني في شرح السراجية صورة  
مولى الموالاة شقص مجهول النسب قال لا خرائت مولا يترثني اذا مت  
وتعقل عني اذا جنيت وقال الاخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل  
وارثاً عاقلاً \* واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك  
وقبله ورت كل منها صاحبه \* وعقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة



ما لم يقتل عنه مولاه انتهى وهو موأته وهو المقتل عليها ثلاثاً وهو واحد ما  
هو قتل وهو ممانع من جانب القاتل فقط وهو ثانياً وهو ممانع من  
الجانبين وهو ثالثاً وهو اختلاف دين بين الوارث والميت بالاسلام والكفر  
وهو ممانع من الجانبين كما يأتي بيانه وهو فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق  
مقتص وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو بغير  
قصد كقتل الخطاء ولو قصد به مصلحة كضرب الاب والزوج للتأديب  
وكسقي الاب الدواء وبط الجرح على سبيل المماثلة اذا افضى الى الموت  
ولو كان دفعا للصيال او في قتال العادل للباغي وعكسه سواء اكان مباشرة  
كالعمد او سببا كالاكره ولو من غير قصد كنائم ومجنون وطفل وهو ذلك  
لان القاتل عندنا من له دخل في القتل ولو بوجهه والاصل في ذلك كله  
قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء والمعنى فيه تهمة الاستعمال  
في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث  
عملا بقاعدة من استعمال الشيء قبل او انه عوقب بحرمانه وسد الباب  
في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما ولا مدخل للمقتي في القتل لانه ليس  
بملزوم ولو اخطأ في فتواه ولا للقاتل بالعين ولا بالحال ولا من احبل  
زوجنه فماتت بالولادة وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة منع الارث  
كالقتل الخطاء او شبه العمد او الجسارى مجرى الخطاء وما لا يوجب  
الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد والعدوان فانه يوجب القصاص  
والاثم دون الكفارة عندهم ويمنع الارث وعند المالكية لا يرث قاتل  
العمد العدو وان ويرث قاتل الخطاء من المال دون الدية وعند الحنابلة كل

قل أوجب قصاصاً أودية أو كفارة يبيع الإرث وماله \* وهما قبل  
هذه الأحكام محلها مطولات الفقه \* والرق \* الذي هو الثاني من الموانع  
كما مر لغة العبودية وشرعاً \* عجز حكماً \* أي حكم به الشارع لأحسب لأن  
العبد قادر على التصرف حساً لكن الشارع حكم بعدم نفوذه \* يقوم بالإنسان \*  
أي يتصف به ذكر إذا كان أوثق أو خشي \* بسبب الكفر \* أي بسبب هو  
الكفر فلاضافة يانية \* فخرج بذلك العجز الحكيم الذي يقوم بالإنسان لا  
بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون \* وهو  
مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع أنواعه التي هي القن  
والمديون والمعلق عتقه بصفة والموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعض لانه  
لو ورث لكان الإرث لسيده وهو اجنبي عن الميت \* ولا يرث لانه لا يملك  
شيئاً ولو ملكه سيده وما تحت يده من الإكساب ملك لسيده \* نعم يرث  
عن المبعض على الأرجح عندنا جميع ما ملكه ببعضه الحر \* ومقابلته أنها توزع تركته  
بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية \* وعند الحنفية والمالكية لا يرث  
المبعض ولا يرث كالقن وما ملكه ببعضه الحر يكون لما لك بعضه الرقيق  
تقليباً لجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر في أحكامه وبه قال الحسن  
والنخعي والشعبي وجابر والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر \* فيرث ويرث  
ويحجب كالحرة \* ومذهب الحنابلة يرث ويرث ويحجب على حسب ما  
فيه من الحرية إلا أن كان بينه وبين مالك بعضهما ياءة فكل تركته لورثته  
وبه قال عثمان رضي الله عنه والليث والمزني وأهل الظاهر \* فلو مات ابن  
مبعض نصفه رقيق عن أب وأم فعندنا لأمه ثلث ما ملكه ببعضه الحر ولا ييه



وأما عند الحنفية والمالكية لا شيء لها وماله كله لما لك بعضه \* وعند  
 الحنابلة حيث لا مهايأة لما لك نصفه نصف المال ولا منه السدس ولا يه  
 الباقي وما ذكره البا جوري في حاشيته على الششوري من ان المبعض  
 يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الخ وعند الحنابلة كذهبنا مخالف لما في كتبهم  
 ولو مات حر عن ام و اخ حرين وابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق \* فعند  
 الحنابلة للام سدس ونصف سدس وكل من المبعض والاخر نصف الباقي  
 فاصل المسألة ستة وتسع من اربعة وعشرين للام ستون للاخ تسعة والابن  
 المبعض تسعة \* ولا يخفى حكمها عندنا وعند الحنفية والمالكية انه لا يرث  
 ولا يجب \* قل للام الثلث والباقي للاخ \* وما ذكر في المكاتب من انه لا يرث  
 فباتفاق الاثمة الا اربعة \* واما كونه لا يورث ولا يجب فهو ما عليه الامامان  
 الشافعي واحمد بن حنبل رحمهما الله وقال الامامان ابو حنيفة ومالك رحمهما الله  
 اذا مات المكاتب قبل اداء كتابته وترك ما لا تؤدي منه كتابته او ما بقي منها  
 وما فضل فلورثته مطلقا عند ابي حنيفة \* ولما كان معه في الكتابة عن يعتق على  
 الحر اذا ملكه ومن ولد له في الكتابة دون ورثته الا حرا عند الامام مالك  
 رحمه الله ذكره في شرح الترتيب \* فائدة يستثنى من منع الرق للارث من  
 جانب القريب ما لو جني على كافر له امان حال حرية واما نه ثم نقض  
 الامان فسبي واسترق وسرت عليه الجناية فمات حال رقه فان قد رالدية  
 يكون لورثته \* قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق  
 جميعه الا هذه لكنهم انما اخذوها بالنظر للحرية السابقة فالاستثناء بالنظر  
 لكونه حال الموت رقيقا \* قال المؤلف رحمه الله \* ولا يرث المسلم الكافر

ولا عكس \* اي ولا يرث الكافر المسلم هذا تفريع على ما ذكره من كون  
 اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها  
 والدليل في ذلك خبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم  
 وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة  
 تركته مورثه او بعدها \* وسواء كانت الارث بالقرابة او بالنكاح او  
 بالولاء \* وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مرئنا قبل قسمة التركة ورث  
 ترغياله في الاسلام \* او قبل قسمة بعضها ورث فيما بقي \* وعندهم ايضا يرث  
 المسلم من عتيقه الكافر \* وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم \* عندهم على الاصح \*  
 لخبر النساءى لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا او آمنه صححه الحاكم \*  
 والخبر عندنا مؤول بان معناه ان ما يبد العبد ملك لسيدته كما في الحياة لا ارث له من  
 العتيق لانه سماء عبدا \* فائدة \* هل الكفر كله ملة واحدة ام ملل فالاصح عند  
 الشافعية \* وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين  
 كفروا بعضهم اولياء بعض \* وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين \* وقوله تعالى وان ترضى  
 عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم \* وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال  
 فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة \* والمعتمد عند المالكية ان اليهودية  
 ملة والنصرانية ملة \* وما عداها ملة \* وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على  
 الاصح ويظهر اثر اختلافهم في محوسى مات عن اربعة بنين ابن محوسى \* وابن من  
 عبدة الاوثان \* وابن نصراني \* وابن يهودى \* وليس له ورثة سواهم \* فعند  
 الشافعى وابي حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة بالسوية لان الكفر عندها ملة  
 واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه للوثنى والمحوسى لا تقاومهم



مع الميت في ملة واحدة \* وعند الامام احمد رحمه الله يختص بالتركة الابن المجوسي  
 وحده دون باقي اخوته لاستوائه مع ابيه في ملة واحدة \* تنبيه \* ما ذكره الشنشوري  
 رحمه الله في شرح الترتيب والرحية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق  
 لمذهب مالك في كون الكفر عند ثلاث ملل \* مخالف لما صرح به الحنابلة  
 فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عند هم ملل شتى كما مر \* وكذلك دعواه  
 في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان  
 الاصح من مذهب الحنابلة كما مر ان الكافر يرث من عتيقه المسلم فليتامل والله اعلم \*  
 تمة \* بقي من موانع الارث ثلاثة لم يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها  
 اختلاف ذوى الكفر الاصلى ذمة وحرابة فلا تورث بين ذمي وحربي في  
 الاظهر عندنا وعند الحنفية لعدم الموالاة بينهما فلو عقد الامام الذمة لطايفة قاطنة  
 بدار الحرب لم يتوارثوا مع اهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة وزاد الحنفية  
 منع الارث باختلاف الدارين الحربيين فعندهم لا يرث الحربي الرومي  
 من الحربي الهندي وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين \* والمعاهد والمسانم  
 كالذمي على الارجم عندنا فلا تورث بينهما وبين الحربي والثاني كما في كشف  
 الغوامض انها كالحربي لانها لم يستوطن دارنا وبه قالت الاثمة الثلاثة \* وعليه  
 فيجوز التوارث بينهما وبين الحربي \* الثاني من الموانع المختلف فيها الردة  
 اجارنا الله وجميع المسلمين منها \* وهي لفسة ما خوزة من الارتداد بمعنى  
 الرجوع والانصراف عن الشيء \* واصطلاحا قطع المكلف الاسلام بفعل  
 مكفرا واعتقاده او قوله \* فلا يرث مرتد ولا يورث لا بقراءة ولا بغيرها  
 فلوارث متوارثان الى النصرانية مثلا امتنع التوارث بينهما لانها لا يقران

على ما انتقل اليه ولا عبء بالموالاة بينها لانها حينئذ كالعدم \* ومال المرتد  
وحقوقه المنتفع بها كالعاج وجلد الميتة وكلب الصيد وغيرها من  
الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب ام لم يلحق فان اسلم اخذها  
وان مات على رده كانت فيئاً اتفاقاً فتصرف مصرف الفئ كما هو مقرر  
في كتب الفقه والمرتدة كالمرد فمالها في بعد موتها خلافاً للحنفية \* فانهم قالوا  
مالها لورثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها وفي حال ردها \* ومال المرتد  
الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال رده بالسوية عند الاثمة الثلاثة  
فكله في خلافاً للحنفية ايضا \* فانهم قالوا اما اكتسبه في حال اسلامه فلورثته  
المسلمين يوم موته لا يوم رده \* وما اكتسبه في حال رده لبيت المال \*  
ولحقوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فتقسم تركته بين  
ورثته المسلمين على ماص \* فان اسلم رد الورثة ما بقي بايديهم \* ولا يرجع  
عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم بالمحوقه والارجع عليهم افاده  
في شرح الترتيب \* وعندهم ايضا كما في السراجية وشرحها توارث اهل  
ناحية ارتدوا باجمعهم لان ديارهم صارت دار حرب \* وعند الحنابلة  
لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثته ورثته ترغيباً له كما في مطلق الكفر  
والزنديق وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا يختار ديناً  
وقيل من ينكر الشرع جملة \* لا يرث ولا يورث وماله واختصاصه في كالمرد  
خلافاً للالكبة حيث قالوا ماله لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته  
لاحتمال توبته او طعنه في الشهود لو كان حياً \* اما اذا اطلعنا على زندقته  
باقرارهم ودام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعاً لانه اقبح من المرتد افاده العلامة



الأمير المكي \* وإذا مات ذمي لا وارت له من أهل الذمة كان ماله بما  
 وكذا ما فضل من ماله عن الارث ان لم يسترق وارثه التركي \* ولا يرث  
 على وارثه الغير المسترق للتركة ولا يصرف له وي ر حمة سواء انتظم  
 بيت المال ام لا لان انتظام بيت المال انما هو شرط في الارث لاني فلو خلف  
 عمة مثلا فقط فالمال كله لبيت المال او بنتا فلها النصف والباقي لبيت المال  
 الثالث من الموانع التي سكت عنها المؤلف المذكور الحكمي \* والدور  
 الرجوع الى المبدأ والحكمي ما يتعلق بالاحكام \* فيخرج به الدور الكوفي  
 الواقع في المنطق والاصول والدور الحسابي وهو توقف العلم بكل من  
 المقدارين على العلم بالآخر \* وضابط الدور الحكمي انه كل حكم ادى ثبوته  
 لتغيره فيحد دور على نفسه ويكر عليها بالبطالان \* ويقع في كثير من ابواب الفقه \*  
 والمراد منه هنا ان يلزم من الثبوت عدمه \* كان يفرغ حائز او اخوة حائزون  
 باين لبيت فثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورت لم يكن الاخ حائزا بل  
 يكون محجوبا فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم اوارثه \*  
 وكما لو اعتق الاخ الحائز عبد من فشهد ابان لبيت وقبل شهادتها القاضي فثبت  
 نسب الابن ولا يرث للدور لانه لو ورت للملك العبد ين فيبطل عتقها فيبطل  
 شهادتها لو فها فيبطل النسب فلا يرث فادى ارثه الى عدم اوارثه فتخلص من الدور  
 بقولنا ثبت نسبه ولا يرث \* وهذا اظهر قولي الشافعي \* والثاني ثبت  
 نسبه ويرث اما لو شهد به عدلان من الورثة او من غيرهم فثبت  
 نسبه وارثه اتفاقا \* وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب  
 والارث \* او بعضهم ثبت الارث \* فيقتسمان اي المقر والمقر له جميع مافي

يد المقر على قدر سهامها من مسألة الاقرار \* وعند مالك واصحابه رحمهم الله  
يرث بالاقرار بحسب الحال ولا يثبت نسبة الا باقرار عدلين من الورثة  
ولا يشترط في المقر ان يكون حائرا عند مم \* وعند الحنابلة ان اقر الورثة  
كلهم ثبتت نسبة وارثه او بعضهم ثبت النسب والارث عن اقر به فقط دون  
الميت وبقية الورثة فيشاركه فيما يده او ياخذ الكل ان اسقطه \* وفي الاقارير  
فروع ومسائل محلها مطولات الفقه \* تليه \* عد بعضهم من الموانع ايضا  
اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث معه بين  
الولد والملا عن وكل من يدلي به وليست نصيبه عصبه له حية كانت او ميتة  
خلافا للامام احمد رحمه الله \* وتؤما اللعان ليسا بشقيقتين وبه قال الامامان  
ابو حنيفة واحمد وعامة اهل العراق \* وتؤما الزنا ليسا بشقيقتين عند الائمة الاربعة  
وذهب الامام مالك الى ان تؤمى اللعان شقيقتان \* والفرق بينهما وبين تؤمى  
الزنا مذكور في مطولات كتبهم \* واذا كذب الملا عن نفسه قبل موت الولد  
المنفى او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عند نامة مشر الشافعية \*  
وان لم يخلف الولد المنفى ولد او اخا ولد معه \* ولا نظرا لتهامه بانه انما كذب  
نفسه ليرث ما تركه فيما اذا كان التكذيب بعد الموت \* بل لو قتله واستلحقه لحقه  
ولا يقتل به \* وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله \* وقال ابو حنيفة  
ومالك رحمهم الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحدهم يقع التوارث بينها  
وان كان ميتا فان خلف ولد او ولد ولد او اخا ولد معه او لم يخلف وقل  
المال فكذلك \* وتنقض القسمة \* والا فلا ثبوت ولا نسب \* ولما فرغ من  
ذكر جد الارث واركانه وشروطها واسبابه وموانعه شرع في ذكر من يرث



بالا سوابب الخلق عليها من الذكور والاثاث اسماء افعال واورا كون من  
الرجال اي الذكور واورا اول بالرجال ثم يفسرهم بما يشمل الصبيان وهو الذكور  
جريا على من تعبيره عليه السلام بالرجال ثم تفسيره بالذكور في قوله الخلق  
الذين باهاتها فماتوا فلا ولي له رجل ذكر بطريقتي البسط خمسة عشر  
انما اختار المؤلف سلوكه سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لانها اقرب الى  
الفهم لمعرفة كل وارث على انفراد فالاول واورا الابن واورا ابدا به لانه مقدم  
حتى على الاب في الميراث واورا الثاني واورا الابن وان سفل واورا بدرجة  
او اكثر بمحض الذكور فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه الى  
المبتاتى واورا وسفل بفتح الفاء وضمها وكسر هاء ثلاث اوقات واورا اقام الظاهر  
في تعبيره مقام المضمحل فرض زيادة التمكين في ذهن السامع والافق العبارة  
ان تكون الابن وابنه واورا الثالث واورا الاب واورا الرابع واورا الجد  
من جهة الاب واورا وان علا بمحض الذكور كابي الاب وابيه وهكذا  
فخرج بذلك كل جداد الى باتى وان ورثت كابي الام واتي ام الاب واورا  
الخامس واورا الاخ الشقيق واورا سمي شقيقا لما شاركته في شقي النسب فكانها  
انشقان شي واحد واورا السادس واورا الاخ للاب واورا اي من الاب  
فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له صراخا اي منه واورا  
السابع واورا الاخ للام واورا اي من الام كسابقه واورا الثامن  
اورا ابن الاخ الشقيق واورا وان نزل بمحض الذكور ايضا واورا  
التاسع واورا ابن الاخ للاب واورا وان نزل كذلك واورا العاشر واورا العم  
الشقيق واورا اي للميت وكذا عم ابيه وعم جده وهكذا واورا الحادي عشر

والم للاب كذا لك الثاني عشر ابن العم الشقيق وان نزل  
بعض المذكور ايضا والثالث عشر ابن العم للاب وان نزل  
كذلك اما ابن الاخ للام والعم للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه  
عدم هتابل من ذوى الارحام كما سيأتي والرابع عشر الزوج  
الخامس عشر المعتق وعصبته المعتصبون بانفسهم وهم المذكور كما سيأتي  
ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا فهذه عدة الوارثين من المذكور بطريق  
البسط اما عدتهم بطريق الاختصار ف عشرة الابن وابنه وان سفل  
والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا وابنه الا للام والعم وابنه  
الا للام فيها والزوج وذو الولاء ومن عداه ولا من المذكور الا قارب  
من ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والخال ونحوهم  
ولما فرغ من عدد الوارثين من المذكور شرع في عدد الوارثات فقال  
والوارثات من النساء النساء اسم جمع لا واحده من لفظه بطريق  
البسط كما مر في عدد الوارثين من المذكور عشر الاولى البنت  
الثانية بنت الابن وان سفل ابوها المدلى ببعض المذكور كبنت ابن  
الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في  
نسبتها الميت اثني والثالثة الام والرابعة الجدة من جهة الام  
اي المدلية ببعض الاناث وان علت والخامسة الجدة من جهة الاب  
على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت  
بعض الاناث وارثة بالاجماع وان ادلت بابي الاب بنفسها او علت ببعض  
الاناث ورثت ايضا عند الخنابلة ولم ترث عند المالكية وعندنا وعند الحنفية



يرث من ذكرنا وتورث ايضا خلافا لهما كل جدة تدلي بوارث ولو كان في نسبتها  
اكثر من ذكرين ولا تورث اجماعا كل جدة ادلت بذكرين اثنين ويعبر عنها  
بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام **والسابعة** **والا**  
**الاخت الشقيقة** **والاولاد** **والسابعة** **الاخت للاب**  
**والاولاد** **والثامنة** **الاخت للام** **والاولاد** **والثامنة**  
**والزوجة** **والثانية** **سائر العرب** ما عدا اهل الحجاز  
واقصر عليها الفقهاء والفرغسيون للتمييز وخوف اللبس **والعاشرة**  
**والمتعة** وفي معناها معتقة المعتق ذكر او كان او انثى سواء اكان بمباشرة  
او سراية ولا مدخل لها في ولاء عتيق غيرها وان كان اباها او ابنها لان ذلك  
محتص بالذكور كما ياتي **فهذه** عدة الوارثات بطريق البسط اما عدتهن بطريق  
الاختصار فسبع البنت وبنت الابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا  
والزوجة **والمتعة** ومن عداهم اولاد من الاناث الاقارب فمن ذوى الارحام  
**فائدة** اذا اجتمع ممكن الاجتماع من الورثة ورث منهم الاب والام  
والابن والبنت واحد الزوجين وحجب الباقيات ومسالتهم من  
اربعة وعشرين اذا كان الميت زوجا وهي غير منقسمة وتصح من اثنين  
وسبعين **ومن اثني عشر** اذا كان الميت زوجة وهي غير منقسمة وتصح من  
ستة وثلاثين واذا ماتت امرأة عن الذكور الخمسة عشر ورث منهم ثلاثة الابن  
والاب والزوجة وحجب الباقيات ومسالتهم من اثني عشر وهي منقسمة واذا  
مات رجل عن العشر الاناث المذكورات ورث منهن خمس الام والبنت وبنت  
الابن والزوجة والاخت الشقيقة وحجب البواقي والمسالة من اربعة وعشرين

منقسمة عليهم وكل من انقرض من الذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يرث  
 عليه ومن لا يقول بالرد يستثنى الاخ للام ايضا وكل من انقرضت من النساء  
 تحوز جميع المال الا الزوجة لانه لا يرث عليها وعند من لا يقول بالرد  
 لا يحوز جميع المال من النساء الا المعتقة لانها هي العاصبة بنفسها فقط ولو  
 فقد ولى الورثة كلهم فاصل المذهب في اي مذهب الشافعي رحمه الله انه  
 لا يرث ذوو الارحام و في لو فقدت العصابات ووجد من ذوى القروض  
 من لم يستغرق التركة فاصل المذهب انه لا يرث على ذوى القروض بل  
 المال كله في في الاولى والباقي بعد القروض في الثانية في ليت المال وان  
 لم ينتظم بان جار متوليه او لم يكن اهلا في لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف  
 نائبيهم كالتركة وهذا احد قولي المالكية كما سبق في اثناء الكلام على الاسباب  
في والمختار المفتي به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم  
 امر بيت المال القول بالرد على اهل القروض في حيث وجد ذوفرض  
 غير الزوجين ما فضل في مفعول للرد في من فروضهم بنسبة فروضهم في  
 لا بمقتضى عدد رؤسهم في وسياق الكلام عليهم فيما بعد في اي في الباب  
 الذي عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخري  
 المالكية كما قدمنا التنبيه عليه في الكلام على الاسباب في اما عند الامامين ابي حنيفة  
 واحمد رحمه الله تعالى فقد سبق انها لا يرثان بيت المال اصلا انتظام لا  
في فان لم يكونوا ذوى القروض في موجودين او كان الموجود منهم احد  
 الزوجين في صرف الى ذوى الارحام في وفاقا للحنفية والحنابلة والمعتمد  
 عند المالكية كما علمت في وسياق الكلام عليهم ايضا في اي في الباب الذي



عقده المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام ولما فرغ من بيان عدد الورثة  
 ذكر او انا انا شرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقدما ما يات الفروض  
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتعصيب لا يعرف الا بعد  
 معرفة الفروض غالباً والمنقذم بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال  
 ﴿باب﴾ اى هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب ﴿الفروض﴾  
 جمع فرض وسياق في بيان معناه لغة وشرعاً والمراد هنا الانصاء مجردة لثلاث  
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله ﴿المقدرة﴾ في كتاب الله تعالى ستة  
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين الثراوين وفي بعض صور  
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سياق انما ثبت بالاجتهاد من الصحابة ثم بعد هم  
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيدها بالمقدرة في كتاب الله وهي كما ذكرته  
 فحسب ﴿النصف ونصف ونصف والثلاثون ونصفها ونصف نصفها﴾ هذه  
 احدى طرق التدلى الذي سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو  
 اعنى التدلى ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتحته ومن طرقه ايضا ان  
 تقول الثلثان ونصفها وربعها والنصف ونصفه وربعه او تقول النصف  
 والثلثان ونصفها وربعها وطرق الترقى هي ان تذكر الكسر الادق ثم ما فوقه  
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعف ضعفها او تقول الثمن وضعفه وضعف  
 ضعفه والسادس وضعفه وضعف ضعفه وطرق التوسط ان تذكر او لا الكسر  
 الوسط ثم تنزل درجة وتعدد درجة كان تقول الربع ونصفه وضعفه  
 والثلث ونصفه وضعفه واخصر عبارة ﴿اضبط الفروض المذكورة  
 ان تقول﴾ على طريقة التوسط ﴿الربع والثلث وضعف كل ونصفه﴾

والمقصود من العبارات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تقنين  
 ❦ والفرض ❦ لغة يطلق على معان منها الحز والقطع والتقدير والعطية  
 والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً ❦ نصيب ❦ خرج به التعصيب  
 المستغرق ❦ مقدار ❦ خرج به التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج  
 به نفقة القريب لان المدار فيه على قدر الكفاية ❦ شرعاً ❦ خرج به الوصية  
 فانها مقدرة بجمل الموصي لا باصل الشرع ❦ لو ارث ❦ خرج به نحو العشر  
 في الزكاة فانه مقدار لغير وارث ❦ خاص ❦ ليس بقيد وانما هو لبيان الواقع  
 ❦ لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعلول ❦ ليس هذا من تمام الحد وانما هو  
 توضيح وبيان للفرض لان الحد ودائماً تقع بالحقائق والزيادة بالرد والنقص  
 بالعلول امر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض اذا عرفت ما تقدم من  
 الفروض وتعريف الفرض واردة معرفة اصحاب هذه الفروض ❦ فالنصف ❦  
 الفاء فاء الفصيحة لانها افصح عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا ❦ فرض  
 خمسة الزوج و بنت الصلب و بنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب ❦  
 واذا عرفت مستحقه واردة معرفة شروط الاستحقاق ودلائله ❦ فالزوج ❦  
 الفاء فاء الفصيحة كما مر ❦ يستحقه بشرط عدمى وهو ان لا يكون للزوجة  
 فرع وارث ❦ ذكرنا كان او اثني من الزوج او من غيره لقوله تعالى ولكم  
 نصف ما ترك از واجكم ان لم يكن لهن ولد اى ولكل زوج نصف ما تركه  
 زوجته اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد وللإجماع ايضا ❦ و بنت  
 الصلب تستحقه بشرطين ❦ عدم ميين ❦ وهما ان لا يكون لها ❦ اخ ❦ معصب ❦  
 فلو كانت مع معصبها لكان للذكر مثل حظ الانثيين ❦ و ❦ ان ❦ لا ❦ يكون لها



مماثل من بنت اخرى او اكثر لميت فانها لو كانت لا شتركتا في الثلثين  
 له تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وللإجماع كذلك وبنت الابن  
 ن سفل تستحقه بالإجماع قياساً على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد  
 ثاوحبها الذكركالذكروالاثنى كالاثنى بثلاثة شروط عدمية وهي  
 ، يكون لليت ولد صلب ذكر اكان او اثنى واحد او اكثر وكولد  
 صلب ولد ابن اعلی منها كما سيأتى وان لا يكون لها معصب من  
 خ او ابن عم وان لا يكون لها مماثل من بنت ابن اخرى لليت  
 واكثر في درجاتها لو كان لليت هناك ولد صلب فان كان ذكراً حجت او بنتين  
 اكثر حجت ايضاً ان لم نعصب او بنتاً واحدة فلبنت الابن السدس تكملة الثلثين  
 ما لم نعصب ولو فقد او لاد الصلب ومن هو اعلی منها وكان لها معصب كان للذكر  
 مثل حظ الاثنيين ولو كان هناك مماثل مع فقد من سبق لا شتركتا في الثلثين  
 والاخت الشقيقة تستحقه بالإجماع كذلك باربعة شروط ان لا يكون  
 لليت ولد صلب كما مر وان لا يكون له ولد ابن وارث  
 كما سبق ايضاً وان لا يكون لها معصب من اخ شقيق إجماعاً  
 اوجد خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وان لا يكون لها مماثل من  
 اخت شقيقة او اكثر لقوله تعالى ان امروء هلك ليس له ولد وله اخت  
 فلها نصف ما ترك وسكت المؤلف عن الشرط الخامس لارثها النصف وهو فقد  
 الاب لان الغرض هنا في ذكر شروط جميع القروض الاحتراز عن تغير  
 الغرض معه اما الى فرض واما الى تعصيب لا الاحتراز عن يحجب البتة لان  
 ذلك مستغنى عن بيانه بباب الحجب والاطال الكلام في اصحاب القروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك لم يجبت له او كان ولد  
 الصلب او ولد الابن اثني واحدة او اكثر لكانت عصبته معها او مع من كما سيأتي  
 او كان لها معصب فللذكر مثل حظ الاثنتين او كان لها مماثل لا مشترك في الثلثين  
 \* والاخت للاب تستحقه \* اي النصف \* بخمسة شروط ان لا يكون \*  
 للميت \* ولد صلب \* ذكر او اثني كافر \* و \* ان \* لا يكون له  
 \* ولد ابن \* كذلك \* و \* ان \* لا يكون له \* احد من  
 الاشقاء \* ذكر او اثني \* و \* ان \* لا يكون لها \* معصب \* من اخ  
 لاب او جد على ما مر من الخلاف \* و \* ان \* لا يكون لها \* مماثل \*  
 من اخت لاب فاكثره وسكت المؤلف عن الشرط السادس وهو فقد الاب  
 لما مر \* فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك او اخ شقيق لم يجبت  
 او شقيقان لم يجبت ايضا لم تعصب او كان ولد الميت او ولد ابنة اثني واحدة  
 او اكثر مع فقد الاشقاء لكانت عصبته معها او مع من او كان للميت اخت شقيقة  
 فقط لكان لها السدس تكملة الثلثين او كان للاخت معصب لكان للذكر مثل حظ  
 الاثنتين او كان لها مماثل لا مشترك في الثلثين \* والرابع فرض اثني الزوج  
 والزوجة \* او الزوجات \* فالزوج \* الفاء فاء الفصيحة كافر \* يستحقه  
 بشرط وجوده وهو ان يكون للزوجة فرع وارث \* ذكر او اثني من  
 الزوج او من غيره ولو منفيا بالامان او من الزنا لأن ولد الزنا ينسب  
 الى امه ويرث منها ومثل الولد ولد الابن واحترز بالوارث عن الفرع  
 غير الوارث كابن البنت فوجوده ليس بشرط في ارث الربع  
 والاصل فيه قوله تعالى فان كان لمن ولد فلکم الربع مما ترك فلولم يكن



للزوجة ولد لكان له النصف كما مر ✽ والرابع للزوجة او الزوجات ✽ يستحقه  
 او يشتركن فيه بشرط عدمي وهو ✽ اذالم يكن للزوج فرع وارث ✽  
 ذكر او اثني من الزوجة او من غيرها لا ان كان منقيا بالعان ولا من زنا ولو  
 من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحترز بالوارث عن غيره كما مر ✽ وذلك  
 لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فلو كان للزوج ولد لكان  
 لها ولهن الثمن كما ياتي ✽ والثن فرض الزوجة او الزوجات ✽ الى اربع  
✽ بشرط ✽ وجودي وهو ✽ ان يكون للزوج فرع وارث ✽ ذكر او اثني  
 منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحترز بالوارث عن غيره  
 كما مر وذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلمن الثمن مما تركتم ولو لم يكن له  
 ولد لكان لها ولهن الربع كما مر ✽ والثلاثان فرض اربعة ✽ من الاصناف  
✽ بنتي صلب فاكثرو بنتي ابن ✽ وان سفل ✽ فاكثرو اخنتين شقيقتين  
 فاكثرو اخنتين لاب فاكثرو ✽ ويعبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم  
 كل صنف تعدد من فرضه النصف وبقولهم ذوات النصف اذا تعدد  
✽ فبنتا الصلب ✽ فصاعدا ✽ يستحقانه ✽ اي فرض الثلثين ✽ بشرط ✽ عدمي  
 وهو ✽ ان لا يكون لهما معصب ✽ من ابن للميت او اكثر بالاجماع وسنده فيما  
 زاد على الثنتين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلمن ثلثا ما ترك وفي  
 البنتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان  
 لهما ولهن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين ✽ وبنتا الابن ✽ فصاعدا  
 اذا تم اذ ياتي الدرجة سواء اكن اخنتين ام لا ✽ يستحقانه بشرطين ✽ عدميين  
 احدهما ✽ عدم اولاد الصلب ✽ ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن ✽ و ✽

الآخر \* ان لا يكون لها معصب \* من اخ او ابن عم مساو لها في الدرجة قياسا  
على البنات لان بنت الابن كالبنات كما مر \* فلو كان هناك اولاد صلب او من  
هو اقرب منها من اولاد الابن حجتنا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن  
التي هي اعلى منها واحدة فلها السد من تكملة الثلثين ولو كان لها معصب  
لكان للذكر مثل حظ الانثيين \* والشقيقتان \* فصاعدان \* يستحقانه بثلاثة  
شروط \* عدم مية وهي \* ان لا يكون \* للميت \* ولد صلب و \* ان لا \*  
يكون له \* ولد ابن \* وان سفل \* و \* ان \* لا يكون لها اولهن  
\* معصب \* من اخ شقيق اجماعا او جد خلافا لابي حنيفة رحمه الله  
وسكت المؤلف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة  
النصف لما مر \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما  
ترك فلو كان للميت اب او ولد صلب لحجبتا واثني لكانتا عصة او كان لها  
معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين \* والاختار للاب فصعدان \*  
يستحقانه \* باربعة شروط \* عدم مية وهي \* ان لا يكون \* للميت \* ولد  
صلب و \* ان لا \* يكون له \* ولد ابن \* وان سفل \* و \* ان لا \*  
يكون له \* احد من الاشقاء \* ذكر او اثني \* و \* ان لا \* يكون لها  
اولهن \* معصب \* من اخ لاب فاكثر او جد على ما سبق \* والشرط الخامس  
ان لا يكون للميت اب والاصل في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق  
الشقيقتين الثلثين فلو كان للميت اب او ولد صلب او ولد ابن ذكر لحجبتا  
واثني مع عدم الاشقاء اكانتا عصة او كان للميت اخ شقيق او اختان شقيقتان  
فكذلك او اخت شقيقة لكان لها السد من تكملة الثلثين او كان لها معصب لكان



المذكور مثل حظ الاثنين فائدة لا يصور اجتماع اثنين اكل منها الثلثان  
 لانه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلا لكان الثلثان للبنات او بنات ابن مع  
 اخوات لابوين او لاب لكن الاخوات عصبة معهن او شقيقتان مع اختين  
 لاب لكان الثلثان للشقيقتين والثالث فرض \* ثلاثة من اصناف الورثة  
 اقتصر المؤلف منها على اثنتين \* لكون الثالث مذكورا في باب الجد والاخوة  
 الاول \* الام \* والثاني اثنان فاكثر من \* الاخوة \* للام \* والثالث الجد  
 في بعض احواله مع الاخوة كما ياتي \* فالام تستحقه بشرطين عدم ميبين وها  
 ان لا يكون للميت فرع وارث \* وهو من شرطنا فقده في ارث الزوج  
 النصف والزوجة الربع \* وان \* لا \* يكون له \* اثنان فاكثر من الاخوة  
 او الاخوات \* او منها سواءا كانوا اوارثين او محجوبين بالشخص لا بالوصف  
 اذ المحجوب به كالعدم كاسياني \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له  
 وليسورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه  
 السدس \* ويستثنى من توريث الام الثلث مع تقدم ذكر هئامسا لثان تسميان  
 بالغراوين وسياتي بيانها \* وهو اي الثلث \* فرض الاثنين فاكثر من الاخوة  
 او الاخوات للام \* واستحقاقهم له \* بشرطان لا يحجبوا \* اما باصل ذكر او  
 فرع وارث كما ياتي في باب الحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كاثام  
 وهذا بما خالف فيه اولاد الام غيرهم \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا  
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة \*  
 والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاخوة اكثر من مثليه وان لا يكون  
 معهم صاحب فرض وسياتي حكمهم ان شاء الله مفصلا \* والسدس فرض سبعة

الاب والجد والوارث وان علا والام والجد والوارث فصار مطلقا سواء  
 كانت من جهة الام او من جهة الاب وسواء اكان بها فرع وارث ام لا وسواء اكان  
 له اخوة ام لم يكن وبنت الابن او بنات الابن المتحاذيات في الدرجة مع  
 بنت الصلب الواحدة والاخت او الاخوات للاب مع الشقيقة  
 الواحدة والاخ للام منفرد اذ كرا كان اثني او خشي فالاب والجد  
 يستحقان السدس اذا كان للبيت فرع وارث وهو من شرط فقد في ارث  
 الزوج النصف والزوجة الربع والام الثلث ويزيد الجد باشتراط فقد  
 الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا  
 او خشي وللاب السدس فرضا والباقي تعصيا ان كان اثني وكذلك الجد ان  
 لم يكن للبيت اخوة اشقاء او لاب فان كانوا ففيهم تفصيل يأتي لقوله تعالى  
 في حق الاب ولا يورثه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وللإجماع  
 قياسا على الاب في الجد ويستحق الجد السدس ايضا في احد احواله مع الاخوة  
 كما سيأتي والام تستحقه اذا كان للبيت فرع وارث ولد او ولد ابن  
 ذكر او اثني كما مر او كان للبيت عدد اثنان فاكثر من الاخوة  
 او الاخوات اشقاء كانوا او لاب او لام وارثين او محجوبين كما تقدم في ارثها  
 الثلث للاية السابقة فان قبل شاع تعبير القرصين عن الاثنين فاكثر بالعدد  
 كما هنا العدد يشمل الواحد وغيره كما عرفه كثير منهم الطوسي في تحريره  
 بانه كمية تطلق على الواحد وما يتألف منه اجيب بانهم عرفوه ايضا بغير  
 ما عرفه الطوسي وهو انه نصف مجموع حاشيته فيخرج الواحد فالحق ان  
 الواحد ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد ليس



يحسم وان تالفت منه الاجسام \* وخرج بالاخوة في رد الام الى السدس  
 بنوهم فلا يجيبون الام من الثلث الى السدس والفرق بين بنى الاخوة  
 وبنى الابن ان لفظ الاخ لا يطلق على ابن الاخ بخلاف لفظ الابن  
 فانه يطلق على ابن الابن مجازا شائعا وقيل حقيقة قال تعالى يا بني ادم وايضا  
 فاولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة فلماذا لم يكن ابن الاخ كايه مطلقا  
 ❦ والجدة ❦ ومثلها الجدات ❦ تستحقه اذ لم تحجب ❦ اما باب او بجدة اقرب  
 منها او كان حجبها باب ادلت به خلافا للامام احمد رحمه الله كما سيأتي الكلام على  
 ذلك في باب الحجب ويشتركن في السدس بالسوية ❦ والاصل في ارشهن السدس  
 وفي التسوية ينهن ما روى برودة انه صلى الله عليه وسلم جعل للجددة السدس  
 اذ لم تكر دونها ما رواه ابو داود وغيره ❦ وما رواه الحاكم على شرط  
 الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين بالسدس وقضاء ابي بكر رضي الله  
 عنه به لام الام ايضا وقضاء عمر رضي الله عنه به لام الاب وقوله لها اري ان ذلك  
 السدس ينكأ وهو لمن انفردت منك ❦ وقياسا في كل جدة تدلى بوارث عندنا  
 وعند الحنفية ❦ ولو ادلت احداها او احداهن بجهتين او اكثر بحيث  
 لو تعددت تلك الجهات استخاص الكثر واثبات بالفعل وادلى غيرها بجهة  
 واحدة مع استوائهن في الدرجة او مع اعتلاء المدلية بخلص الاثبات  
 عندنا فالارجح عند الشافعية اثباتهن في السدس بالسوية بحسب  
 الابدان لا بحسب الجهات ❦ وهو قول ابي يوسف وسفيان بن اسنود الشاشي  
 الى ابي حنيفة رحمه الله ❦ وقال محمد بن الحسن وزفر والامام احمد بن  
 حنبل رحمهم الله يقسم السدس بينهما او بينهم بحسب الجهات لا الابدان ❦

فلذات الجهتين مثلاً ثلثاء ولذات الجهة الواحدة ثلثة \* وهذا الاجتماع لا يائي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد متامن انه لا يورث الاب الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الاناث لام الجسد وعند الامام احمد رحمه الله ينصوري ثلاث جذات فقط لثوريته ام الجد ابي الاب ايضا وان علت بمحض الاناث \* ولما ذكر صور كثيرة \* منها ان يتزوج بنت خالته الشقيقة فتلد له ولدا فام خالته هي ام ام ام وام ام اب فلو كان معها ام ابي اب لورثت ايضا وهذه صورتها \*

فلي الارجح عندنا وعند ابي حنيفة وسفيان حفصة زينب  
 وابي يوسف يشتركان انصافا \* وعند الامام  
 احمد ومحمد بن الحسن وزفر لزيب المدلية  
 بالقرابتين ثلثا السدس والحفصة ثلثة \* وعند  
 الامام مالك رحمه الله كله لزيب لعدم

ثوريته ام ابي الاب كما مر \* وبنت الابن فاكثر تستحقه \* اي السدس  
 نكمة للثنتين \* مع وجود بنت الصلب المنفردة او مع بنت ابن اقرب  
 منها او منهن اذ لم يعصبا او يعصبن ذكر في درجتهن من اخ او ابن عم  
 وهكذا كل درجة نزلت انفردت او تعددت مع اقرباد من فوقها تاخذ  
 السدس نكمة للثنتين للاجماع \* ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن  
 بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقي فللاخت رواه البخاري \* وقبس على  
 ملك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها \* والاخت للاب



فاكثر شقيقه مع وجود \* الاخت \* الشقيقة \* الواحدة \* لميت \* اكمله  
 الثلثين \* ان لم يكن معها او معهن من يعصها او يعصين من الاخوة للاب ولم يكن  
 هناك حاجب لها اولهن من فرع وارث او اب او جد او اخ شقيق قياسا على بنت  
 الابن فاكثر مع بنت الصاب \* ولو تعددت الشقيقات لأسقطن الاخوات  
 من الاب الا اذا عصين اخوهن وبسمى الاخ المبارك \* فائدة \* القريب المبارك  
 هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصها كبنين وبنت ابن وابن ابن سواء اكان  
 اخاها او ابن عمها مساويا لها في الدرجة او انزل منها \* وكاختين شقيقتين واخت  
 لاب واخ لاب فلولو لابن الابن في المسألة الاولى لسقطت بنت الابن فهو قريب  
 مبارك ولولا الاخ من الاب في الثانية لسقطت الاخت من الاب فهو قريب  
 مبارك \* واما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت الانثى التي يعصها ولا يكون  
 ذلك الا مساويا للانثى من اخ مطلقا او ابن عم لبنت الابن \* مثال ذلك ابوان  
 وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن اصلها اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر  
 للابوين منها اربعة وللزوج ثلاثة وللبنت ستة ويسقط ابن الابن وبنت  
 الابن \* وكزوج واخت شقيقة واخت لاب واخ لاب فللزوجة النصف  
 وللأخت الشقيقة النصف ويسقط الاخ والاخت من الاب \* فلولو وجود  
 ابن الابن في المسألة الاولى لورثت بنت الابن السدس وعالت المسألة الى  
 خمسة عشر فهو قريب مشوم عليها \* ولولا وجود الاخ من الاب في الثانية  
 لورثت الاخت من الاب السدس اكمله الثلثين وعالت المسألة الى سبعة  
 فهو اخ مشوم على اخته والله اعلم \* فائدة اخرى \* تستوي الانثى الواحدة  
 والانات المتعددت في اربعة مواضع \* الاول بنت الابن او بناته اذا كانت

او كن مع بنت الصلب الواحدة فرضها الفرضين والاب لا يزيد الفرض  
زيادة عدد دهن \* الثاني الاخت او الاخوات من الاب اذا كانت او كن مع  
الشقيقة الواحدة لها او لمن السدس ولا يزيد زيادة عدد دهن \* الثالث الزوجة  
الواحدة او الزوجات لها او لمن الربع فقط او الثلث فقط \* الرابع الجدة  
الواحدة او الجدات لها او لمن السدس ولا يزيد زيادة عدد دهن والله  
اعلم \* والاخ للام \* المفرد ومثله الاخت لها \* يستحقه \* اجماعا  
\* اذ الم يجب \* باصل ذكرا وفرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان  
رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منها السدس  
اجمع المفسرون على انها نزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به  
في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة  
الصحابي كما لخبر الاحادي \* فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كما مر  
انفا \* فائدة \* يخالف اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل  
ذكرهم على انثاهم لا اجتماعا ولا انفراذ بخلاف غيرهم \* ويرثون  
مع من ادلوا به وغيرهم لا يرث معه \* ويحبسون من ادلوا به نقصانا  
وغيرهم لا يجب من ادلى به \* وذكرهم ادلى بانثى نسباً ويرث وذكر القرابة  
غيرهم لا يرث ان ادلى بانثى \* وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدرة  
في كتاب الله وما يتعلق بها \* والفرض السابع الذي ثبت باجتهاد الصحابة  
رضي الله عنهم فمن بعدهم هو ثلث الباقي \* وهو فرض اثنين الجد والام فالجد  
يستحقه فيما اذا كان معه اخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد الفرض  
احظله من المقاسمة وسدس الجميع كما سيأتي في باب الجد والاخوة مفصلاً



والام تستحقه في المسألتين المسميين بالغراوين وبالمرتين وهما اذا كان  
مع الام اب واحد الزوجين فلزوج النصف في مسالته وللزوجة الربع في  
مسالتها وللأم مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثاه للاب وابقى  
فيه لفظ الثلث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية تاد بامع  
القرآن ومحافظة على لفظه \* وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه  
عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وهو مذهب الائمة  
الاربعة رحمهم الله \* ووجهه ان الاب والام اذا اجتماعا ياخذان المال اثلاثا  
واذا ازاحمها ذو فرض كنت فكذلك ياخذان ما فضل فيجب ان ياخذاما  
بقي بعد فرض الزوجية كذلك مع ان الاصل انه يكون للذكر ضعف ما للأنثى \*  
فلوجعل لها الثلث مع الزوج لفضلت على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها  
النفصيل المعهود \* وقال ابن عباس رضى الله عنهما للام الثلث كاملا واحتج  
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث  
وبقوله صلى الله عليه وسلم الحقوالفرأئض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر  
واجيب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان العسوبة  
لم تتمحض في الاب \* وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج  
وبمذهب ابن عباس في مسألة الزوجة \* اما تأصيل المسألتين وتصحيحهما  
فلاولى زوج وام واب \* المسألة من ستة لان فيها النصف وثلث الباقي ومخرج  
النصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة  
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب  
الباقي اثنان \* والثانية زوجة وام واب المسألة من اربعة لان فيها الربع وهو

أكبر كسر في المسألة ومنه نصح \* للزوج الرابع واحد وللأم ثلث الباقي واحد  
وهو في الحقيقة ربع وللاب الباقي اثنان \* وقد اجتمع في هذه المسألة ربعة  
وهما لا يجتمعان فرضا \* ولما انتهى الكلام على الفروض واستحقاقها اخذ  
يتكلم على العصباء واحكامهم فقال

باب \* اي هذاباب \* في \* احكام \* العصبه \*

وسياتي تعريفها في كلام المؤلف \* العصبه \* ثلاثة \* اقسام \* القسم  
الاول \* عاصب بنفسه \* وهو ذوالاولاد وذكرك قريب لم يدل الى الميت  
بإثني فقط \* وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود العصبه \* وقد مر  
على العصبه بالغير ومع الغير لان عصبية العاصب بنفسه بالذات  
لابواسطة غيره بخلاف القسمين الآخرين \* والقسم الثاني \* عاصب  
بغيره \* وهوائى ذات سهم عصبها ذكرو قد مر على العاصب مع غيره لان  
لعاصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فان عصبوبتها لاجل اجتماعها مع اثني  
وللذكر شرف على الاثني كما لا يخفى \* والقسم الثالث \* عاصب مع غيره \*  
وهوائى ذات سهم عصبها اجتماعها مع اخرى \* وقد فسر الماتن الاقسام  
الثلاثة المذكورة على سبيل اللف والنشر المرتب بعبارة موافقة في المعنى لما ذكر  
فقال \* فالعاصب بنفسه جميع الذكور \* والوارثين \* الا الزوج والاخ للام \*  
اما الزوج فخارج بقولنا في التعريف قريب \* واما الاخ للام فبقولنا فيه لم يدل  
الى الميت بإثني فقط \* وسند كرم هنا بالعد تيمنا للفائدة مرتين بحسب استحقاقهم  
يجب كل واحد منهم من \* بذكر بعده \* فالاول منهم الابن \* وانما قدم  
على ابن الابن لادلائه به اول لكونه اقرب منه وعلى الاب لكونه فرع الميت



والاب اصله واتصال الشيء بفرعه اظهر من اتصاله باصله \* الا ترى ان البناء  
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولهذا تقدمت  
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتي \* الثاني ابن الابن وان نزل مقدما منهم  
الا على فلا على ان تعدد وانما تقدم على الاب وان سفل مع انه ادلى  
الى الميت بواسطة والاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة  
على الابوة \* الثالث الاب بعدهما فلا يرث مع واحد منهما بالعصوبة  
بل بالفرض كما مر ويأتي \* وقدم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة  
مدلين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر \* الرابع  
والخامس والسادس الجد وان علام مع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ الاب  
خلافا لابي حنيفة رحمه الله فانه يقدم الجد على الاخ الشقيق وعلى الاخ للاب \*  
وانما جعل الجد والاخ لغير الام في درجة واحدة عند الائمة الثلاثة لان الجد  
يدلى بالاب والاخ كذلك فلا يسقط احد منهما بالآخر \* ولا يخفى انه  
اذا تعدد الاجداد قدم الاقرب منهم للقاعدة الآتية \* وانما قدم الجد  
وان علا على ابن الاخ مع ان القياس تقدم ابن الاخ عليه لكون ابن  
الاخ فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم  
في الارث بالولاء لصدا الاجماع عن ذلك في النسب ولان اسم الجد ودة يشمله  
وان علا بخلاف اسم الاخ فلا يشمل ابنه \* اما تقديم الاخوة على بنيتهم فلا يحتاج  
الى تعليل \* السابع ابن الاخ الشقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقونه \*  
الثامن ابن الاخ للاب ومعلوم مما مر وما ياتي ان الاعلى درجة منها  
مقدم على الاخر \* وقدم ما على العم لتقدم جهتها \* التاسع العم الشقيق وقدم

على العم للأب لقوته \* العاشر العم للاب وقد ما على ابني العم لقربها \* الحادي عشر ابن العم الشقيق وقدم على ابن العم للاب لقوته كذلك \* الثاني عشر ابن العم للاب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الاخر \* ومعلوم ايضا من قولهم لا يرت اولاد جد مع اولاد جد اقرب منه كما سيأتي ان عم الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابي الميت وبنه وان عم ابي الميت وابنه وان نزل مقدم على عم جد الميت وهكذا \* الثالث عشر المعتقد ذكر اكان اوائى وانما اخر عن سبق من العصبات لانهم عصبه بالنسب وهو عصبه بالسبب ولان الولاء مشبه في الحديث بالنسب والمشبّه به اولى من المشبه \* الرابع عشر عصبه المعتقد المنعصبون بانفسهم لا بالغير ولا مع الغير على تفصيل فيه يذكر في باب الارث بالولاء ان شاء الله تعالى \* الخامس عشر بيت المال على ما سبق فيه من الخلاف \* فائدة \* اولاد الابن كاولاد الصلب عند فقد هم الذكركالذكروالانثى كالانثى اجتماعا وانفرادا كما تقدم \* والجد كالأب عند فقد هارثا وحجبا الا في خمس مسائل \* الاولى اذا كان مع الجد اخوة لغيرهم فانهم يرثون معه على التفصيل الاتي خلافا لابي حنيفة رحمه الله بخلاف الاب فانه يحجبهم باتفاق \* الثانية والثالثة لو كان الجد بدل الاب في المسألتين الفراوين لكان للام في كل منهما الثلث كاملا وما بقي للجد ولم ينظر الى كونها تاخذا اكثر منه في مسألة الزوج ولا الى انه لم يفضل عليها التفضيل المهود في مسألة الزوج لانها اقرب منه بخلافها مع الاب فانها تاخذ في كل منها ثلث الباقي لانها في درجة واحدة \* الرابع ان الاخوة لغير الام وبسببهم يحجبون الجد في الارث بالولاء خلافا لابي حنيفة بخلاف الاب فانه يحجبهم \* الخامسة ان الاب يحجب ام نفسه خلافا للامام احمد رحمه الله



ولا يحجبها الجد \* وابن كل اخ لغير ام كايه اجتماعا وانفراد الا في سبع مسائل \* الاولى لا يردون الام عن الثالث الى السادس \* والثانية لا يعصبون اخواتهم لانهم من ذوى الارحام \* الثالثة لا يرثون مع الجد اجماعا \* الرابعة اولاد الاشقاء يسقطون في المشتركة اجماعا \* الخامسة ابن الابن الشقيق لا يحجب الاخ للاب بخلاف ابيه \* السادسة ابن الاخ من الاب لا يحجب ابن الاخ الشقيق وابوه يحجبه \* السابعة سقوط الجميع من بنى الاخوة لا يورثون الاب بالاخت مطلقا حيث صارت عصبه بالبنت او بنت الابن \* وابن كل عم لغير ام كايه ارثا وحجبا الا ان ابن العم الشقيق لا يحجب العم لاب بخلاف ابيه \* وابن العم من الاب لا يحجب ابن العم الشقيق وابوه يحجبه \* واكثر هذا معلوم مما سبق وما يأتي للتأمل \* وهنا ذكر المؤلف القسمين الاخيرين من اقسام العصبه وهما العصبه بالغير ومع الغير \* ولو اخرهما الى الفراغ من ذكر احكام العاصب بنفسه لكان احسن ترتيبا \* قال رحمه الله \* والعاصب بغيره \* اربعة الاول \* البنات \* من الصلب اي جنسهن الصادق بالواحدة فصاعدا \* مع البنين \* ولو واحدا في حيث اجتمعوا صارت البنت او البنات عصبه بالابن او البنين والاصل في صيرورتها عصبه به قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين \* ففي بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا اذا اجمعا وراحمهم وفرض فيقسم ما فضل بينهما وبينهم كذلك \* والثاني بنت الابن فاكثر مع ابن الابن فاكثر سواء كان اخاها وابن عمها وهو في درجتها او كان انزل منها اذا كانت محجوبة باستغراق من فوقها الثلثين \*





مات. المبت فيها عن جميع النساء وعن ذكر هو زبد الذي هو في خصاص  
 درجة فلبتي الصلب وها زينب وهند ثلثا المال والباقي بعد الثلثين بين  
 زبد وبين بنات الابن الخمس اخته وبنت عمه وعمته وعمته ابيه وعمته  
 جده. للذكر مثل حظ الانثيين \* ونصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب  
 الثلثان اربعة عشر ولزيد سهمان ولكل من الخمس سهم واحد \*  
 ولو كان الذكر الوارث بكرا الذي هو في الدرجة الرابعة فلبتي الصلب  
 الثلثان والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمته ابيه للذكر مثل حظ الانثيين \*  
 ونصح من خمسة عشر \* ولو كانت خالدة الذي هو في الدرجة الثالثة  
 فالثلاث لبنتي الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل  
 حظ الانثيين \* ونصح من اثني عشر \* ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة  
 الثانية وهي الاولى في درجة اولاد الابن فلبنتي الصلب الثلثان  
 والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين \* ولا شيء لاولاد الابن  
 ولو كان غائما الذي هو ابن الصلب فالmaal بينه وبين البنتين للذكر مثل حظ  
 الانثيين ولا شيء لاولاد الابن \* ولولم يكن في المسألة ذكر فالmaal لبنتي الصلب  
 فرضاورد اولاد لا شيء لبنات الابن \* \* \* الثالث والرابع من اقسام العصبه  
 بالغير \* \* \* الاخوات \* \* \* اي جنسهن الصادق بالواحدة شقيقات كن اولاد  
 \* \* \* بالاخوة \* \* \* ولو واحد الى كل واحدة منهما باخيا الشقيقة بالشقيق  
 والاخت للاب بالاخ للاب \* \* \* وكذا يعصب الجد كلا منهما ايضا لانه بمنزلة  
 الاخ في ادلائه بالاب خلافا لابي حنيفة رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد  
 كما سيأتي في بابه \* \* \* والدليل على صيرورتهما عصبه باخويهما قوله تعالى وان

كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك مثل حظ الاثنيين \* ففي اخت شقيقه او اكثر  
مع اخ شقيق او اكثر المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الاثنيين \* وفي اخت  
لاب او اكثر مع اخ لاب او اكثر المال بينهما وبينهم كذلك \* وقس ذلك  
في كل منهما مع الجد كما سأتى امثله \* فهو لآء اربع من ذوات الفروض يعصبهن  
اخواتهن كما علمت \* ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبه لا تصير عصبه  
بأخيها لان النص الواردي في صيرورة الاناث عصبه بالذكور انما هو في موضعين  
البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت انفا \* والاناث في كل منها  
ذوات فرض فمن لا فرض لها من الاناث لا يتاؤها النص لانها ليست في معنى  
احد الفريقين \* وايضا الاخ يعصب اخته كيلا يلزم تفضيل الاثني على الذكر  
او المساواة بينهما فاذا لم تكن الاثني صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم  
تعصبيها كالم وعممة او ابن الم مع بنت الم \* والعاصب مع غيره  
الاخوات \* لاب وام او لاب فقط اي جنسهما الصادق بالواحدة فاكثر  
\* جمع البنات \* واحدة او اكثر كذلك او مع بنات الابن واحدة فاكثر  
والاصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه السابق في باب السدس  
حيث قال وما بقى فللاخت \* فدل ذلك على انها عصبه \* والشرط في ذلك  
ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها كانت عصبه به \* فعلم  
ان التعصيب بالغير مانع من التعصيب مع الغير لانه يغير حكمه \* الا مثله  
بنت واخت لغيرهم للبنت النصف فرضا والباقي للاخت تعصيا \* بنت  
ابن واخت كذلك \* ثلاث بنات ابن واختان لمن الثلثان فرضا وللأختين  
الباقي تعصيا \* بتان واخت لهما الثلثان فرضا ولها الباقي تعصيا \* بتان



ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تعصيا \* بنت  
وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا وللثانية السدس كذلك وللأخت  
الباقي تعصيا \* بنتان وبنت ابن واخت للبنتين الثلثان والباقي للأخت تعصيا  
ولاشي لبنت الابن لاستنراق الثلثين \* والفرق بين العصة بالغير والعصة  
مع الغير ان الغير في العصة بغيره يكون عصة بنفسه فتتعدى بسببه العصوبة  
الى الاثني وفي العصة مع غيره لا يكون عصة اصلا بل تكون عصوبة تلك  
العصة مجامعة لذلك الغير \* تنبيه \* متى كانت الأخت الشقيقة عصة مع بنت  
واحدة او اكثر او مع وبنت ابن فاكثر وان نزل ابوها بمحض الذكور فانها  
توجب كل من يحجبه الشقيق فتوجب الاخوة لاب ذكورا كانوا او اناثا ومن  
بعدهم من العصبات \* وحيث صارت الأخت لاب عصة مع الغير صارت  
كالاخ لاب فتوجب بني الاخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات والله اعلم  
ثم اعلم ان ترتيب العصة بنفسه السابق يانه مبني على قاعدتين \* احدهما استأني  
في باب الحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك الواسطة الاولاد الام  
\* والثانية \* هي انه اذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت  
جهتهما فالقريب درجة فان اتحدت درجتاهما فالقوى منهما وجهات العصوبة  
عند نا معاشر الشافعية وعند المالكية ايضا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدوة  
والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال \* وفي ترتيب المولف  
رحمه الله لها هنا سهو كما تراه في قوله \* وجهات العصوبة سبع البنوة  
ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة  
ثم الولاء \* لا نه زاد فيها بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين العم وابنهما هو ترتيب قرب لا ترتيب جهة كما في الاخ وابنه  
ولا يمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترتب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقديم عم  
الاب مثلا على ابن عم الميت والامر بخلافه \* واسقط في تربيته ايضا جهة  
بيت المال مع انها احدى الجهات السبع عندنا \* اما عند الخنابلة فالجهات  
ست وهي ما ذكرناه آنفا باسقاط جهة بيت المال منها \* وعند ابي حنيفة رحمه الله  
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بادخال الجد  
وان علا في الابوة وادخال بني الاخوة وان نزلوا بمحض الذكور في الاخوة  
اذا عرفت ذلك \* فالجهة المقدمة \* وان بعد صاحبها \* تحجب من بعدها \*  
من كانت جهته مؤخرة فابن الابن مثلا مقدم على الاب ولولا ان له فرضا  
لسقط \* تنبيه \* يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم  
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثاني مع ان الثاني اقرب الى الميت  
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المدلى به الطرفان البنوة  
فقدم \* وجهة الثاني الاخوة فأخر \* ولهذا قالوا لا يرث اولاد جد مع اولاد  
جد اقرب منه كما مر \* وانما لم يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اخ وابنه  
او عم او ابنة فقدموا الجد وان علام كونه مدلى الى الاب او الجد الاقرب  
بالابوة واخر وا ابن الاخ والعم وابنه مع كونهم مدلين الى الاب او الجد  
الاقرب بالبنوة لصدا اجماع عن ذلك الاعتبار في النسب كما تقدم \* ولهذا  
روى في الارث بالولاء كما ياتي والله اعلم \* فاذا استوت \* الجهة قدم  
الاقرب درجة وان كان ضعيفا على البعيد وان كان قويا \* فابن الاخ لاب  
مثلا مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق فاذا اتحدت الدرجة ايضا \* قدم الاقوى \*



وهو ذو القراطين على الضعيف وهو ذو القراطة الواحدة فإخ الملبت الشقيق  
مقدم على أخيه لأبيه \* وإلى ذلك أشار الجعبري رحمه الله بقوله \*  
فبالجهة التقديم ثم بقربة \* وبعدها التقديم بالقوة اجطلا \*  
\* تنبيه \* القاعدتان المذكورتان ليستا مختصين بالعصبات لأن الأولى مطردة  
في أصحاب الفروض الأولد الأم والثانية قد تأتي إضافي أصحاب الفروض  
كتقديم البنت وبنت الابن على ولد الأم بالجهة \* وكتقديم البنتين على بنتي  
ابن لم يعصبا بالقرب \* وكتقديم الاختين الشقيقتين على اختين لأب لم يعصبا  
بالقوة \* وفي أصحاب الفروض مع العصبات كتقديم الأب والمجد على الأخوة  
للأم بالجهة \* وكتقديم الابن على بنت الابن بالقرب \* وكتقديم الأخ  
الشقيق على الاخت للأب بالقوة \* وعلى هاتين القاعدتين ينبنى أكثر باب  
الحجب كما سيأتي والله أعلم \* وههنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف العصبية ولو قدمه  
في صدر الباب لكان أحسن وضعا \* لأن الطالب ما لم يتصور ماهية الشيء  
أو ما يميزه عن الأغيار لا يمكنه معرفة أقسامه وأحكامه \* ولهذا قد منافي الشرح  
بعض تعريفاته على أنه لا يخلو حد للعصبية من نقد \* ولذا لك قال العلامة  
ابن الهائم في كفايته \* وليس يخلو حده من نقد \* فينبغي تعريفه بالحد \*  
قال المؤلف رحمه الله \* والعصبية من ليس له نصيب مقدر من المجمع  
على توريثهم حالة تعصيه \* الموصول هنا في مقام جنس شامل للمعرف  
وغيره \* وخرج بنفي نقد ير النصيب في التعريف أهل الفروض اجمع لأن  
انصبا هم مقدرة \* وبقوله من المجمع على توريثهم من يتزل منزلة العصبية  
من ذوي الأرحام فانهم وإن لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور شهم \* و دخل بقوله حالة تعصيه كل من يرث بالفرض قارة وبالتعصيب  
 اخرى كالأب بعد خروجه بامرفاته وان كان له نصيب مقدر لكن لا في  
 حالة تعصيه بل في حالة ارثه بالفرض \* اما معنى العصة لغة فعصبة الرجل  
 كما في الصحاح بنوه وقرابته لايه وكانها جمع عاصب كطلبة وطالب \* وهو  
 من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالأب طرف والابن طرف والاخ  
 جانب والعم جانب او من العصب وهو الشد والمنع ثم سمي به الواحد والجمع  
 المذكور الموث للغة فصار كانه اسم جنس وقالوا في مصدره العصبوبة  
 والذكر يعصب الاثني اى يجعلها عصبه \* ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام  
 العصبية الثلاثة فقال \* والحكم في ارث العاصب \* واحد اكان او متعدد ا  
 \* انه يأخذ جميع المال اذ لم يكن صاحب فرض \* للاجماع المستند بالنظر  
 الى بعض افراد العاصب وهو الاخ لغيرام الى قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن  
 لها ولد \* والى القياس على الاخ بالنظر الى الباقيين \* وهذا الحكم مختص  
 بالعاصب بنفسه لانه لا يتأتى انفراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره  
 \* والاى وان لا يتف من المسألة صاحب الفرض \* فيأخذ \* العاصب  
 \* ما فضل بعد اصحاب الفروض \* اجماعا كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الحقوا الفرائض باهلها فمات بقى فلاولى رجل ذكركم ويسقط اذا استغرقت  
 الفروض التركة \* فان قبل يرد على هذه العبارة الابن لانه لا يتأتى معه  
 استغراق حتى يسقط \* اجيب ان العبارة قضية شرطية لا تستلزم الوقوع  
 فالحكم بها غير مطرد فلا ورود \* فالمعنى لو استغرقت الفروض التركة  
 لسقط الاالاخت في الاكدرية وستأتى في باب الجدة والاخوة \*



والا  $\text{الاخوة}$  الاشقاء  $\text{في المسئلة المشتركة}$  عندنا وعند المالكية كما  
 سيأتي بيان الخلاف  $\text{والمشتركة}$  باثبات الناء وحذفها وفتح الراء فيها على  
 المشهور وبكسرها على نسبة التشريك اليها مجازا وتسمى بالحمارية وبالجمرية  
 ايضا لما يأتي  $\text{ولا بد لتسميتها بهذا الاسم}$  والحكم عليها بما سيأتي من اركان اربعة  
 $\text{وهي زوج وام}$   $\text{ومثلها الجدة فصا عدا}$   $\text{واخوة لام}$   $\text{اثنان او اكثر}$   
 $\text{واخ شقيق}$  والمراد به الجنس الصادق بالواحد فاكثر سواء تمحضوا  
 ذكورا او كان معه او معهم اثني او اناث فاصل المسألة ستة  $\text{للزوج النصف}$   
 $\text{ثلاثة وللأم}$   $\text{او الجدة}$   $\text{والسدس}$   $\text{واحد}$   $\text{والاخوة للام}$   $\text{اثنين}$   
 كانوا او اكثر  $\text{الثالث}$   $\text{اثنان}$  في مجموع الانصبا ستة ولم يبق للعصبة الشقيق  
 شبي  $\text{فيشاركهم الاخ الشقيق}$   $\text{واحد}$   $\text{اكان او اكثر في الثلث عندنا بالسوية}$   
 وتجعل قرابة ايه كان لم تكن بالنسبة الى قسمة الثلث بينهم لا من كل الوجوه  
 كما يأتي  $\text{ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين}$   $\text{فلو كان}$   
 $\text{الاخوة للام فيها ثلاثة والشقيق واحد}$   $\text{اكام في المتن لصحت من اثني عشر لكون}$   
 $\text{ثلثها وهو الاثنان بين الاربعة بالسوية واثنان على اربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف}$   
 فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر  $\text{للزوج النصف ثلاثة}$   
 في اثنين ستة وللأم او الجدة السدس واحد في اثنين باثنين  
 وللخوة للام والشقيق معهم الثلث اثنان في اثنين باربعة عدد  
 رؤسهم لكل واحد سهم  $\text{وهذا اعني التشريك بين الاخوة}$   
 للام والاخوة الاشقاء بالسوية يجعلهم كأنهم اولاد ام هو ما قضى  
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانيا بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي

ف قيل له في ذلك فقال ذاك على ما قضينا اي قضيماضي وهذا على ما نقضي اي  
الان لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد \* وروى انه اراد ان يقضي بما  
قضى به اولا فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هبوا باهم كان حمارا فزادهم  
الاب الاقربا \* وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان  
حجرا ملقى في اليم \* ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالتشريك  
ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في اشهر  
الروايين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد  
ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب  
الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي \* وكان مقتضى  
ما سبق من الحكم بسقوط العصة عند استغراق الفروض التركية سقوط الشقيق  
والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولا  
وهو مروى عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم  
وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي  
وابن ابي ليلى وشريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر  
وداود رحمهم الله تعالى \* وكل من المذهبين توجيهات مذكورة في المطولات  
\* اما \* محترز اركانها فانه \* اذا كان \* الاخ فيها بدل الشقيق \* لاب  
فيسقط \* باستغراق الفروض التركية \* وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت  
فنسقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو اخ مشوم لانه لو عدم لفرض لها النصف  
وعالت المسألة \* ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة اولاب لا عيل لها  
بالنصف \* او اختان شقيقتان اولاب لا عيل لها بالثلثين \* او خنثى شقيق



فبتقدير ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير انوثته لا يشارك  
بل يفرض له النصف وتقول المسألة فيجعل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة  
وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتين الذكورة والانوثة ويعامل  
كل بالاضرفي حقه ويوقف ما بقي \* ولولم يكن في المسألة زوج او ذ ومسدس  
من ام او جدة او كانت ولد الام فيها واحد البقي شيء بعد الفروض تاخذه  
الا شقاء تعصبا \* تنبيه \* انما قالوا في مشاركة الا شقاء للاخوة للام  
وجعل ابيهم كالعدم بالنسبة الى خمسة الثلث فقط لكيلا يرد مالو كان معهم اخت  
او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريبا ولا يفرض للاخت  
للاب النصف وتقول الى تسعة وللأخوات للاب الثلثان وتقول لعشرة  
كما توهمه من توهمه وهو وهم باطل والله اعلم \* فائدة \* قال الشنشوري رحمه الله  
في شرح الرحبة الورثة اربعة اقسام \* قسم يرث بالفرض وحده من الجهة  
التي سمي بها \* وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان \* وقسم  
يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد  
وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينها وهن ذوات  
النصف والثلثين كما سبق \* وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة  
ويجمع بينهما هو الاب والجد فان كلا منهما يرث السدس مع ابن وابن ابن  
وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس او دونه او لم يبق شيء \* ويرث  
بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى \* ويجمع بين الفرض  
والتعصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدس  
وسبقت الاشارة الى ذلك والله اعلم \* فائدة اخرى \* قال فيه ايضا

يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كإبن هو ابن عم وكاخ هو معتق فيرث باقواها  
والأقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصابات \* وقد يجمع في  
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك إلا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة  
فيرث باقواها لا يها على الأرجح عندنا وعند المالكية خلافاً للحنفية والحنابلة  
والقوة بأحد أمور ثلاثة \* الأول أن تحجب أحداها إلا أخرى كبت  
هي أخت من أم كان يطاءً مجوسى أمه فتلد بتاتم يموت عنها فترث بالبنية \*  
الثاني أن تكون أحداها لا تحجب كام أو بنت هي أخت من أب كان  
يطاءً مجوسى بته فتلد بتاتم تموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالأمومة  
أو عكسها فترثها بالبنية \* الثالث أن تكون أحداها أقل حجياً كجدة أم هي  
أخت من أب كان يطاءً مجوسى بنه فتلد بتاتم يطاءً الثانيه فتلد بتاتم تموت  
السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والأب فترثها بالجدودة دون الاختية  
فلو كانت الجهة القوية معجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت السفلى في المثال  
الأخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختية والوسطى بالأمومة \* أما  
مذهب الحنفية والحنابلة أن المجوسى ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث  
بجميع قراباته إذا أسلم أو رافع البناء \* وقد يجمع في الشخص جهتا فرض  
وتعصيب كإبن عم هو أخ لام أو زوج فيرث بها حيث أمكن اتفاقاً والله أعلم  
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق \* ولما فرغ من ذكر أحكام  
العصابات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

باب \* أي هذا باب \* في \* ذكر مسائل \* الحجب \*

وهو من أعظم أبواب الفرائض \* قال بعضهم حرام على من لم يعرف الحجب



ان يفتى في القرائض \* وذكر المؤلف اولا تعريفه لغة وشرعا و تقسيمه  
 فقال ❁ وهو لغة المنع ❁ والستر يقال حجبته اذا منعه عن الدخول \* ومنه  
 الحجاب لما يستر به الشيء ❁ وشرعا يمنع من قام به سبب الإرث ❁ كالقربة  
 ❁ من الارث بالكلية او من او فرج طيه ❁ فمنع من لم يقم به سبب الإرث  
 لا يسمى حجاب اصطلاحاً والارث الثاني بمعنى الموروث \* والحجب قسمان  
 حجب بالا وصاف وهو المبرعنه بالمال وتقدم اول الكتاب \* ويتأق  
 دخوله على جميع الورثة \* وحجب بالا شخاص \* وهذا هو المراد عند الاطلاق  
 والمقصود بالترجمة ❁ وهو قسمان حجب حرمان ❁ اي حجب يترتب  
 عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسياق \* ❁ وحجب  
 نقصان ❁ اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من  
 او فرج طيه \* وهذا سبعة انواع \* فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض  
 كرد الام من الثلث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلاً \* وكرد الزوج  
 من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث فقد انتقل كل من فرض  
 الى فرض \* وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبتين واخت  
 فالاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنتان فلها الثلث الباقي تعصبا فلو كان معها  
 اخ لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنتين على ثلاثة له اثنان ولها واحد  
 فصارت هنا عصبية بغيرها وانتقلت من تعصيب الى آخر ودها اخوها من  
 الثلث الى ثلث الثلث \* وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب  
 كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات ورثت بالتعصيب لا  
 بالفرض \* وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالأب اذا انفرد

أخذ جميع المال فان وجد معه ابن للميت كان له السيد من فرضا فقد انتقل  
 من التعصيب الى الفرض \* وتارة يكون بمزاحمة في فرض كبت وبت  
 ابن فبت الابن فرضها السدس فان كانت معها اختها كان لها السدس فرضا  
 فقد زاحمتها اختها في فرضها \* وتارة يكون بمزاحمة في تعصيب كبت واخ  
 فلها النصف وله الباقي تعصيا فلو كان معه اخ ثان لزاحمه في النصف وكان  
 بينهما بالسوية \* وتارة يكون بمزاحمة في عول كزوج واخت شقيقة فلاخت  
 هنا النصف فلو كان معها اخت لاب لا عيل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من  
 النصف الى انقص منه بسبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سيأتي لمن تأمل \*  
 قال المؤلف \* والمراد هنا الاول \* اي الذي هو حجب الحرمان واكثره  
 مبني على قاعدتين ذكرتا في باب العصابات \* احدهما ما ذكره الجعبري  
 رحمه الله بقوله \* فبالجهة التقديم ثم بقربة \* وبعدهما التقديم بالقوة اجلا  
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك بواسطة الا ولد الام اجاعا  
 والا جدة الا بوية عند الخنابلة \* وانما قدمنا هاتين القاعدتين لانه لا مطمع في  
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما سيذكر هنا من باب التفصيل بعد  
 الاجمال \* وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المراد هنا  
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائله تفصيلا \* فالاب  
 والابن والزوج لا يحجبهم احد \* وكذلك البنت والام والزوجة كما سيأتي  
 في كلام المؤلف قريبا \* وضابط هؤلاء الستة الذين لا يحجبون حرمانا ان  
 تقول هم كل من ادلى بنفسه الى الميت الا المعتقد ذكر كان او اثنى \* وذلك  
 لان المعتقد فرع عن النسب ومشبه به فقد م عليه كما مر في باب العصابات



\* وابن الابن يحجبه الابن \* لانه ان كان اباؤه فلا دلالة به او عمه فلانه  
 اقرب منه \* \* يحجبه ايضا \* ابن ابن اقرب منه \* \* لما امر كابن ابن وابن  
 ابن ابن \* \* ويحجبه ايضا اهل القروض المستغرقة كابوين وبتين وكذا كل  
 العصابات غير الابن والاب والجد \* \* والجد \* \* من جهة الاب \* \* يحجبه الاب  
 او جد اقرب منه \* \* لا دلالة به ولو لكونه اقرب منه ايضا \* اما الجد من جهة الام  
 فانه لا يرث اصلا فلا يسمى عدم ارثه حيا اصطلاحاً \* \* والاخ الشقيق يحجبه  
 ثلاثة الاب \* \* لا دلالة به ولتقدم جهته \* \* والابن وابن الابن \* \* وان نزل لتقدم  
 جهتهما على جهته \* \* والاخ للاب يحجبه اربعة وهم من قبله \* \* اما الاب والابن  
 وابنه فلتقدم جهتهم على جهته واما الاخ للابوين فلكونه اقوى ولخبر  
 اعيان بني الام بتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخوه لايه وامه  
 دون اخيه لايه حسنه الترمذي \* \* وتحجبه ايضا اخت لابوين مع ابنت  
 او بنت ابن كما تقدم في ذكر العصابة مع الغير \* \* والاخ للام يحجبه ستة الاب والجد  
 والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن \* \* وان نزل اجماعاً وضابط هو لاء  
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث \* \* وذلك لمفهوم اية الكلالة الاولى في  
 سورة النساء وهي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت  
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث لايه \* \* لان  
 الكلالة ميت لم يخلف ولدا ولا والدا الا انه خص مفهوم الكلالة الام  
 والجد فلا يحجبان ولد الام بالاجماع \* \* وابن الاخ الشقيق يحجبه ستة  
 الاب والجد \* \* وان علا \* \* والابن وابن الابن \* \* وان نزل \* \* والاخ الشقيق  
 والاخ للاب \* \* لتقدم جهاتهم على جهته \* \* وابن الاخ للاب يحجبه سبعة

هو لاء الستة الحاجبون لابن الاخ الشقيق لتقدم جهاتهم ايضا والسابع  
 ابن الاخ الشقيق لانه اقوى منه والعم الشقيق يحجبه ثمانية وهم من قبله  
 لتقدم جهاتهم على جهته والعم للاب يحجبه تسعة وهم من قبله اما الثانية  
 فتقدم جهاتهم على جهته واما العم للابوين فلانه اقوى منه وابن العم الشقيق  
 يحجبه عشرة وهم من قبله اما الثانية فتقدم جهاتهم واما العمان فلقربهما  
 وابن العم للاب يحجبه احد عشر وهم من قبله اما العشرة فلما مروا اما ابن  
 العم الشقيق فلانه اقوى \* وبعده هو لاء عم الاب لابوين محبوب بابن عم الميت  
 للاب \* وعم الاب لاب محبوب بعم الاب للابوين \* وابن عم الاب لابوين  
 محبوب بعم الاب للاب \* وابن عم الاب للاب محبوب بابن عم الاب لابوين \*  
 وعم الجد لاب محبوب بعم الجد لابوين \* وهكذا على ما تقدم في العصابات  
 من حجب الاقرب والاقوى للابعد والاضعف \* والمتق يحجبه عصبة النسب \*  
 اجماعا لان النسب اقوى ومن ثم اخضع بالحرمية ووجوب النفقة وسقوط  
 القود والشهادة ونحوها والله اعلم \* ولما فرغ من الكلام على حجب الذكور  
 شرع في ذكر حجب الاناث مقدما قبله ذكر من لا يحجب منهن حرمانا فقال  
 \* والام والبنت والزوجة لا يحجبن حرمانا بحال \* لادلائهن بانفسهن الى  
 الميت كما هو معلوم من الضابط السابق \* وبنت الابن \* فاكثرت \* يحجبها \*  
 او يحجبهن \* الابن \* لانه ان كان اباها فلادلائها به او عمها فلكونه  
 اقرب منها \* او بتان \* فاكثروا ذلك لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه  
 السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن  
 السدس تكملة الثلثين اى ما لم تتكمل الثلثان والا فهي محبوبة \* وانما



يحجبها عن السدس \* اذا لم تعصب \* بذكر من ولد ابن وهو القريب  
 المبارك سواء كان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان انزل منها  
 بان كانت عمته او عمة ابيه مثلاً لا احتياجها اليه للتعصب كما تقدم في باب  
 العصبات \* وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة  
 مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن \*  
 وكنت وبنت ابن وبنت ابن ابن \* وكنت ابن وبنت ابن وبنت ابن ابن  
 ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل  
 منها ابن ابن فيعصبها والله اعلم \* والجدة للام تحجبها الام \* لادلائها بها  
 \* والجدة للاب \* اي من جهة سواء كانت امه او امه او ام ابيه \* يحجبها  
 الاب \* وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الائمة  
 الثلاثة \* ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابوالاب لا يحجب ام  
 نفسه ولا يحجب من ادلت به ممن ترث منهن عندهم كما سبق بيانها في عدد  
 الوارثين \* واستدلوا بما رواه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه  
 قال في الجدة وابنها انها اول جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سدسها وابنها حتى \* واجيب بانه ضعيف وبفرض صحته فيحتمل ان تكون  
 ام الام وابنها هو الخال \* او تكون ام الاب وابنها الحى هو العم الاب \*  
 ويكون ابنها الذي هو الاب كافرا \* \* وتحجب \* الام \* الجدة من  
 جهة الاب ايضا اجماعا لان الجدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من  
 في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث  
 بالابوة \* والجدة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها \* فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام ام لا دلائلها بها اذ لا يتصور  
 الا هكذا ❖ والقربى من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها قطعاً ان  
 ادلت بها كام ام الاب ❖ وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابي الاب على  
 الصحيح في زوائد الروضه لكونها اقرب منها امومة ❖ ومن صور هذه  
 الجدة ما اذا كانت القربى من جهة ابي الاب كام ابي اب والبعدى من جهة  
 امهات الاب كام ام ام الاب ❖ وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنشورى  
 في شرحي الترتيب والرحبية عن العلامة ابن الهائم واقره انها تحجبها ❖ قال  
 ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الا كثرون حتى قال في الحرر والمنهاج ان  
 قربى كل جهة تحجب بعد امهاتى ❖ لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال  
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقيني وجزم به الاشعر  
 في فتاويه فينبغى اعتماده ❖ و❖ الجدة ❖ القربى من جهة الام ❖ كام الام  
 ❖ تحجب البعدى من جهة الاب ❖ كام ام الاب و كام ابي الاب باتفاق الائمة  
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واقوى منها ❖ ولا عكس ❖ اى ولا تحجب الجدة  
 القربى من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشاركها في السدس  
 على الصحيح من قولى الامام الشافعي ❖ وهو مذهب الامام مالك رحمه الله لان  
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى اراث الجدات  
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركن ❖ وعند الحنفية والحنابلة انها تحجبها جريا  
 على الاصل من ان القربى تحجب البعدى مطلقاً ❖ تبينه ❖ يعلم بما هنا وما تقدم  
 فى عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام ❖ القسم الاول من ادلت بمحض  
 الاناث كام الام وامها وان علت فهذه مجمع على توريتها ❖ القسم الثانى من ادلت



بمحض الذكور كام الاب وام ابي الاب وان علت بمحض الذكور \* القسم  
الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض الذكور كام ام الاب وام ام ابي  
الاب وهكذا \* وهذا ان القسمين من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم  
من الخلاف \* القسم الرابع من ادلت بذكر الى انثى كام ابي الام وام ابي ام  
الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة الاربعة ولا ارث به الاعلى القول بتوريث  
ذوي الارحام والله اعلم \* والاخت من اي الجهات كانت كالاخ \* اي  
ويجب للاخت من اي الجهات كانت من يجب اخاها \* فيجب للاخت  
الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل \* ويجب للاخت للاب الاب  
والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق \* ويجب للاخت للام الاب  
والجد والابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن \* والاخت  
\* الشقيقة \* مثلها \* الاخت للاب لانجبها فروض مستفرقة بل لها فرضها \*  
وتعول المسئلة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة اولاب \* المسئلة من ستة  
للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان  
و تعول بفرض الشقيقة او الاخت للاب وهو النصف الى تسعة و منها تصح  
\* والاخوات الخالص للاب \* سواء كن عددا او واحدة \* تعجبين \* او  
تعجبها \* شقيقة \* او اكثر \* مع بنت او بنت ابن \* لما تقدم في باب العصبات  
من ان الشقيقة ومثلها الاخت للاب اذا صارت عصبه مع البنت او بنت الابن  
اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب محجوبات بالشقيق فحجب  
باخته حين صارت عصبه \* و \* يجب للاخوات الخالص للاب ايضا  
\* اختان شقيقتان \* فاكثر لكن بشرط ان لا يكون لهن معصب من الاخوة

للأب فإن كان له أخ عصيبن واقتسموا الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين \* والمعتقة  
 كالمعتق يحجبها عصبه النسب \* إجماعا لما تقدم من كوف النسب أقوى \* فائدة  
 المحجوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يجب أحدا حرمانا ولا نقصانا \* نعم البعض  
 يجب بقدر ما فيه من الحرية عند الخنابلة والمحجوب بالشخص قد يجب  
 غيره نقصانا وذلك في صور \* منها أم وأب وأخوة كيف كانوا فإن الأم تحجب  
 بهم من الثلث إلى السدس والباقي للأب لأنهم محجوبون به \* ومنها أم وجد  
 وعدد من أولاد الأم فأولاد الأم محجوبون بالجد وهم يحجبون الأم من الثلث  
 إلى السدس والباقي للجد \* ومنها أم وأخ شقيق وأخ لأب فالأخ من الأب محجوب  
 بالشقيق وهما حاجبان للأم من الثلث إلى السدس \* ومنها أم وجد وأخ من أم  
 وأخ لغير أم فالأخ من الأم محجوب بالجد وهو مع الأخ لغير أم يردان للأم  
 إلى السدس والباقي بين الجد والأخ لغير أم عند الأئمة الثلاثة رحمهم الله وعند  
 الإمام أبي حنيفة كل الباقي للجد \* ومنها أم وزوج وأخت شقيقة وأخ من أب  
 فلأم السدس ولكل واحد من الزوج والشقيقة النصف ونقول مسألهم لسبعة  
 ولا شيء للأخ من الأب لاستفراق الفروض \* فحجبت الأم من الثلث إلى  
 السدس في المسائل الثلاث الأخيرة بوارث \* ومحجوب \* ومنها مسائل  
 المعادة التي لا يبقى لولد الأب فيها شيء كجدة وجد وشقيقة وأخ من أب فلجدة  
 السدس وتعد الشقيقة الأخ من الأب على الجد لينقص نصيبه بسبب العد فيكون  
 مع الجد أخت وأخ فالأخ حظه المقاسمة فيأخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد  
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولا شيء للأخ من الأب \*  
 فقد حجب الجد نقصانا بالأخت وهي وارثة وبالأخ وهو محجوب والله أعلم



ولما فرغ من ذكر احكام المذهب شرع في ذكر احكام الجدمع الاخوة فقال

باب \* اي هذا باب \* في \* ذكر احكام \* الجدمع \* اي الصحيح اذ هو المراد

عند الاطلاق وهو حقيقة في الادي مجاز في غيره \* والاخوة \*

ولو واحد اذ كورا كانوا او اناثا من الابوين او من الاب فقط لا من الام لانهم

محبوبون بالجدا جماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب العصابات \*

والمراد احكامهم معه واحكامه معهم الان حكم كل حالة انفراد قد تقدم \*

ونقدم قبل الكلام على الاحكام \*

ما ينبغي ان يعلم اولا \* اعلم ان احكام الجدمع الاخوة لم يرد فيها

شي من الكتاب ولا من السنة وانما ثبتت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد

الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب \*

وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي

احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدمع شي فقال رجل رايته حكم للجدمع

بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لادريت ثم

قام اخر فقال رايته قضى للجدمع بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال

لا ادري فقال لادريت وعلى هذه الوتيرة شهدت ثلاث بالنصف ورابع بالجميع \*

ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في الجدمع على قول واحد

فسقطت حية من السقف ففرقوا مذعورين فقال عمر رضي الله عنه ابي الله

ان تجتمعوا في الجدمع على شي \* ثم انهم اجمعوا على ان الجدمع لا يحجبه حرمانا

الا ذكر متوسط بينه وبين البيت سواء اكان معه اخوة ام لا \* وحيث اجتمع

معه احد من الاخوة للابوين او للاب فقط قول الصديق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضي الله عنهم ان الجدة يسقطهم كالأب وهو مذهب  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمر وعلي  
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم ان الأخوة لا يسقطون  
 بالجدة وبذلك قال كثير من أجلة التابعين وهو مذهب الأئمة الثلاثة الشافعي  
 ومالك وأحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال أبو يوسف ومحمد من الحنفية  
 ولكل من المذاهب احتجاج وتوجيه مذكور في المطولات إذا علمت ذلك  
 في بيان تفصيل أحكام الجدة مع الأخوة على مذهب الإمام زيد بن ثابت والإمام  
 الشافعي ومن وافقها هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله \* إذا اجتمع جد  
 وأخوة \* ولو واحد \* أو أخوات \* ولو واحدة \* لا يوين أولاب  
 فإن لم يكن معهم ذو فرض فله \* أي الجدة باعتبار ما يأخذه من النصيب  
 \* حالان \* ويتعين له الاحتظ منها \* المقاسمة \* كاخ منهم للذكر مثل حظ  
 الأنثيين حتى أنه يعصب الخلف من الأخوات ويأخذ مثل الواحدة \* أو ثلث  
 جميع المال \* ويكون الباقي لهم \* أما المقاسمة فلأنها الأصل في جعلهم في  
 درجته وأما الثلث فلأن الأم والجدة إذا اجتمعا وليس معها غيرها فله مثل مالها  
 والأخوة لا ينقصون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه \* والمقاسمة  
 خبر له في خمس صور \* ضابطها أن يكون معه من الأخوة والأخوات  
 أقل من مثليه \* وهي جد وأخت \* جد وأخ \* جد وأختان \*  
 جد وأخ وأخت \* جد وثلاث أخوات \* والقسمة وزيادة نصيبه  
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى \* ونستوى \* له \* المقاسمة وثلاث \*  
 جميع \* المال في ثلاث صور \* ضابطها أن يكون معه من الأخوة



والاخوان مثله ﴿ وهي جدواخوان جدواخ واختان ﴿ جد واربع  
 اخوات ﴿ والقسمة بينهم كذلك لا تخفى ﴿ والثالث خير له من المقاسمة فيما  
 اذا زاد واعلى مثليه ولا تنحصر صورته لان الزيادة غير منحصرة واقلها ذكورا  
 جد وثلاثة اخوة وانا ثا جد وخمس اخوات ﴿ وان كان معهم ذو فرض ﴿  
 ممن يتصور انهم معهم وهم الزوجان والجدان والام والبنت وبنت الابن ﴿ فله ﴿  
 اي الجد ﴿ ثلاث حالات ﴿ اي باعتبار ما يأخذه الجد من النصيب لا باعتبار  
 ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كما سيأتي ﴿ ويتعين له الا حظه منها  
 ﴿ فياخذ الاكثر من سدس جميع المال ﴿ لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة  
 اولى ﴿ او ﴿ من ﴿ ثلث الباقي ﴿ قياسا على الام في الغراوين لان لكل منهما  
 ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيجعل ما يأخذه ذو الفرض  
 كالتالف ﴿ او ﴿ من ﴿ المقاسمة ﴿ كاخ لانها الاصل في نزوله منزلاتهم كما مر  
 ﴿ فالسدس خير له ﴿ من المقاسمة وثلث الباقي ﴿ في ﴿ مثل ﴿ زوجة  
 وبنتين وجدواخ ﴿ لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين  
 ثلثها اثنان الا ثلثا وسهمه منها بالمقاسمة اثنان ونصف وسدس جميع المال اربعة  
 فهو الا حظه ﴿ وثلث الباقي خير له ﴿ من السدس والمقاسمة ﴿ في ﴿ مثل  
 جدة وجد وخمسة اخوة ﴿ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية  
 عشر احد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وهي الا حظه لانها  
 اكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة واكثر مما يخصه بالمقاسمة وهو ثلاثة ايضا ﴿  
 وانما مثل بالخمسة ليكون الباقي منقسما ﴿ والمقاسمة خير له ﴿ من سدس جميع  
 المال ومن ثلث الباقي ﴿ في ﴿ مثل ﴿ جدة وجدواخ ﴿ لان الباقي بعد فرض

الجدوة وهو واحد من ستة خمسة وسدس جميع المال واحد وثلث الباقي  
 اثنان الاثنا وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الا حظ له ونصيب من اثني عشر \*  
 وتستوي المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدواخ للجد فيها واحد من  
 ستة على كلا الوجهين \* وتستوي المقاسمة وثلث الباقي في ام وجدواخوين للجد  
 فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين \* ويستوي السدس وثلث الباقي في زوج  
 وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين \* وتستوي  
 الامور الثلاثة في زوج وجد واخوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقادير  
 فعلم مما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن  
 معهم ذ وفرض حالان \* وله بالاعتبار المذكور حيث كان معهم ذ وفرض  
 ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال \* وتوول باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة  
 الى عشرة لانه حيث لم يكن معهم ذ وفرض اما ان تعين المقاسمة او تعين  
 ثلث المال او يستويا \* وان كان معهم ذ وفرض فاما ان تعين المقاسمة واما ان  
 تعين ثلث الباقي واما ان يعين سدس جميع المال او تستوي له المقاسمة  
 وثلث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثلث الباقي وسدس جميع  
 المال او تستوي الثلاثة وقد مرت امثلتها بمستوفاة \* وللجد ايضا حيث  
 وجد معهم ذ وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعدمه  
 فتارة يبقى بعد الفروض اكثر من السدس فيكون له الا حظ من الامور  
 الثلاثة كما مر \* وتارة \* قد لا يبقى شيء بعد الفروض \* ولا يتصور ذلك  
 الا والمسألة عائلة \* كبنتين وزوج وام وجد \* واخ للزوج الربع وللبنتين  
 الثلثان وللأم السدس ومجموعهما من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت



الفروض قبل اعتبار الجدة \* فيفرض للجدة السدس وتعال \* اي يزداد في  
العول الى خمسة عشر ويسقط الاخ لانه عصبه لم يفضل له شي \* وتارة  
\* قد يبقى دون السدس كبنتين وزوج وجد \* وان للبنتين الثلثان وللزوج  
الرابع ومجموعها من اصل اثني عشر احد عشر ويفضل واحد وهو نصف  
سدس \* فيفرض له \* السدس \* وتعال \* بتامه الى ثلاثة عشر ويسقط  
الاخ كذلك \* وتارة \* قد يبقى سدس كبتين وام وجد \* وان فمجموع  
حصتي البنتين والام خمسة من اصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس  
\* فيفوز به الجدة وتسقط الاخوة \* او الاخ لما امر الا للاخت في الاكدرية  
\* نبيه \* من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجدة المسألة المسماة بالخرقاء سميت  
بذلك لتخرق اقوال الصحابة فيها اي اختلافهم فيها ولهذا خصها الفرضيون  
بالذكر \* وهي ام وجد واخت لابوين او الاب اصلها من ثلاثة للام الثلث  
واحد يبقى اثنان للجدة والاخت لا ينقسمان عليها اثلاثا فتضرب رؤس  
الجدة والاخت ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها تصح \* للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة  
والاخت اثنان في ثلاثة ستة للجدة اربعة والاخت نصفها ثمان \* وهذا هو مذهب  
الامام زيد بن ثابت وهو مذهب الاثمة اثلاثة غير ابي حنيفة رحمهم الله  
وهو قول محمد وابي يوسف ايضا وفيها ايضا الصحابة اقوال فعند الصديقين  
رضي الله عنه للام الثلث والباقي للجدة ولا شي للاخت وهو قول ابن عباس  
رضي الله عنها وهو مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب  
عنده فالمسئلة عندهم من ثلاثة للام واحد وللجدة اثنان \* وقال عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه للاخت النصف وللأم ثلث الباقي \* والاماض \* محمد \* مع

على هذا من ستة \* وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضي الله  
 عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف واللام  
 السدس وللجد الباقي \* وله ايضا رواية ثالثة ستأتي \* وقال عثمان بن عفان  
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال  
 الثلاثة بينهم \* ولا تفرد عثمان رضي الله عنه بهذا القول لقبت بالعثمانية ايضا \*  
 وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه للام الثلث وللخت النصف والباقي  
 للجد فتصح على هذا من ستة \* وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت  
 النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة ولهذا القبت بالاربعة \*  
 ولهذا المسئلة القاب اوصلوها الى عشرة وفي تعدادها ذكر اوجه التلقيب  
 بها طالة بلا طائل \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان  
 معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه  
 الصنفان وهي مسائل المعادة فقال \* ولو كان مع الجد اخوة اشقاء \* واحد فاكثر  
 ذكورا واناثا \* واخوة لاب \* واحد فاكثر ذكورا كانوا او اناثا \* فالحكم  
 في الجد ما سبق \* من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة  
 وثلث المال \* واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فللجد  
 الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع \* ولكن \* يعد الاشقاء  
 عليه \* اى الجد \* الاخوة لاب في \* حساب \* القسمة \* ان نقص  
 بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر  
 من الربع والا فلا معادة لعدم الفائدة \* فاذا اخذ الجد حقه \* على  
 ما تقدم من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فتجعل الاخوة بعد ذلك



كان لم يكن معهم جد \* فولد الاب يعتبر وارثا بالنظر الى الجدة حتى يزاحه  
 معجوبا بالنظر الى الاشقاء \* وعلى ما ذكر \* فان كان في الاشقاء ذكر \*  
 فاكثر وحده او وحدهم او مع انثى او اثاث \* فالباقي \* له او \* لم ويسقط  
 الاخوة للاب \* لانهم معجوبون بالشقيق \* كما في جد و اخ شقيق و اخ لاب \*  
 للجد واحد وللشقيق اثنتان لان الشقيق اذا عد ولد الاب على الجدة صار  
 مثليه فيستوي له الثلث والمقاسمة ولا شيء للاخ للاب لما مر وهذه المسألة مما  
 لا فرض فيه \* واما ما فيه فرض فكانم وجد و اخ لاب و بنت و اخت لاب \* المسألة  
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي  
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولا شيء للاخت للاب  
 \* وان لم يكن فيهم \* اى الاشقاء \* ذكر \* فان كان الموجود منهم شقيقة  
 واحدة \* فتأخذ الشقيقة \* ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان و حصه  
 للجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كما في زوجة وجد و اخت لاب و بنت و اخ  
 لاب \* المسألة من اربعة ونصف من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمسة  
 ما بقى ستة وللشقيقة تسعة \* وكما في زوجة وجد و اخت شقيقة و اخوين لاب  
 للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي لانه لاحظ له واحد وللشقيقة الباقي  
 اثنتان وهو النصف ويسقط الاخوة للاب فيها لانهم عصبة لم يفضل لهم شيء \*  
 واذا كان الفاضل بعد الفرض ان كان و حصه الجدة اكثر من النصف فتأخذ  
 منه الشقيقة \* الى النصف والباقي للاخوة \* او الاخ \* للاب \* ثم ان  
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة شيء لا اولاد الاب ست \* ولما لم يستوف  
 المؤلف رحمه الله ذكرها اتى بكاف التمثيل لادخال ما لم يذكره فقال \* كما

في عشرة زيد  $\frac{1}{2}$  وهي احد الزديات الاربع  $\frac{1}{4}$  وسميت عشرة بقوله تصح عنده  
من عشرة  $\frac{1}{2}$  وهي جد وشقيقة واخ لاب هي من خمسة  $\frac{1}{5}$  للجد سهمان لان  
المقاسمة احظ له فيها من الثلث تبقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين  
ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم  $\frac{1}{2}$  وتصح  $\frac{1}{2}$  اذا ضرب مقام النصف  
وهو اثنان في الخمسة  $\frac{1}{5}$  من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف خمسة يفضل واحد  
للاخ من الاب  $\frac{1}{2}$  ومثلها عشر بنية زيد  $\frac{1}{2}$  وهي ثانية الزديات  $\frac{1}{4}$  وسميت  
عشر بنية لصحتها من عشرين عنده  $\frac{1}{20}$  وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي  
من خمسة  $\frac{1}{5}$  كالتى قبلها للجد فيها سهمان وللأخت الشقيقة سهمان ونصف ولكل  
واحدة من الاختين الاب نصف سهم اضرب اثنين مقام الكسر المتماثل فيها  
في الخمسة تحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد لاختي  
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هما في العشرة  $\frac{1}{10}$  وتصح  $\frac{1}{10}$  بذلك  $\frac{1}{10}$  من  
عشرين  $\frac{1}{20}$  والقسمه غير خافية فيها ثان مسألتان مما يفضل فيها شي مع الجد  
والشقيقة لولد الاب والثالث ان يكون مع الجد والشقيقة اخ واخت لاب  
فتستوى للجد للمقاسمة والثلث فللجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى  
لاولاد الاب سهم وهو لا ينقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة  
وتصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخ من الاب اثنان وللأخت  
سهم  $\frac{1}{3}$  والرابعة ان يكون بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات فهي كالتى  
قبلها وهذه الاربع لا فرض فيها  $\frac{1}{4}$  والخامسة والسادسة ان يكون معهم في  
الاخير تين ذوسدس من ام او جدة اذ لا يتفق ان يبقى لولد الاب بقية بعد  
نصيب الجد ونصف الشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس  $\frac{1}{6}$  اذا علم هذا



ازيد

فمختصرة زيد رضى الله عنه هي الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة  
 الزيدات \* وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسلوك  
 طريق الاختصار فيها البداء هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه  
 المطلوب \* فأصلها على الارجح ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة  
 وللشقيقة النصف تسعة ولاولاد الاب سهم ورؤسهم ثلاثة تضرب الثلاثة  
 في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصنع \* واضرب الثلاثة ايضا في كل  
 نصيب يحصل للام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولاولاد  
 الاب ثلاثة للاخ سهران وللأخت واحد \* وبها يلغز فيقال امرأة جاءت  
 الى ورثة يقتسمون تركة فقالت لا تعجلوا فاني حبيلى فان ولدت ذكر او انثى  
 فقط لم يرث وان ولد تهما معا ورثا \* الجواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا  
 شقيقة وامرأة اب حاملا \* ولو كان فيها بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات  
 كانت السادسة والقسمة فيها واحدة \* واما تسعينية زيد رضى الله عنه وهي  
 ام وجد وأخت شقيقة واخوان وأخت لاب فهي من قبيل الاخيرتين  
 لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجدا باخ وأخت ويحصل الغرض وهي  
 رابعة الزيدات \* وسيت تسعينية زيد لصحتها من تسعين وأصلها من  
 ثمانية عشر ايضا على الارجح لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة  
 وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم  
 على خمسة عدد رؤس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر  
 فتصح من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر  
 وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون ولاولاد الاب

ازيد

خمس لكل اخ سمان وللأخت سهم \* ويلغز بها فيقال رجل مات وخلف  
ثلاثة ذكور وثلاث اناث وترك تسعين ديناراً وليس فيها دين ولا وصية  
فاخذت احدى الاناث ديناراً \* والجواب هي تسعين زيدا وصاحبة  
الدينار هي الأخت من الاب \* ومثلها لو كان فيها بدل الاخوان والاخت للاب  
خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا وثلاث اخوات فالتأصيل والتصحيح  
والقسمة فيهن سواء \* وتأخذ الشقيقتان فصاعداً \* حيث لم يكن من الاشقاء  
مع الجدة ذكر \* الى الثلثين \* ولو فضل شيء كان للاخوة من الاب لكنه  
لا يبقى بعد الثلثين وحصصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الاب  
مع الشقيقتين \* كجد وشقيقتين واخ لاب هي من ستة \* عدد رؤسهم  
وتختصر الى ثلاثة للجد ثلث المال واحد وللشقيقتين الثلثان اثنان واستوى فيها للجد  
المقاسمة والثلث \* وكزوج وجد وشقيقتين واخ لاب او اكثر \* المسألة من ستة  
للزوج النصف الثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد والباقي اثنان للشقيقتين \*  
ولا يعال لها هنا لان ارثها هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالتعصيب لكونها  
مع الجدة \* ولا شيء للاخ للاب \* في المسالتين \* لانه لا يفضل عن الثلثين  
شيء \* فائدة \* تنحصر مسائل المعادة في ثمان وستين مسألة ذكرها في شرح  
الترتيب فاطلبها ان اردت الاطلاع عليها \* فائدة اخرى \* النصف الذي تأخذه  
الشقيقة في مسائل المعادة هل هو بالفرض او بالتعصيب فيه نزاع منتشر \*  
والحق كما قال العلامة الاميرانه ليس فرضاً محضاً والا لعل لها بكمال النصف  
حيث لم يكمل \* ولا تمصياً محضاً والا لكان للجد مثلاً هافله من كل شائبة \*  
وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد \* وقال ابو لافي



في مسألة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم والبعد مع  
 الاخوات كاخ تقصيا وحظا في القسمة حيث قاسم للذكر مثل حظ الانثيين  
فلا يفرض لمن معه مطلقا حيث كن اثنتين فاكثروا اكن  
 لابوين اولاب وكذلك الاخت الواحدة لابوين اولاب لا يفرض  
 ويمال لها معه الاني المسئلة الاكدرية وسيدكر المؤلف  
 ار كانها وتقسيمها مفصلا كما تراه وسميت بالاكدرية لنسبتها الى اكد  
 وهو المستول عن المسئلة اولئك اقول الصمابة فيها اولانها كدرت على  
 زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والاخت  
 وقد قل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخت ميراثا لانه اعطاها النصف  
 ثم استرجعه اقوال وقيل غير ذلك وخصها المؤلف كغيره  
 من الفرضيين بالذكر بل بالتبويب والبيان على وجه التفصيل لكونها  
 مخالفة لقواعد الفرائض ومستثناة من ثلاثة احكام كادت ان تكون مطردة \*  
 الاول الحكم في العاصب انه يسقط اذا استغرقت الفروض التركة الا الاخت  
 في الاكدرية والا الاشقاء في المشتركة الثاني الحكم السابق في الجد انه حيث  
 بقي بعد الفروض قدر السد من اخذه الجد وسقطت الاخوة الا الاخت  
 في الاكدرية \* والثالث ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع  
 الجد ولا يعال لمن الا الاخت في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر ار كانها الاربعة

ديته

وهي زوج وام وجد واخت سواء كانت لابوين اولاب اصلها  
 من ستة لان فيها نصفان وثلاثا وخرجها متباينان ومسطحها ماذكر فلزوج  
 النصف الفاء فاء الفصيحة لانها كما تقدم الكلام عليها افصحت عن جواب

شرط مقدراى اذا عرفت اركانها واصلها واردة ان تعرف ما لكل منها  
 فللزوجة النصف وهو ثلاثة وللأم الثالث والثمان وللجد السادس واحد  
 فرضا \* ولا يتأهبه انه انما يأخذ بالفرض اذا كان هناك قرع وارث لان  
 باب الجدة والاخوة خارج عن القياس فخرج هذه الصور منه لا يضر  
 وللأخت النصف وقد كملت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم  
 السابق ان تسقط الأخت وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة  
 الباب عنده \* ومذهب الأئمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الأخت في الأكدرية  
 بل يفرض لها النصف ثلاثة لأنها ترث بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى  
 فلما عذر التعصيب وانقلب الجد الى فرضه لنقصان حقه وهو السادس  
 لو عصبها انقلبت هي الى الفرض وهو النصف \* ولان الفريضة ليس فيها  
 من يسقطها فتعول المسئلة بتصيبها من ستة الى تسعة لان مجموع  
 الفروض كذلك ثم يجمع الجد سهمه الى ثلاثة الأخت ويقتسمان الأربعة  
 أثلاثا بالعصوبة له مثلاما لها لأنها لو فازت بالنصف لفصلت على الجد ولا  
 سبيل الى ذلك وأربعة على ثلاثة بناتها \* وتصح \* بضرب الثلاثة في التسعة  
 \* من سبعة وعشرين للزوج \* الحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة \* تسعة  
 وللأم \* الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة \* ستة وللجد والأخت \*  
 الحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة \* اثني عشر له الثلثان ثمانية ولها الثلث  
 أربعة \* وبها ينفذ فيقال ميت خلف أربعة من الورثة اخذ احد هم تلك  
 المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي \* والجواب  
 هذه هي الأكدرية والاول الزوج والثاني الأم والثالث الأخت والرابع



الجد والحساب غير خاف \* اما محترزار كانها فلولم يكن فيها زوج لكانت الحرقام  
وقد تقدمت \* ولولم يكن فيها ام فللزواج النصف والباقي بين الجد والاخت  
اثلاثا \* ولولم يكن فيها جد كانت المباهلة ومثاقى في باب الحساب ان شاء الله  
تعالى \* ولولم يكن فيها اخت كان للزوج النصف وللأم الثلث والباقي  
وهو السدس للجد \* ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذ لا فرض له يتقلب  
اليه \* ولو كانت بدلها اختان او اخ واخت او اخوة او اخوات لحجبت  
الأم من الثلث الى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للاخوة  
والله اعلم \*

\* تنبيه \* حيث جعل الجد مع الاخت كالخ لها ومع الاخ كالخ له  
فلا يعجب مع احدهما الأم نقصانا من الثلث الى السدس كما يحجبها  
الاثنان من الاخوة لانه ليس باخ حقيقة والله اعلم \* ولما فرغ المؤلف  
من ذكر احكام الارث بسببي القرابة والنكاح شرع في احكام الارث  
بالسبب الثالث وهو الولاء فقال

### باب \* اي هذا باب \* في الارث بالولاء \*

عقد المؤلف رحمه الله هذا الباب لذكر حكم مخصوص من احكام الولاء  
وهو الارث به لانه مقصود الكتاب وسكت عن الكلام على سبب الولاء  
وهو زوال الملك عن الرقيق بعق او تعاظم سيده وما للاختصار واتكالا  
على كتب الفقه لانها محله الاصيل \* ومن ذكر بعض مسائله هنا تيمنا للفايدة  
فنقول \* اما تعريف الولاء فقد مر مستوفى في ذكر اسباب الارث واما  
سبب الولاء فهو ما ذكرنا \* فمن اعتق عبدا او امة منجزا او معلقا بصفة كان

قال ان شئ الله مريضى او قدم فلان فانت حر ووجد المعلق عليه او دبره  
او استولد ما فعتقا عليه بالموت او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه  
او ملك قريبه فعتق عليه او اعنى نصيبه من مشترك فسرى العتق الى باقيه  
او اعنته بعوض نحو انت حر على ان تخدمنى سنة او اشترى العبد نفسه من  
سيده بعوض حال او كان بسبب وصية كان اوصى بعتق عبده فاعتقه  
الورثة او اعنته سيده فى نذر او كفارة او اعنته على انه سائبة او بشرط  
ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاء فى جميع هذه الصور على العتيق وان  
اختلف دينها ولم يورث به كما ثبتت علة النكاح والنسب بينهما لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة كلمة النسب لا بيع ولا يوهب \* ولانه لا يزول  
نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط فلا يزول ولاء على عتيق بذلك \*  
ولذلك لما اراد اهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة رضى الله عنها قال  
صلى الله عليه وسلم اشترىها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن اعنى \* يريد  
ان اشتراط تحويل الولاء عن المعتق لا يفيد شيئا \* وعند الامام مالك  
رحمه الله لو اعنته للشيطان او بشرط ان لا ولاء له عليه او اعنى كافر مسلما  
لم يكن مستحقا للولاء لانه صلة شرعية وقاصد وجه الشيطان محروم منها  
ومن صرح بنفى الولاء فقد ردها \* ولقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلا \* وعنده ايضا لو اعنى عبده عن غيره وبغير طلبه ولا شعوره  
كان الولاء لمن اعنى عنه \* وسبق اول الكتاب ان اختلاف الدين غير مانع  
للارث بالولاء عند الحنابلة فعندهم لو اعنى كافر مسلما فمخلف المسلم العتيق ابنا  
لمعتقه كافرا واخا شقيقا مسلما فقال العتيق لابن معتقه لانه اقرب من اخيه \*



وكما ثبت الولاء بما ذكر للواحد ثبت للآخرين فأكثر بحسب العتق \* وكما ثبت  
لما شر العتق ثبت لعصبته المتعصبين بأنفسهم سواء اتفق الدين أو اختلف \*  
\* فائدة \* الذين يعتقون على الإنسان بدخولهم في ملكه عندنا معاشر الشافعية  
هم كل فرع واثب نزل وكل أصل وان علا ذكر كان واثب وارثا وغير  
وارث \* وزاد الامام مالك رحمه الله الاخوة والاخوات مطلقا \* وعند  
الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى هم كل ذى رحم محرم وهو الذى  
لو قد را حدهما ذكر او الاخر اثنى حرم نكاحه عليه للنسب لا للرضاع ولا  
للمصاهرة والله اعلم \* ثم الولاء ضربان ولاء مباشرة وانما ثبت على من مسه  
رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول او الفعل \* وولاء انجرار  
بخلافه وهو الذى ثبت على من لم يمسه رق فكما ثبت الولاء على العتق ذكرا  
واثنى ثبت على اولاده واحفاده وان نزلوا لان المعتق ولي نعمتهم وبسيبه  
عتقوا ويثبت كذلك على عتقائه وعتقائهم وعلى من لهم ولاؤه كعتقاء اولادهم  
وهلم جرا \* وانما ثبت الولاء على فرع العتق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق  
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاه لمعتقه ثم لعصبته من بعده ثم لمعتق معتقه  
باتفاق الائمة الاربعة فان لم يوجدوا فليت المال على الخلاف السابق فى العصبات  
ولا ولاء عليه لمعتق الاصل بحال \* الشرط الثاني ان لا يكون الاب حرا الاصل  
لا ولاء عليه فن كان ابوه كذلك سواء اكانت امه حرة الاصل او عتيقة لا ولاء  
عليه لاحد باتفاق الائمة الاربعة \* واشترط الامامان ابو حنيفة واحمد  
رحمهما الله ايضا ان لا تكون الام حرة الاصل فاذا كان الاب عتيقا والام حرة  
الاصل فلا ولاء لمعتق الاب عندهما تغليب الجانب الحرية \* والصحيح عندنا وعند

المالكية تغليب جانب الاب وثبوت الولاء في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث  
 كان الابوان عتيقان فالولاء لمعتق الاب \* وانما ثبت الولاء على الفرع لمعتق امه  
 اذا كان الاب حين عتق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء  
 الى مولاه فثبت الولاء لموالي الام انما هو لضرورة انه لا ولاء على الاب  
 فاذا عتق الاب وثبت عليه الولاء زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالي  
 الام ولا يعود اليهم بحال \* فلوانقرض موالي الاب عاد الى بيت المال دون  
 موالي الام لان الولاء يجري مجرى النسب \* والكلام في هذا المقام مما يطول  
 تفصيله ومحلله كتب الفقه والله اعلم \* وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب  
 الولاء ومسائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به \* واعلم  
 اولاً ان الولاء لا يورث كما يورث المال لانه لو كان موروثاً لاشترك في استحقاقه  
 الرجال والنساء كسائر الحقوق \* ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى  
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا يتقل كالقربة \* وعلى هذا الو مات المعتق  
 قبل عبده لم ينتقل الولاء لعصبته بل هو سبب يورث به فهو صفة ثابتة للمعتق  
 ولعصبته معا بمجرد العتق الا ان بعضهم مقدم على بعض كالنسب \* قال المؤلف  
 رحمه الله \* من \* مات \* ولا عصبه له بنسب \* وليس له وارث ذو فرض  
 بنسب او نكاح \* وله معتق فله ماله \* كله \* او \* كان لاميت وارث  
 ذو فرض لا يستغرق فلعنقه \* الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلاً  
 او امرأة \* بالغاً او صغيراً \* فان لم يوجد \* اى المعتق بان مات او قام به  
 مانع \* فالمال \* كله او الفاضل بعد اصحاب الفروض \* لعصبته المتعصبين  
 بانفسهم \* كالا بن والاخ لا بالغير كالبنت ولا مع الغير كالاخت ولا اصحاب



الفرخ فقط كالام والاخ للام وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب كما  
 قد منا بيانه الا ان اخا المعتق وابنه يقد مان هنا عند المالكية وعلى الاظهر  
 عند الشافعية على جده فلاشي له مع وجود هالانها يدليان يتوقا لاب  
 والجديدي بابوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقتضى هذا تقديمها  
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع \* ويطردهذا في عم المعتق وابنه مع  
 ابي جده فيقدم عمه واو ابن عمه مع ابي جده وكذا في كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى  
 ذلك الم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان للبيت ابناء مع  
 احد هما اخ لام في النسب يكون لابن العم الذي هو اخ لام السدس من فرضا  
 بالاخوة والباقي بينها عصوبة وهنا يتفر دا بن العم الذي هو اخ لام بالمال عصوبة  
 ويسقط الاخر فها انان المسئلان يخالف فيها الولاء النسب اما عند ابي حنيفة  
 رحمه الله فترتيبهم هنا كترتيبهم عنده في النسب فيقدم الجد على الاخ وعلى ابن  
 الاخ \* واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد  
 مع الاخوة ويقدم على بنى الاخوة وواقفهم في ذلك الصاحبان من الخفية  
 فان لم يكن له اى المعتق عصبة بالنسب بنفسهم فلمعتق المعتق  
 ارثه ثم عصبة اى عصبة معتق المعتق كذلك اى كترتيب  
 عصبات المعتق وهكذا قال في شرح الترتيب وللاصحاب عبارة ضابطة  
 لمن يرث بولاء المعتق اذا لم يكن المعتق حيا \* قالوا هو ذكر يكون  
 عصبة للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق \* وخرجوا عليها  
 مسائل منها اذا مات العتيق والمعتق ابن وبنت او اب وام او اخ واخت  
 فالمراث للذكر دون الانثى انتهى \* تنبيه \* لما كانت مسألة القضاة المشهورة

من هذا الباب احببت ايرادها لزيادة الايضاح والتنبه لها وما في معناها \*  
 وصورتها ابن و بنت ملكا اباهما فتق عليها بالملك ثم اشترى الاب عبدا  
 فاعتقه ومات العبد بعد موت الاب عنها فقط فارثه حينئذ لابن دون  
 البنت لان الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه والبنت معققة المعتق ومعتق  
 المعتق مؤخر عن عصبة المعتق من النسب \* بل لو كان الابن قد مات قبل موت  
 العتيق وكان للاب المعتق ابن عم بعيد فهو اولى من البنت \* وكذا لو اعتقته  
 البنت وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على معتق المعتق \* قال  
 العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيها من المتقدمين اربع مائة  
 قاض غير المتفق \* وقال في الانصاف يروى عن مالك انه قال سالت  
 سبعين قاضيا من فضلاء العراق عنها فاطوا وافيها ❁ ولا ترث امرأة بولا  
 الامعتقها ❁ يفتح التاء اى من باشرت عتقه سواء اعتقته او علق عليها وسواء  
 كان ذكر او انثى ❁ او متبعا اليه بنسب او ولاء ❁ فكما ثبت لها على العتيق  
 ثبت لها على اولاده واحفاده وعتقاته ومن انتمى اليهم كالرجل  
 لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبر  
 من الله كور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن \* ولان  
 الولاء مشبه بالنسب والمولى العتيق من المولى المنعم بمنزلة اخيه او عمه و  
 لا يرث منهم الا الله كور خاصة \* والكبير يضم الكاف وسكون الموحدة بمعنى  
 الكبير في الدرجة لاني السن فابن المعتق مقدم على ابن ابنه وان كان الاخير  
 اكبر سنا كما تقدم بيانه والله اعلم \* ولما انتهى الكلام على اكثر ابواب الجزء  
 الاول من علم الفرائض وهو مسائل فقه الموارث اخذ يتكلم على الجزء



الثاني منه وهو المسائل المتعلقة بالحساب فقال

باب \* اي هذا باب \* في الحساب واصول المسائل \*

الحساب لغة مصدر حسب بمعنى عدد واصطلاحاً علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية \* والمراد منه هنا الجزء الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة \* وهي المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل ونصحيحها وقسمة التركات وتوابعها \* وقد ترجم المؤلف له في هذا الباب مع انه ذكره في ابواب متعددة بعده لكون هذا اولها وذكر في هذا من الحساب اصول المسائل كما ستراها \* واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها ان كانت والافعد دروس العصبات بالنسب على ما سيأتي \* ونطاق التعبير يضيق عن حد جامع مانع لاصول المسائل التي تتمحض فيها الارث بالتعصيب \* اذ كان الورثة عصبات قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكورا \* كثلاثة بنين \* او تمحضوا اناثا \* ولا يتصور هذا في عصبية النسب لانه ليس في النساء عصبية بنفسه بنسب حتى تتمحض الورثة منه لكنه يتصور في الارث بالولاء \* كثلاث نسوة اعتقن قنا \* بشرط ان تكون حصصهن فيه \* بالسوية \* كما سيأتي فعدد الروس في المسالتين اصل المسألة \* وان اجتمع الصنفان من النسب \* قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع في الارث بالولاء مع التقدير الاتي \* قدر كل ذكر كاثنتين وعدد روس المقسوم عليهم اصل المسألة \* ايضا \* كابن وبنت هي من ثلاثة \* لانا قدرنا الابن كبتين \* وهذا في غير الولاء اما فيه فان استوا في الاستحقاق فعدد رؤسهم ولو كان فيهم اثني اصلها \* وان اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور بنسبة استحقاقهم في معتقبت مستويين ذكرين  
 او اثنين او ذكر واثني اصلها نان وفي ثلاثة معتقين اثني لها النصف وذكوله  
 السدس واخره الثلث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان  
 ولذي السدس واحد وان كان في الورثة صاحب فرض \* واحد  
 فقط كسدس \* او اكثر \* كاثنين لكنهما \* متماثلين \* كسدس و سدس  
 \* فالمسألة \* اصلها \* من مخرج ذلك الكسر وهو \* اي المخرج \* اقل  
 عدد يصح منه \* ذلك الكسر \* كينت وعم هي مخرج النصف \* اثنين \*  
 وان كان مخرجا الفرضين غير متماثلين وكان احدهما داخل تحت الاخر فمخرج  
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة او كانا متوافقين فحاصل  
 مضروب وفق احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثني  
 عشر وان كانا متباينين فمضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة  
 وعم فهي من ستة للباين \* وسياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى \* فأصول  
 المسائل \* التي لم يتمحض فيها الورثة عصبه \* سبعة \* متفق عليها واخصر  
 عبارة تجمعها لاربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة \*  
 واثبات مختلف فيهما سيذكرها المؤلف قريبا \* واعلم اولان  
 للاصول اعتبارين احدهما ان تنظر في نوع الفرض انفراد او اجتماع قطع  
 النظر عن ياخذة ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار طرقا ومسائل \* والاخر  
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من ياخذة ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار  
 صور او كل منها محصور فطرق الاصول التسعة عائلة وغير عائلة تسع وخمسون  
 سنذكرها في محالها \* وصورها تزيد على ستائة والاطالة بذكرها مملّة \*



الاصل الاول  $\text{✽}$  الاثنان  $\text{✽}$  وهي  $\text{✽}$  مخرج النصف  $\text{✽}$  والباقي كزوج  
 ابنت ابنت ابن واخت لا بوبن اولاب مع عاصب لا يجب ذ القرض  
 ولا يغير فرضه كم  $\text{✽}$  اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح  $\text{✽}$  وهي ايضا  
 مخرج النصفين لتماثلها كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان  
 بالنصفتين وبالتهمتين تشبيها لهما بالدرة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في  
 الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالقرض غيرها  $\text{✽}$  فلهذا الاصل طريقان  
 وله ست صور  $\text{✽}$  والاصل الثاني  $\text{✽}$  الثلاثة  $\text{✽}$  وهي  $\text{✽}$  مخرج  $\text{✽}$  كل من  $\text{✽}$  الثالث  
 والثلاثين  $\text{✽}$  حالة انفراد كل منهما مع الباقي كام او اخوين لام مع عم  $\text{✽}$  وكنتين ابنتي  
 ابن واختين لا بوبن اولاب مع عم  $\text{✽}$  او حالة اجتماعهما كاختين لغير ام واختين  
 لها  $\text{✽}$  اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده ثلث صحيح وثلثان صحيحان  
 وهما متاثلان فلهذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور  $\text{✽}$  والاصل الثالث  
 $\text{✽}$  الاربعة  $\text{✽}$  وهي  $\text{✽}$  مخرج الربع  $\text{✽}$  مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة  
 وعم  $\text{✽}$  او مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وكزوجة واخت لغير ام وعم  $\text{✽}$   
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح ومخرج النصف داخل في  
 مخرج الربع فيكتفي بالاكبر  $\text{✽}$  وكذلك ان كان مع الربع ثلث الباقي في احدى  
 الغراوين وهي زوجة وابوان وقد تقدم الكلام عليها  $\text{✽}$  ويكون الربع وثلث  
 الباقي في زوجة وجد ومن الاخوة اكثر من مثليه فاصلها من اربعة لان  
 الباقي من مخرج الربع بعد القاء بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثلث  
 المضاف للباقي وهو الثلاثة  $\text{✽}$  فلهذا الاصل ثلاث طرق وله ثمان صور  $\text{✽}$   
 الاصل الرابع  $\text{✽}$  الستة  $\text{✽}$  وهي  $\text{✽}$  مخرج السدس  $\text{✽}$  مفرد او الباقي كام واخوين

لا بون او لاب لها السدس ولها الباقي لانها اقل عدد له سدس صحيح \*  
 ومخرج السدسين والباقي للتماثل كام وجد وابن \* ومخرج السدس مع النصف  
 والباقي للتداخل كجدة وبنت وعم \* ومخرج السدس مع الثالث والباقي  
 للتداخل كذلك كام واخ لام وعم \* ومخرج السدس مع الثلثين والباقي  
 للتداخل كذلك كبنتين وام وعم \* ومخرج السدسين والنصف والباقي  
 للتماثل والتداخل كثلاث اخوات مختلفات وعم \* ومخرج السدسين مع  
 الثلثين للتماثل والتداخل كابوين وبنتين \* ومخرج الثلاثة الاسداس  
 مع النصف للتماثل والتداخل كذلك \* كبنت وبنت ابن وابوين \*  
 ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للمباينة كاحدى الغراوين وهى زوج  
 وام واب وقد تقدمت \* ومخرج النصف مع الثلث والباقي للمباينة اذ مسطحها  
 الستة كزوج وام وعم \* ومخرج السدس مع الثالث والنصف للتداخل كزوج  
 وام واخ لام \* وكسألة الازام وهى زوج وام واختات لام \* وتسمى  
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنها لا يقول بالعول ولا بحجب الام  
 من الثالث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فان اعطى الام الثالث لكون  
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختين من الام الثلث عالت المسألة الى  
 سبعة \* وان اعطى الام السدس كالجمهور لزم حجبها باقل من ثلاثة من  
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فاصل هذه المسائل ستة ما علمت \* وطرق هذا  
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكرنا وسيأتى ما فيه العول ان  
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة \* والاصل الخامس \* الثانية \* وهى  
 \* مخرج الثمن \* مفردا والباقي كزوجة وابن لانها اقل عدد له ثمن





كزوجة وبنت وبنت ابن وعم \* ومخرج السد سين والنصف والثلث  
وما بقي للتامثل والتداخل والتوافق كزوجة وبنت وابوين \* ومخرج  
الثلث والثلثين وما بقي للتباين كما مر في الربع مع الثلث كزوجة وبنتين  
وعم \* ومخرج السدس والثلثين والثلثين وما بقي للتداخل والتوافق  
كزوجة وبنتين واب \* فالاصل في الجميع اربعة وعشرون \* ولهذا الاصل  
بغير عول ست طرق \* ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع  
لان الثمن لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون  
فرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث يرد الام  
والجد الى السدس ويحجب اولاد الام \* ولهذا قال العلامة الجعفي رحمه الله  
( وثالث وثم لا يحلان منزلا )

واما امتناع اجتماع الربع مع الثلث فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث  
وللزوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متعذر \*  
وبعد ان انهي المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى العول  
وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال \* وزاد المتأخرون \* ومنهم امام  
الحرمين والنووي بل نقله الاساذ ابو منصور الغدادي عن زيد بن  
ثابت رضي الله عنه \* اصلين آخرين في مسائل الجد والاخوة \* زيادة على السبعة  
فصارت بها تسعة \* وهما ثمانية عشر \* ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل  
مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم  
على مخرج الثلث ويباينه فيضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية  
عشر فهو اصل على الارجح لا تصحح كام وجد واخوين واخت اغيرام \* فللام منها



السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ اربعة وللأخت اثنتان  
❦ وستة وثلاثون ❦ ولهذا الاصل ايضا طريقة واحدة ❦ وهي كل مسألة  
فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع  
وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطها منه سبعة وهي لا تنقسم على مخرج ثلث  
الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو  
الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الاربع اصل كذلك لا تصحیح ❦ كام  
وزوجة وجد وثلاثة اخوة وأخت لابوين اولاب فللام السدس ستة وللزوجة  
الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة ولكل اخ اربعة وللأخت سهمان ❦ فهذه  
هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بالاعول كما رايت وهي  
خمس وثلاثون وبقى من التسع والخمسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول  
ان شاء الله ❦ والما فرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتمثيلها وكان بعضها  
يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال ❦ والذي يعول من الاصول  
ثلاثة ❦ اعلم اولاً ان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند  
ازدحامها بلزومها النقص في الانصبا بحسب الحصص ❦ وقد اجمع عليه الصحابة  
رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلاً القسمة في زوج  
واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذ امما هو معلوم فيمن مات وترك  
ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء ووافقوه ثم  
خالف فيه ابن عباس رضي الله عنها ❦ قال الشيخ بان الهاشم رحمه الله ولا نعرف  
بين احد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول ❦ والاول من الاصول  
الثلاثة المائة هو ❦ السنة ❦ فهي ❦ تعول ❦ بمثل سدسها ❦ الى سبعة ❦

ولها في العول الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان \* كزوج  
واختين لغير ام \* فللزواج النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة  
سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مرت الاشارة اليها \* الطريق  
الثانية اذا كان فيها نصف وسدس وثلثان وثلث كام وشقيقة واخت لاب وولدي  
ام \* الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج واخت لغير ام واخ لها \* الرابعة اذا  
كان فيها ثلثان وسدس وثلث كام واختين لغيرها واخوين لها \* وتقول  
بمثل ثلثها ايضا \* الى ثمانية \* في ثلاث طرق \* الاولى اذا كان فيها نصف  
وثلثان وسدس \* كهم وام \* اي كزوج واختين لغير ام وام فللزواج  
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ومجموعهما من الستة ثمانية \* الثانية  
اذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج وثلث اخوات مفترقات \* الثالثة  
اذا كان فيها نصفان وثلث كزوج وام واخت لغيرها فللزواج النصف ثلاثة  
وللاخت النصف كذلك ثلاثة وللأم الثلث اثنان ومجموعهما من الستة ثمانية \*  
وتلقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضي الله عنها جعل فيها للزوج  
النصف وللأم الثلث والباقي للاخت \* وقال من شاء باهله ان المسائل  
لا تقول ان الذي احصى رمل عاج عد دالم يجعل في مال نصفان ونصفان ثلثا  
هذا ان النصفان ذهبا بالمال فابن موضع الثلث \* وتقول ايضا بمثل نصفها  
\* الى تسعة \* في اربع طرق \* الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان  
\* كهم واخ لام \* اي كزوج واختين لغير ام وام واخ لام \* فللزواج  
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك  
من الستة تسعة \* الثانية اذا كان فيها نصفان وثلاثة سداس كزوج وام وثلث



الشرعية

ام الفروع

اخوات متفرقات الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلاث سدس كزوج وشقيقة  
وام واليه او كالا كدرية وقد تقدمت الرابعة اذا كان فيها نصف وثلثان  
وثلاث كزوج واختين لغير ام واختين لها وتسمى هذه بالغراو بالشرعية  
والمرواية لما ذكر في المطولات \* وتقول ايضا بمثل ثلثها \* الى عشرة \*  
في طريقين \* الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلاث سدس \* كهم واخ  
آخر لام \* اي كزوج واختين لغير ام وام واكثر من واحد من اولادها  
فللزوجة النصف وللأختين لغير ام الثلثان وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث  
ومجموع ذلك من الستة عشرة \* وتلقب هذه بأم الفروع بالخاء المعجمة لكثرة  
السهام العائلة فيها شبهت بطائر وحواله افراخه \* وتلقب بالشرعية لوقوعها  
من القاضي شريح روى ان رجلا اتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها فعملها  
من عشرة كما تقدم \* والثاني من الاصول العائلة \* الاثنا عشر \* وهي  
\* تقول \* بمثل نصف سدسها \* ثلاثة عشر \* في ثلاث طرق \* الاولى  
اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان \* كزوجة وام واختين لغير ام \* للزوجة  
الربع وللأم السدس وللأختين لغير ام الثلثان ومجموعها من الاثني عشر  
ثلاثة عشر \* الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات  
مختلفات \* الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها  
\* وتقول ايضا بمثل ربعها \* الى خمسة عشر \* في اربع طرق \* الاولى اذا  
كان فيها ربع وسدسان وثلثان \* كهم واخ لام \* اي كزوجة وام واختين  
لغير ام واخ لام للزوجة الربع وللأم السدس ولولدها السدس كذلك  
والأختين الثلثان ومجموعها من الاثني عشر خمسة عشر \* الثانية اذا كان فيها

ثلاث وثلاثين وربع كولد يام واختين لغيرام وزوجة الثالثة اذا كان فيها  
 ربع ونصف وثلاثة اسداس كزوجة وام وثلاث اخوات مختلفات بالارابعة  
 اذا كانت فيها ربع ونصف وثلاث وسدس كزوجة واخت شقيقة  
 وام واخوين لام  $\text{و} \text{و} \text{و}$  تعول ايضا بمثل ربعها وسدسها  $\text{و} \text{و} \text{و}$  الى سبعة عشر  $\text{و} \text{و} \text{و}$   
 في طريقين \* الاولى اذا كان فيها ربع وسدس وثلاث وثلاثين  $\text{و} \text{و} \text{و}$  كم واخ  
 اخر لام  $\text{و} \text{و} \text{و}$  اي كزوجة وام واختين لغيرام واخوين لام للزوجة الربع ولللام  
 السدس وللأختين لغير الام الثلاثين وللأخوين للام الثلاث ومجموعها من  
 الاثني عشر سبعة عشر \* الثانية اذا كان فيها ربع وثلاث ونصف وسدسان  
 كزوجة وام وولد بها واخت لابوين واخت لاب  $\text{و} \text{و}$  ومن صور الطريق  
 الاولى الدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجدتان واربع اخوات  
 لام وثمان اخوات شقيقات اولاب فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسألة  
 الى السبعة عشر  $\text{و} \text{و} \text{و}$  وكانت التركة سبعة عشر دينارا اخذت كل اثني دينار ولهذا  
 لقب ايضا باب الفروج بالجيم وبام الارامل وبالسبعة عشرية  $\text{و} \text{و} \text{و}$  يعايلها فيقال  
 خلف سبعة عشر اثني من اصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية  $\text{و} \text{و} \text{و}$  وفي تسميتها  
 بالصغرى اشارة الى ان لهم دينارية كبرى وهي زوجة وابنتان وام  
 واثنا عشر اخا واخت كلهم لابوين اولاب فاصلها اربعة وعشرون وضح  
 من ستمائة مائتي في باب التصحيح للزوجة الثم خمسة وسبعون وللبنتين  
 الثلاث اربعمائة وثلاثون السدس مائة وللأخوة والأخت الباقي وهو خمسة  
 وعشرون لكل اخ سهمان وللأخت سهم واحد  $\text{و} \text{و} \text{و}$  رفعت هذه المسألة الى  
 القاضي شريح رحمه الله وكانت التركة ستمائة دينار فاعطى الأخت دينارا

الدينارية  
الصغرى

الدينارية  
الكبرى



واحد فلم يرض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 تشتكي شريفا فوجدته راكبا فامسكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان  
 اخي ترك ستائة دينار فاعطاني شريح دينار واحد فقال له انا انا  
 ترك اماوز وجة وبتين واثنى عشر اخا واياك قالت نعم قال ذاك حقك  
 لم يظلمك شيئا \* وتلقب ايضا بالركابية والشاكية لما تقدم \* والثلث  
 من الاصول العائلة \* الاربعة والعشرون \* وهي \* تقول \* بمثل ثمنها \* الى  
 سبعة وعشرين \* في طريقين \* الاولى اذا كان فيها ثمن وثلثان وسدسان  
 \* كبنتين وابوين وزوجة \* للبنين الثلثان وللابوين السدسان وللزوجة  
 الثمن ومجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون \* وتلقب هذه  
 بالمنبرية لان عليها رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال  
 ار تجالاصار ثمنها تسعا ومضى في خطبته \* وذكر بعض اشياخ اليمن ان  
 صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا \* ويميز كل نفس بما تسعى \*  
 واليه المسآب والرجعى \* فسئل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسعا \*  
 ومضى في خطبته رضي الله عنه \* الثانية اذا كان فيها ثمن ونصف وثلاثة  
 اسداس كزوجة وبنت وبنت ابن وابوين \* وبهذه تمت التسع والחסون  
 الطريق في الاصول التسعة جميعا عائلة وغير عائلة والله اعلم \* فائدة ثان \* الاولى  
 اذا جمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت  
 لام \* وان نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبنت \* وان  
 زادت عليها فعائلة كزوج واختين لغير ام \* ثم الاصول باعتبار العول  
 وقسميه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

المنبرية

وحدتها \* وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر  
 وضعفها \* وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة \* وقسم يكون  
 ناقصاً وعاثلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون \* ثم الناقص سواء  
 اكان نقصه لازماً او غير لازم ثلاثة اقسام \* قسم لا يبقى منه الا فرد ابدى  
 وهو الاثنان والثمانية والاثنى عشر وضعفها \* وقسم لا يبقى منه الا زوج  
 ابدى وهو الثمانية عشر وضعفها \* وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى  
 وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم \* الفائدة الثانية المسائل باعتبار  
 الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام \* قسم لا يكون فيه الميت الا ذكراً  
 وهو الثمانية والاثنى عشر اذا عالت لسبعة عشر والاربعة والعشرون مطلقاً  
 والستة والثلاثون \* وقسم لا يكون الميت فيه الا انثى وهو عول الستة لغير  
 السبعة وقسم يجوز فيه الامر ان وهو ما عدا ذلك والله اعلم \*

❀ باب ❀ اي هذا باب ❀ في ❀ بيان ❀ التماثل والتداخل والتوافق  
 والتباين ❀ بين العددين

وهي النسب الاربعة والمفاعلة في التداخل ليست على بابها ويقال ايضاً  
 للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان وللتوافقيين المشتركان  
 وللمتباينين المختلفان فكل عدد من قرضاً لابد ان يكون بينها نسبة من  
 هذه الاربعة \* وطريقة استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين  
 ما عدا التماثل تعرف باوجه \* منها طريقة الحل ومنها طريقة القسمة ومنها طريقة  
 الطرح وهي المشهورة وهي التي ذكرها لمؤلف رحمه الله هنا فقال ❀ فاما  
 التماثل فانه يكون عدداً من المتماثلين مثل عدد الاخر ❀ والعلم بذلك بدعي



لا يحتاج في معرفته الى طريق ❀ فيكتفى باحدهما ❀ عند الحاجة الى ذلك  
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما ياتي ❀ و❀ يعرف ❀ التد اخل بان ❀  
 تطرح الاصغر من الاكبر و❀ يفنى الاكثر بالاقل ❀ في ❀ مرتين فاكتر  
 كثلاثة مع ستة ❀ فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فنيت  
 ❀ او ❀ ثلاثة مع ❀ تسعة ❀ فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات  
 فنيت كذلك ❀ و❀ كاربعة مع اربعة وعشرين فان الاربعة تفنى الاربعة والعشرين  
 في ست مرات ❀ فيكتفى ❀ من المتداخلين عند الحاجة ❀ بالاكبر ❀  
 منها ❀ و❀ يعرف ❀ التوافق بان يريد اكثر من واحد اذا حط من  
 الاكثر بقدر الاقل ثم يفنى ❀ الاصغر ❀ بحط اخر ❀ وهو طرح البقية  
 منه و❀ يفنى الاكبر ضرورة ❀ كاربعة وستة ❀ وذلك ❀ لان الاربعة  
 لا تفنى السنة ❀ اذا طرحتها منها ❀ بل يبقى منها ❀ اى الستة ❀ اثنان فاذا  
 حطت الاربعة ❀ وهي اصغر العددين ❀ بالاثنتين ❀ وهي بقية الاكبر  
 ❀ اثنان ❀ وكعشرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت العشرة من الخمسة  
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية وهي الخمسة من العشرة وهي  
 الاصغر افنته ❀ وقد لا يفنى الا بحط ثالث وهو طرح بقية الاصغر اذ لم تفنه  
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما في تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت  
 التسعة من الاربعة والعشرين مرتين بقيت ستة فاذا طرحت الستة وهي  
 بقية الاكبر من التسعة لم تفنها بل تبقى ثلاثة فتحطها من البقية الاولى فنفيها ❀  
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يفنى اوقاهما الاكثر ولكن يفنيها  
 عدد ثالث غير الواحد او ثلثا انه عدد كالمثالة السابقة ❀ وكالثانية مع العشرين

فان الثمانية لا تثنى العشرين لكن تثنى مائة الاربعة فهما متوافقان بالربع \* ثم  
 المتوافق المتبر في هذه الصناعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد يثنى بها اذا  
 تعدد المثنى لها لكون وفقه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعة والاثني  
 ايضا يثنىان الثمانية ويثنىان العشرين لكن ربع الشئ اقل من نصفه وحسابه  
 اسهل \* الا ترى ان بين الاثني عشر والثمانية عشر توافق من وجوه متعددة اذ هو  
 بينهما بالنصف والثلث والسادس الا ان العبرة لسهولة الحساب بتوافقهما في  
 السادس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم ❖ و  
 يعرف التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه بالاقل ❖ على الطريقة  
 المارة في التوافق خمسة وستة وهو ظاهر \* وكثمانية وخمسة عشر فانك  
 اذ طرحت الاصغر وهو الثمانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا  
 طرحت السبعة من الثمانية فضل واحد وهكذا في غيرها \* والوجه في انحصار  
 النسب بين الاعداد في النسب الاربع انك اذا نسبت عددا الى اخر فان  
 ساواه فتماثلان \* والا فان كان الاقل مقنيا للاكثر فتمتد اخلاان \* وان لم يكن  
 مقنيا له فاما ان يثنى مائة غير الواحد فهما متوافقان \* او لا يثنى مائة غير الواحد  
 فمتباينان \* وهذه النسب الاربع تأتي في مخارج الفروض ❖ السابق  
 بيانها ❖ وهي تأصيل المسائل ❖ اذ مخرج الفرض او الفروض هو اصل المسئلة  
 فهما بمعنى واحد كما مر ❖ و تأتي ❖ في تصحيحها ❖ اى المسائل كما سيأتي  
 ان شاء الله تعالى ❖ فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين تماثل المخرج  
 كنصف ونصف في مسألة زوج و ❖ اخت ❖ شقيقة ❖ اولاب ولايتاني التماثل  
 بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر ❖ ففى من اثني ❖ اكفاء



بأحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الأعمال الآتية ❦ وكذلك ثلث وثلثان  
 كشقيقتين واختين لأم ❦ فهي من ثلاثة اكتفاء بأحدهما كذلك ❦ والتداخل ❦  
 في التاصيل ❦ إذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج و❦ لكن ❦ مخرج  
 أكبرهما مثل أقلهما مرتين أو أكثر ❦ بأن يفنى الأكبر بخط الأصغر منه كما  
 مر ❦ كسدس وثلث في مسألة أم وأخ لأم وعم ❦ فاصل المسألة أكبرهما وهو  
 الستة ❦ اكتفاء به عن الأصغر ❦ وكثمن ونصف في مسألة زوجة وبنت وأخ لبئر  
 أم ❦ والتوافق ❦ في التاصيل ❦ أن يتوافق المخرجان في جزء من الأجزاء كسدس  
 وثلث في مسألة أم وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف ❦ لما علم من القاعدة  
 ❦ لأن الستة نصفها ثلاثة ❦ وهي وفقة ❦ فتضرب في ❦ كامل ❦ الثمانية فيكون  
 أصل المسألة ❦ ما تحصل منه وهو ❦ أربعة وعشرون ❦ أو تضرب وفق الثمانية  
 وهو الأربعة في كامل الستة تحصل منه الأربعة والعشرون أيضا ❦ ومثلها ربع  
 وسدس كزوجة وجدة وعم فاصلها اثني عشر للتوافق ❦ بالنصف ❦ أيضا ❦  
 وطريقة العمل واضحة ❦ والتباين ❦ في التاصيل ❦ أن لا يتوافق المخرجان في جزء  
 من الأجزاء كثلث وربع في مسألة زوجة وأم وعم فاصلها من اثني عشر ❦ لأنها  
 الحاصل ❦ بضرب أحد المخرجين في الآخر كثلاثة في أربعة وعكسه ❦ وهو ضرب  
 أربعة في ثلاثة ❦ وقد مر في الكلام على الخارج من أمثلة ما ذا اجتمعت في المسألة  
 فروض متعددة مختلفة الخارج ما يعني عن الإعادة هنا والله أعلم ❦

❦ باب ❦ أي هذا باب ❦ في ❦ بيان طريقة ❦ تصحيح المسائل ❦  
 الفرضية والتصحيح تفصيل من الصحة وهي لغة ضد السقم ❦ واصطلاحا هو تحصيل  
 أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو

شركة من غير كسر  $\text{✽}$  اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر  
 كزوج وثلاثة تبين فذاك واضح غني عن العمل  $\text{✽}$  لا نقسمها عليهم لكل واحد  
 واحد  $\text{✽}$  وان انكسرت السهام  $\text{✽}$  على صنف او اكثر فلا بد حينئذ من التصحيح  
 بالمعنى الذي ذكرناه فان كان الانكسار  $\text{✽}$  على صنف  $\text{✽}$  واحد فقط وبعبر  
 عنه بالحزب وبالطائفة وبالزوج وبالجنس وبالحيز وبغيرها ويتصور وقوعه  
 في الاصول التسعة  $\text{✽}$  فبولت سهامه  $\text{✽}$  من اصل المسألة  $\text{✽}$  بعد د  $\text{✽}$  اي بعد  
 الرؤس  $\text{✽}$  فاما ان يتباينا او يتوافقا  $\text{✽}$  ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس  
 في النسبين المذكورين انه ان مائل السهام الرؤس فهي منقسمة فلا حاجة الى  
 العمل وان تداخلا وكانت السهام لاكثر فيكذلك وان كانت السهام الاقل  
 فهو داخل في التوافق اذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفق اخصر  $\text{✽}$  فان  
 تباین السهام والرؤس ضرب عددها  $\text{✽}$  اي الرؤس  $\text{✽}$  في اصل المسألة  $\text{✽}$   
 فقط ان لم تعل وفيها  $\text{✽}$  يعولها ان عالت ومنه  $\text{✽}$  اي من مسطح ضرب عدد  
 الرؤس في اصل المسألة  $\text{✽}$  تصح  $\text{✽}$  المسألة  $\text{✽}$  كزوجة واخوين  $\text{✽}$  لغير ام المسئلة  
 من مخرج الربع اربعة للزوجة واحد  $\text{✽}$  لهما ثلاثة  $\text{✽}$  تباین عددهما  $\text{✽}$  تضرب  
 اثنين عدد هما في  $\text{✽}$  اربعة  $\text{✽}$  اصل المسألة تبلغ ثمانية ومنها تصح  $\text{✽}$  للزوجة اثنان  
 ولكل منها ثلاثة  $\text{✽}$  وكزوج وخمس اخوات  $\text{✽}$  لغير ام المسألة من سبعة عائلة للزوج  
 ثلاثة  $\text{✽}$  هن اربعة لا تصح  $\text{✽}$  قسمتها عليهن للمباينة  $\text{✽}$  تضرب عدد هن  $\text{✽}$   
 وهو  $\text{✽}$  خمسة في  $\text{✽}$  اصل المسألة يعولها  $\text{✽}$  سبعة تبلغ  $\text{✽}$  بذلك  $\text{✽}$  خمسة وثلاثين  
 ومنها تصح  $\text{✽}$  للزوج منها ثلاثة فيما ضربت فيه المسألة وهو خمسة خمسة عشر  
 وللأخوات اربعة في خمسة عشر ون لكل واحدة اربعة  $\text{✽}$  وان توافقا  $\text{✽}$



اى روس الصنف وسهامه في جزء من الاجزاء والمعتبر اقلها كما ضرب  
 وفق عدد الصنف في ❦ اصل ❦ المسألة ❦ فقطان لم تعل وفيه ❦ بعولها ان  
 عالت فما بلغ ❦ بذلك الضرب ❦ صحت منه ❦ المسألة ❦ كام واربعة اعام ❦  
 المسألة من مخرج الثلث ثلاثة للام سهم و❦ لهم سها بن يوافقان عدد دم بالنصف  
 فتضرب ❦ وفق عدد دهما ❦ اثنين في ❦ اصل المسألة ❦ ثلاثة تبلغ ❦ بذلك  
 ❦ ستة ومنها تصح ❦ فلام واحد في اثنين باثنين ولهم اثنان في اثنين باربعة  
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة للام سدسها واحد وبقي للبنين  
 خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دم بالخمس تضرب خمسم اثنين في اصلها  
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح ❦ وكزوج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر ❦  
 لاجتماع السدس والربع فيها ❦ وتعمل ❦ بمثل ربعها ❦ الى خمسة عشر ❦  
 للزوج ربع عائل ثلاثة ولكل من الابوين سدس عائل اثنان و❦ للبنات ❦  
 لثان عائلان ❦ ثمانية ❦ لا تنقسم عليهن لكن ❦ توافق عدد دهن بالنصف  
 فتضرب نصفهن ❦ اى نصف عدد دهن وهو ❦ ثلاثة في ❦ اصل المسألة بعولها  
 وهو ❦ خمسة عشر تبلغ ❦ بذلك ❦ خمسة واربعين ومنها تصح ❦ للزوج  
 ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولكل من الابوين اثنان في ثلاثة بستة وللبنات ثمانية في  
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة ❦ وكزوجة وثمان اخوات لام وثمان  
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثلث وتعمل الى خمسة عشر  
 للزوجة الربع عائل ثلاثة وللأخوات للاب لثان عائلين ثمانية وللأخوات  
 للام الثلث عائل اربعة لا تنقسم عليهن وتوافق عدد دهن بالربع تضرب ربع  
 عدد دهن وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمة

غير خافية ❖ والعدول عن نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق  
 للاختصار كما مرقرياً ❖ ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل  
 حالة كون الانكسار فيها على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا  
 كان الانكسار على اكثر من صنف فقال ❖ واذا كان الانكسار على صنفين  
 او ❖ على ❖ ثلاثة ❖ من الاصناف وهذا مما يتاتي عند الائمة الاربعة ❖ او ❖  
 على ❖ اربعة ❖ من الاصناف وهذا لا يتصور عند المالكية لانهم لا يورثون  
 اكثر من جدتين ام الام وامها تها وام الاب وامها تها ولا يجتمع اربعة اصناف  
 متعددة الا في اصل اثني عشر واربعة وعشرين ونصيب الجدتين من كل  
 منها منقسم عليهما ❖ ولا يزيد على ذلك ❖ اي ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض  
 لافي الوصايا والمناسخات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع المذكور  
 والاثاث من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف  
 فقط ❖ فتتظر ❖ ايها الفرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف  
 بنظرين ❖ النظر الاول ان نظريين كل فريق وسهامه بالتوافق والتباين ❖  
 كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد ❖ فتحفظ الوفاق ❖  
 من الرؤس ❖ في الموافقة وتحفظ الكل ❖ اي كل الرؤس ❖ في المبانية ❖ فهذا  
 هو النظر الاول ❖ ثم ❖ النظر الثاني هو ان ❖ تنظر ❖ بعد ذلك ❖ بين المحفوظين  
 او المحفوظات بالنسب الاربع ❖ الماريانيها ❖ وهي التماثل والتداخل والتوافق  
 والتباين فان ❖ كان الانكسار على فريقين ويتصور وقوعه في الاصول  
 التسعة ماعد اصل اثنين و ❖ تماثل عدد الرؤس ❖ من كل فريق ❖ ضرب  
 احدها ❖ اكتفاء به عن الآخر كما هي القاعدة ❖ في اصل المسألة بعولها ان



عالت **و ما بلغ صحت منه** **و ان تعدا خلا ضربا** **اكثرهما في اصل المسألة**  
**يعولها ان كان عول** **و ما بلغ صحت منه كذلك** **و ان توافقا ضرب وفق**  
**احدهما في** **كامل** **الاخر** **اولا** **ثم يضرب** **الحاصل** **من ضرب**  
**الوفق في الكامل** **في اصل المسألة** **فما بلغ فهو التصحيح** **و ان تباينا ضرب**  
**احدهما في جميع الاخر** **اولا** **ثم يضرب** **الحاصل** **من ضرب الكل**  
**في الكل** **في اصل المسألة** **فما بلغ صحت منه** **المسألة** **ويسمى المضروب في**  
**اصل** **المسألة** **جزء النهم** **اي حظ السهم الواحد من اصل المسألة** **وهو وجه**  
**تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه** **وهو اصل المسألة** **ولو عا تلابس**  
**سهما والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزءا** **فذلك قيل له جزء**  
**السهم** **واعلم ان للمحققين بالنظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال اما ان**  
**يثم ثلاثا واما ان يتد اخلا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة**  
**ثلاث مسائل وفي اما ان ثباين سهام الفريقين رؤسهما واما ان توافقهما واما ان**  
**ثباين فريقا وتوافق الاخر فهذه اثني عشرة مسألة بضرب ثلاثة في اربعة**  
**ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا**  
**ولذلك امثلة ذكرها** **وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن العلامة سبط**  
**المارديني احد عشر مثالا للمسائل المذكورة ومن ذكر الصورة التي اغفلها في**  
**محلها قال** **قال العلامة** **بدر الدين محمد** **سبط المارديني** **رحمه الله تعالى**  
**في شرحه على متن المنظومة الرحبية** **في ذكر الانكسار على فريقين فالمحفوظان**  
**المتماثلان كام وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام** **هذا مثال للمائة المحفوظين مع**  
**مباينة كل من الفريقين لسهامه لان الاخوة سهران وهم خمسة وللاعمام ثلاثة**

اسهم وهم خمسة كذلك  $\text{او} \text{كام}$  وخمسة اخوة لام  $\text{او}$  وخمسة عشر عما  $\text{هذا}$   
 مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامه وهم الاخوة للام  
 وموافقة الاخر لها وهم الاعام  $\text{وكام}$  وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عما  $\text{هذا}$   
 هذا مثال للمائلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فروس الاخوة  
 للام موافقة لسهامهم بالنصف ورؤس الاعام موافقة لسهامهم بالثلث والمحفوظان  
 خمسة وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستة  $\text{جزء}$   
 سهمها خمسة في الصور الثلاث  $\text{لتمائل المحفوظين في كل منها وتصح}$   
 بضرب احد المحفوظين في اصل المسألة  $\text{من ثلاثين}$  والقسمة في الكل  
 واضحة  $\text{والمحفوظان المتناهيان اي المتداخلان كام واربعة}$   
 اخوة لام واربعة اعام  $\text{هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين}$   
 لسهامه وهم الاخوة للام ومباينة الاخر لها وهم الاعام والمحفوظان فيها اثنان  
 واربعة  $\text{او كام واربعة اخوة لام واثنى عشر عما هذا مثال}$   
 لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فموافقة الاخوة للام  
 لسهامهم بالنصف وموافقة الاعام لسهامهم بالثلث والمحفوظان كذلك اثنان  
 واربعة اصل كل من المسألتين ستة  $\text{جزء سهم كل منهما اربعة اكتفاء}$   
 بالا كبر  $\text{ويصحان بضرب الاربعة في اصل المسألة من اربعة وعشرين}$   
 والقسمة واضحة  $\text{ولم يذكر هنا مثالا لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من}$   
 الفريقين لسهامه فمن صورده ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعام للاخوة  
 للام اثنان مباينة لرو سهم وللاعام ثلاثة مباينة لرو سهم فالمحفوظان خمسة  
 رؤس الاخوة للام وعشرة رؤس الاعام وهما متداخلان وجزء السهم



أكبرهما وهو العشرة وتصح بضربه في الستة من ستين والقسمة واضحة كذلك ❖  
وبهذه الصورة مكملت مسائل الحال الثاني ❖ والمحفوظان ❖ المتوافقان  
كام وخمسة عشر اخالام وعشرة اعام ❖ هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة  
كل من الصنفين لسهامه لان سهام الاخوة للام اثنان تباين رؤسهم وسهام  
الاعام ثلاثة تباين رؤسهم والمحفوظات متوافقان بالخمسة ❖ او ❖  
كام وخمسة عشر اخالام ❖ ثلاثين عا ❖ هذا مثال لتوافق المحفوظين مع  
مباينة احد الفريقين للسهام وهو رؤس الاخوة للام وموافقة الاخر لها بالثلاث  
وهو رؤس الاعام والمحفوظان متوافقان بالخمسة كذلك ❖ و كام وثلاثين  
اخالام وعشرة اعام ❖ هذا مثال اخر لتوافق المحفوظين مع مباينة احد الفريقين  
للسهام وموافقة الاخر لها والمحفوظان فيه متوافقان بالخمسة كذلك ❖ او ❖  
كام وثلاثين اخالام ❖ ثلاثين عا ❖ هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة  
كل من الفريقين لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم بالتصنيف  
وموافقة رؤس الاعام لسهامهم بالثلاث ❖ والمحفوظان متوافقان بالخمسة ❖  
فهذه مسائل الحال الثالث واصل كل منها ستة ❖ جزء سهم كل صورة منها  
ثلاثون ونصح ❖ كل واحدة منها بضرب الثلاثين في الستة ❖ من مائة وثمانين ❖  
والقسمة في الكل واضحة ❖ والمحفوظان ❖ المتباينان كام وثلاثة اخوة لام  
وعمين ❖ هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لان  
سهام الاخوة للام اثنان تباين رؤسهم وسهام العمين ثلاثة تباينها والمحفوظان  
وهما ثلاثة واثنان متباينان ❖ او ❖ كام وثلاثة اخوة لام ❖ ستة اعام ❖ هذا  
مثال لتباين المحفوظين مع مباينة احد المحفوظين لسهامه وهم الاخوة للام

وموافقة الاخر لها وهم الاعمام والمحفوظان وهما ثلاثة واثنان متباينان ❀ وكم  
 وستة اخوة لام وعمين ❀ هذا مثال اخر لتباين المحفوظين مع مباينة احد  
 الصنفين لساها وهما العمان وموافقة الاخر وهم الاخوة للام والمحفوظان  
 متباينان كذا لك ❀ او ❀ كام وستة اخوة لام ❀ وستة اعمام ❀ هذا مثال لتباين  
 المحفوظين مع موافقة كل فريق لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم  
 بالثلث وموافقة الاعمام لسهامهم بالنصف والمحفوظان وهما ثلاثة واثنان  
 متباينان فهذه مسائل الحال الرابع واصل كل منها ستة و ❀ جزء سهم كل  
 منها ستة ❀ كذا لك لانه الحاصل من ضرب احد المحفوظين في الاخر ❀ اذا  
 عرفت ما تقدم واردة القسمة بين ذوى الحقوق ❀ فاقسم في كل صورة ❀  
 من جميع المسائل السابقة ❀ ما صحت منه ❀ تلك ❀ المسألة ❀ كما تقدم بيانه  
 ❀ على الورثة ❀ واعط كل واحد نصيبه منها صحيحا ❀ وقد ذكر القرضيون  
 لمعرفة ذلك طرقاً سياً في بعضها قريبا واسهلها هي ❀ بان تضرب جزء سهم  
 المسألة ❀ التي تريد قسمتها ❀ في نصيب كل فريق من اصل ❀ تلك ❀ المسألة  
 وتقسم ❀ بعد ذلك ❀ الحاصل ❀ من ضرب نصيب ذلك الفريق في اصلها  
 ❀ على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح ❀  
 صحيحاً وبه يتم العمل والله اعلم ❀ فائدة ❀ مدار معرفة قسمة المسائل  
 بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح على الاعداد الاربعة  
 المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التي نسبة اولها الى ثانيها كنسبة ثالثها الى  
 رابعها كاثني واربعة وثلاثة وستة ويلزمها مساواة مسطح الطرفين لمسطح  
 الوسطين كما برهن عليه ❀ فاذا جهل احدها امكن ان يستخرج من باقية

الار

ا



وهي كما علمت هنا أربعة واحد منها مجهول \* أحد هاء عدد رؤس الصنف  
وهو معلوم \* ثانيها نصيب الصنف من الاصل وهو معلوم \* ثالثها جزء  
السهم وهو معلوم \* رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح  
وهو مجهول \* وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلذلك في استخراج المجهول  
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه \* منها وهو الاشهر ما ذكره  
المؤلف وذلك بان تضرب احد الوسطين في الاخر وهما نصيب الصنف  
من الاصل وجزء السهم ويلزم ان مسطحها هو مسطح الطرفين وهما عدد  
الرؤس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقر استواء المسطحين فاقسم  
مسطح الوسطين على عدد الرؤس يخرج نصيب كل واحد من جملة  
التصحيح \* مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاد  
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للمباينة وتصح من سبع مائة  
وعشرين \* فاذا اردت قسمة المصحح فاضرب نصيب الزوجات من الاصل  
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤس  
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون \* واضرب نصيب  
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربع مائة وثمانون فاقسمها على عدد  
الحصول لكل واحدة ستة وتسعون \* واضرب نصيب الاعمام وهو واحد  
في الستين يستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد دم  
يحصل لكل واحد عشرون \* ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون  
في المثال على عدد الزوجات الاربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر  
ثم تضرب ما نكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الاصل وهو ثلاثة

يحصل المطلوب وهو الخمسة والاربعون \* ولك ايضا ان تقسم نصيب الصنف  
على عدده ثم تضرب الخارج منه للواحد في جزء السهم وحاصله هو نصيب  
الواحد من ذلك الصنف من التصحيح \* ففي المثال تقسم نصيب الزوجات  
الاربعة وهو الثلاثة على عددهن يخرج لكل واحدة ثلاثة ارباع الواحد  
فتضرب ذلك في جزء السهم وهو الستون يحصل المطلوب وهو خمسة  
واربعون \* وهكذا العمل في الاعمام والاخوات \* وهناك اوجه اخر  
مذكورة في المطولات \* وهذا كله حيث كان الصنف اكثر من واحد  
واما اذا كان واحدا فانه يضرب جزء السهم في سهامه وما يحصل فهو له \*  
واختبار صحة القسمة بجمع الانصبا ومقابلة مجموعها بالمصحح فان ساواه صحت  
والا فاعد العمل والله اعلم \* ولتوهم الى شرح كلام المؤلف فنقول لما  
فرغ من بيان العمل في التصحيح حيث كان الانكسار على فريق او فريقين شرع  
يبين طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من فريقين فقال \* وان وقع  
الانكسار على ثلاث فرق \* ولا يقع الا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل  
سنة وثلاثين \* وذلك لان اصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الا على فريق  
واحد كما سبق واصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين واصل اربعة وثمانية اكثر  
ما يتصور فيها ثلاث فرق منها صاحب نصف ولا يتعدد واصل ثمانية عشر انما  
يتعدد فيه الجذات والاخوة \* او وقع الانكسار \* على اربع فرق \*  
ولا يقع الا في اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل كما سيأتي  
فللفرضيين في ذلك نظر ان كما سبق في الانكسار على فريقين \* وقد ذكرها  
المؤلف رحمه الله هنا ايضا بقوله \* فانظر \* اولا \* بين كل فريق وسهامه واحفظ



حد دوس كل الفريق المباين \* لسهامه \* و \* احفظ ايضا \* وفق دوس  
 الفريق الموافق \* لسهامه \* ثم انظر \* بعد ذلك \* بين المحفوظات فان  
 كانت كلهما متماثلة فاحدهما \* هو \* جزء السهم وان كانت \* كلهما \* متداخلة  
 فاكثرها \* هو \* جزء السهم وان كانت \* كلهما \* متباينة فاضرب بعضهما في  
 بعض والحاصل \* بذلك \* الضرب هو \* جزء السهم وان كانت كلهما متوافقة  
 او متخلفة \* ففي تحصيل ما تصح منه طرق \* اشهرها واسهلها طريق الكوفيين  
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا واذا اردت العمل بتلك الطريقة \* فانظري في  
 معقولين منها \* من وفقين او كاملين او كامل ووفق \* وخذ \* ليحصل لك اقل  
 عدد ينقسم عليهما \* احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب  
 احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في جميعه ان تباينا \* كما تقدم \* ثم انظري بين  
 ما اخذته \* وهو اقل عدد ينقسم على المحفوظين الاولين \* وبين محفوظ ثالث \*  
 من وفق او كل \* وخذ \* كذلك \* احدهما ان تماثلا او اكثرهما ان تداخلا  
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا وفي كله \* ان تباينا  
 \* على ما سبق \* من العمل في المحفوظين الاولين \* فالماخوذ ثانيا هو جزء  
 سهم المسألة ان كانت المحفوظات ثلاثة \* فاختر به في اصل المسألة او في  
 مبلغها بالعلول ان عالت فما بلغ فممنه تصح المسألة \* فان كانت \* المحفوظات  
 \* اربعة \* لكون الانكسار على اربع فرق \* فانظر \* ايضا \* بين ما اخذته  
 ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ \* كذلك \* احدهما ان تماثلا او اكثرهما \*  
 ان تداخلا \* او مضروب احدهما في وفق الاخر \* ان توافقا \* او في كله \*  
 ان تباينا \* فهو \* اي الماخوذ ثالثا \* جزء سهم المسألة فاضربه في اصل

المسألة \* بعولها ان كان \* كما تقدم \* وما بلغ فهو الصحيح \* فهذه طريقة الكوفيين  
 في استخراج اقل عدد ينقسم على عددين او اعداد وهي شاملة للانكسار على ثلاث  
 فرق واربع وازيد منها لتصور وقوعه في الفرائض \* وللبصريين طريقة  
 حسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها  
 اثنتي عشرة ويختارون وقف الاكبر منها لما ياتي \* ثم تقابل بين الموقوف وبين  
 مائرها وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط  
 منها المائل والمد اخل وتثبت جميع المباين ووفق الموافق ثم تنظر فيما اثبتته  
 فان كان اكثر من عددين وقفت احدها ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقية  
 وعملت كما سبق من اسقاط المائل والمد اخل واثبات كل المباين وراجع  
 الموافق ثم انظر فيما اثبتته ايضا ووقف واحدا منها ان كانت ثلاثة فاكثروها هكذا  
 الى ان ينتهي المثبت الى عدد ينقسم على كل منها واضربه  
 في الموقوفات واحدا بعد واحد او في مسطحها من غير نظر الى نسبة فما كان فهو  
 المطلوب او ينتهي المثبت الى عدد واحد فاضربه في الموقوفات كذلك يحصل  
 المطلوب \* واعلم انهم اختاروا وقف الاكبر لانه يؤدي غالبا الى تقليل  
 اوقاف غيره فيكون اقرب لغرض الاختصار في الضرب وتسهيل العمل  
 بخلاف وقف غيره \* الا ترى انه لو كان معنا سبعون وخمسون وثلاثون  
 واربعة وقفنا السبعين لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثة واثنين ولو وقفنا  
 الاربعة لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثين وخمسة وعشرين وخمسة عشر  
 ولا شك ان الرواجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين  
 خصر واسهل من الرواجع الاخر وضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما



بينها من النسب مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عدد ينقسم على  
 اثنين وثلاثة واربع وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف  
 احدها وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة  
 داخلين فيها فاسقطهما والاربعة والستة والثمانية توافقها بالنصف فاثبت وفق  
 الاربعة اثنين وفق الستة ثلاثة وفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة والتسعة  
 ثمانية فاثبتها فالمثبتات اثنان وثلاثان واربع وسبعة وتسعة فاذا وقفت احدها  
 وليكن التسعة رايت كلام من الثلاثين داخلا فيها فاسقطها والاثنين  
 والاربعة والسبعة تباينها فاثبتها فالمثبتات اثنان واربع وسبعة فوقف السبعة  
 وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة فتجد هما يباينانها فاثبتهما ثم انظر بين الاثنين  
 والاربعة تجد هما متداخلين فاكتف باكثرهما وهو الاربعة ثم اضربها في  
 الموقوفات معك واحد ابعد واحد وهي السبعة والتسعة والعشرة يحصل  
 القان وخمسمائة وعشرون وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين  
 وعلى هذا المثال فقس \* واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون  
 مسألة وطريقا ذكرها محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تباين السهام الفرق  
 الثلاثة او توافقا فريقتين وتباين الاخر او تباين فريقتين وتوافق  
 الاخر فهذه اربعة احوال \* وفي كل حال منها اما ان تماثل المثبتات  
 او تتداخل او تتوافق او تباين او تماثل اثنتان ويدخلها الثالث  
 او يوافقهما او يباينهما او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما  
 ومحال ان يماثلهما او يتوافق منها اثنان ويدخلها الثالث او يباينهما ومحال  
 ان يماثلهما او تباين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يدخلها بمعنى ان كلامهما

داخل فيه اوانه داخل في احد هلالا في كل منهما ومحال ان يماثلها \*  
وسبب عدم مماثلة الثالث للمتد اخلين والمتواقفين والمتباينين التفاضل  
بين العددين لان مماثلة العدد بين المختلفين محال \* ولو لا هذا لكانت  
المسائل اربعا وستين من ضرب ستة عشر في اربعة فهذه ثلاثة عشر \*  
والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبرنا القول وعدمه  
كانت مائة واربعين \* ولتقتصر هنا تبعا لكثير من الفرضيين على ذكر امثلة  
ستة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان  
تماثل او تتد اخل او تتوافق او تتباين فقط \* فهذه احوال اربعة بقطع النظر  
عن اختلافها وفي كل حال منها اما ان تبين السهام الزوايا او تتوافقها او تتباين  
فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فهذه اربعة في اربعة تبلغ  
ستة عشر \* وقد ذكر المؤلف رحمه الله لحالة تماثل المحفوظات وحالة تد اخلها  
وحالة توافقها مثالا مثالا \* وحالة تباينها مثالين كما ستر اها ولنكمل امثلة  
باقي الطرق الستة عشر تيمنا للفائدة وتمرينا للمتعلين ونكل باقي الاثنتين والخمسين  
الى الضابط السابق \* فالحال الاول من الاربعة تماثل المحفوظات \* قال  
المؤلف رحمه الله \* فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة  
اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل \* بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل فريق لسهامه  
\* وتصح \* بضر به في اصلها وهو ستة \* من ثلاثين \* ولو خلف زوجة  
واربع جدات وثمانى اخوات لام وستة عشر اختلافا فاصلها اثنا عشر  
وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك بين المحفوظات  
مع موافقة كل فريق لسهامه وتصح من اربعة وثلاثين \* ولو خلف جدتين



واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها اثنان للتماثل كذا لك  
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاعمام والاخوة للام ومباينة  
 الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من اثني عشر \* ولو خلف ثلاث جدات  
 وثلاثة اخوة لام وتسعة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمماثلة بين  
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام وموافقة  
 الاخر لها وهم الاعمام وتصح من ثمانية عشر \* فهذه الاربع المارة مسائل  
 الحال الاول ❀ وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشرين  
 عما فجزء سهمها عشرون للتداخل ❀ بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل  
 فريق لسهامه ❀ وتصح ❀ بضرب جزء السهم في الستة اصلها ❀ من مائة  
 وعشرين ❀ وان خلف زوجة واربع جدات وستة عشر اخلا لام واربع  
 وسنين اختلا بفاصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية  
 للتداخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق  
 لسهامه وتصح من مائة وستة وثلاثين \* ولو خلف ثلاث جدات وتسعة  
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر لتداخل  
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام  
 وموافقة الاخر وهم الاعمام وتصح من مائة وثمانية \* ولو خلف جدتين  
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية  
 لتداخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة للام  
 والاعمام ومباينة الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من ثمانية واربعين \*  
 وهذه الاربع هي مسائل الحال الثاني ❀ او خلف عشر جدات

وخمسة عشر اخالام وخمسة وعشر بن عمافجز سهمها مائة وخمسون للتوافق  
 بين الروس \* من كل فريق وهي المحفوظات الثلاثة \* بالحس \* مع  
 مياينة كل فريق لسها مه \* فوق الجدات اثنان ووفق الاخوة للام  
 ثلاثة ووفق الاعام خمسة والحاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة  
 ثم عسطنها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون \* وتصع من  
 تسعائة \* ولو خلف زوجة واثنى عشر جدة واثنين و ثلاثين اخالام  
 وثمانين اخالاب اصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها  
 مائة وعشرون للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق  
 لسها مه \* فوق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات  
 للاب عشرة وهذه الرواجع كلها متوافقة و اقل عدد ينقسم عليها مائة  
 وعشرون وتصع بضربه في اصل المسالة من الفين واربعين \* ولو خلف  
 اربع جدات واثنى عشر اخالام و ثلاثين عمافصلها ستة وجزء سهمها ستون  
 للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسها مه و هما الاخوة  
 للام والاعام ومباينة الاخر لها وهو الجدات \* فوق الاخوة للام ستة  
 ووفق الاعام عشرة ورؤس الجدات اربعة و اقل عدد ينقسم عليها  
 ستون وتصع بضربه في الاصل من ثلثائة وستين \* ولو خلف ست جدات  
 و ثمانية اخوة لام وعشرة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستون للموافقة بين  
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسها مه و هما الجدات والاعام  
 و موافقة الاخر لها وهو الاخوة للام فالمحفوظات رؤس الجدات ستة  
 ورؤس الاعام عشرة ووفق الاخوة للام اربعة و اقل عدد ينقسم عليها



ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتى قبلها \* وهذه  
 الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث \* ولو خلف جد ثين وثلاثة اخوة  
 لام وخمسة اعمام او \* خلف \* جد ثين وستة اخوة لام وخمسة عشر عما  
 فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات \* في الاولى مع  
 مباينة كل فريق لسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد  
 ينقسم عليها ثلاثون \* وتصح \* بضربه في اصل المسألة \* من مائة وثمانين \*  
 ولتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام  
 والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجد ثان وجزء سهمها ونصيبها كالتى قبلها  
 كما ذكره المؤلف \* ولو خلف جد ثين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء  
 سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما  
 وهما الجد ثان والاخوة للام وموافقة الاخر لها هو الاعمام فالمحفوظات  
 اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون وتصح بضربه  
 في الاصل من مائة وثمانين كالتين قبها \* ولو خلف زوجة وست جدات  
 وعشراخوات لام واربع عشراخت لاب اصلها اثنا عشر وتعود الى سبعة  
 عشر وجزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل  
 منها لسهامه فراجع الجدات ثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع  
 الاخوات للاب سبعة وكلها متباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة  
 وتصح بضربه في الاصل من الف وسبعائة وخمسة وثمانين \* وهذه  
 الاربع هي مسائل الحال الرابع والقسمة في جميع المسائل المذكورة  
 واضحة لا تنبغي الاطالة بها \* ولما فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما  
 سترها \* واعلم اولاً ان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كما قد مناه الا في  
 اصل اثني عشر مطلقاً وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل \* اما ما امتنع  
 فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتناعه فيها على  
 اربع بالضرورة \* واما اصل ستة فلا نه متى اجتمع فيه اكثر من  
 ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحداً \*  
 واما اصل ستة وثلاثين فانما يتعد فيه الزوجات والجداً والاخوات  
 والاخوة واما الجد فلا يكون الا واحداً كما تقدم \* ومساألة باعتبار النسبتين  
 بين السهام والرؤس و باعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات  
 ثباغ خمساً وتسعين مسألة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في القرائض والمتمتع  
 منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول \* ومن اراد الاطلاع على ذلك  
 فعليه بالمطولات \* و دونك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستوراً  
 للعمل في نظائره \* قال المؤلف رحمه الله \* ولو خلف اربع زوجات وثمان  
 جدات وسنة عشر اخالام واربعة اعمام فاصلها اثنا عشر \* لاجتماع الاربعة مع  
 السدس فيها \* ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة لتماثل  
 المحفوظات \* الاربعة مع مباينة فرقتين لسهامها وموافقة الاخرين لها  
 \* وتصح \* بضرب احد المحفوظات في اصل المسئلة \* من ثمانية واربعين \*  
 والقسمة واضحة \* ولو خلف اربع زوجات واربع جدات واثنين وثلاثين  
 اخالام ومائة وثمانية وعشرين اختالاب فاصلها من اثني عشر وتقول الى  
 سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر لتدخل المحفوظات الاربعة مع كون كل



فريق غير الزوجات توافق سهامه وتصح بضرب اكثر المحفوظات في اصلها  
من مائتين واثنين وسبعين \* ولو خلف اربع زوجات واثنى عشرة جدة  
واربعين اخالام ومائة واربع واربعين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتعمل  
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل  
فريق غير الزوجات توافق سهامه فرواجعها المحفوظات ستة وعشرة وثمانية  
عشر وهي مع الاربعة عدد الزوجات متوافقة وقل عدد ينقسم عليها هو مائة  
وثمانون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثة الاف وستين \* ولو خلف زوجتين  
وست جدات وعشرة اخوة \* لام \* وسبعة اعمام لكان \* اصلها اثني عشر  
لاجتماع الربع والسدس فيها وكان \* جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين  
المحفوظات \* لكن مع موافقة فريقين لسهامهما ومباينة الاخرين لها فالمحفوظات  
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الام خمسة  
وعدد الاعمام سبعة وقل عدد ينقسم عليها مائتان وعشرة \* وصحت \*  
بضربه في الاصل \* من الفين وخمسمائة وعشرين \* والقسمة واضحة \* ولوعم  
هذه المسألة التباين لكانت احدى الصم اذ كل مسألة عمها التباين تسمى صماً  
لما فيها من الشدة تشبهاً لها بالحجر الاحم اي الصلب \* كما لو خلف زوجتين  
وثلاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب \* اصلها اثنا  
عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها كالتى قبلها مائتان وعشرة لتباين  
المحفوظات مع مباينة كل فريق لسهامه والحاصل من ضرب الرؤس بعضها  
في بعض هو مائتان وعشرة وتصح بضربها في الاصل من ثلاثة الاف وخمسمائة  
وسبعين \* ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان

الشهيرة وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها  
 اربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع و ثباينها \*  
 وللخمس الجدات السدس اربعة وهي لا تنقسم على خمس و ثباينها \* وللسبع  
 البنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع و ثباينها \* وللتسعة الاعمام الباقي  
 واحد لا ينقسم عليهم و ثباينهم \* وبين كل من الرؤس المحفوظات ثباين فتضرب  
 رؤس الزوجات الاربع في رؤس الجدات الخمس تبلغ عشرين وبين العشرين  
 وعدد البنات السبع ثباين فتضرب احدهما في الاخر تبلغ مائة واربعين وبينها وبين  
 رؤس الاعمام التسعة ثباين فتضرب التسعة في المائة والاربعين تبلغ الفا ومائتين  
 وستين وهو جزء السهم فيضرب في اصل المسألة وهو اربعة وعشرون  
 تبلغ ثلاثين الفا ومائتين واربعين ومنها نصع \* فللزوجة ثلاثة الاف  
 وسبع مائة وثمانون لكل واحدة تسعة وخمسة واربعون \* وللبنات عشرون  
 الفا ومائة وستون لكل واحدة الفان وثمان مائة وثمانون وللجدات خمسة الاف  
 واربعون لكل واحدة الف وثمانية \* والاعمام الف ومائتان وستون لكل  
 واحد مائة واربعون \* قال في ترتيب المجموع وشرحه وانما سميت مسألة  
 الامتحان لانه يقال فيها ترك اربع فرق من الورثة كل فريق اقل من عشرة  
 ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الفا ما صورتها \* فيستغرب المستؤل  
 ذلك لانه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق اكثر من مائة ومع ذلك  
 نصح من اقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في المصدر الاول كثيرا ما  
 يمتحنون بها الطلبة انتهى \* وقد علم مما قد مناه ان مسألة الامتحان انما هي  
 عندنا وعد الحفية فقط وانها لا تكون عند المالكية والحنابلة لان فيها رث



خمس جدات وهو ممتنع عندهما ❀ وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولو قدمها عند ذكره نظائرها لكان أولى ❀ وكأنه اراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا مال لا يتصور فيه الانكسار على اربع فرق ❀ قال رحمه الله ❀ ولو خلف اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون وتول الى سبعة وعشرين ❀ للزوجات الثمن ثلاثة مباينة لعد دهن وللجدات السدس اربعة مباينة لعد دهن والبنات ستة عشر مباينة لعد دهن وللجد اربعة ❀ وجزء سهمها مائة واربعون ❀ للمباينة في المباينة ❀ واقل عدد ينقسم على المحفوظات التي هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر ❀ ونصح ❀ بضربه في الاصل ❀ من ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانين ❀ والقسمة واضحة والله اعلم ❀ ولما كان عمل المناسخات نوعا من التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لميت واحد والمناسخة لتصحيح بالنسبة لميتين فاكثر اعقب بيان ذلك ببيانها لكونها منه فقال

### ❀ باب في ❀ عمل ❀ المناسخات ❀

جمع مناسخة وهي مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة والتغيير والنقل ❀ فمن الاول نسخت الشمس الظل اي ازالتة ومن الثاني نسخت الريح اثار الديار اي غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه ❀ والنسخ شرعا في الاحكام رفع حكم شرعي بأثبات حكم آخر ❀ والمناسخة في اصطلاح الفرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله ❀ اذا مات شخص ❀ من ذكر او انثى او خنثى ❀ عن ورثة ❀ من تقدم ذكرهم وخلف تركة ❀ ثم مات

احدى ❀ او اثنان او اكثر منهم ❀ قبل القسمة ❀ لما خلفه الميت فالتصحيح  
 لمسائلها اول مسائلهم باعتبار الاختصار نوعان ❀ نوع يسمى اختصار المسائل  
 وهو الذي ياتي قبل العمل في غير مسألة الاول ويسقط فيه الاموات  
 بعده ❀ ونوع يسمى اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل كما سيبيح  
 بيانه بعد ❀ والنوع الاول منقسم الى ثلاثة اقسام لان ارث الباقيين من كل  
 الاموات اما بالعصوبة فقط او بالفرض فقط او بهما ❀ وقد ذكر المؤلف الاول  
 من الاول فقال ❀ فان لم يرث ❀ الميت ❀ الثاني غير الباقيين ❀ من  
 ورثة الميت الاول ❀ و ❀ مع ذلك ❀ كان ارثهم ❀ اي الباقيين ❀ منه ❀  
 اي الميت الثاني فمن بعده بمطلق التعصيب ❀ كارثهم ❀ به ❀ من الاول  
 جعل ❀ الميت ❀ الثاني ❀ بالنظر للحساب ❀ كان لم يكر ❀ في البين  
 موجودا ولا وارثا اختصارا وكان الاول مات عن الباقيين فقط وذلك  
 ❀ كاخوة واخوات لغير ام ❀ ماتوا واحدا بعد واحد قبل قسمة التركة الى  
 ان بقي اخ واخت مثلا ❀ فالمسألة حينئذ ابتداء من ثلاثة للاخ سهمان وللاخت  
 سهم ولو سلكنا طريق المناسبة لصحت من عدد كثير ثم ترجع بالاختصار الى  
 الثلاثة ❀ او ❀ مات الشخص عن ❀ بنين وبنات ❀ من ام واحدة ماتت  
 قبل اوقامها مانع او كانوا كلهم ابناء علات ❀ مات بعضهم عن الباقيين ❀  
 ثم واحد بعد واحد الى ان بقي منهم ذكر وانثى مثلا فالمسألة كذلك من  
 ثلاثة لمامر ❀ ويجعل الموتي بعد الاول في الصورتين كالعدم ❀ و قدم في التمثيل  
 الاخوة لاتحاد ارثهم من الاول ومن بعده اذ هو بالاخوة بخلاف البنين  
 فانه من الاول بالبنوة ومن بعده بالاخوة ❀ وما اشعر به كلامه وتمثله تبعا



للمنهاد وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبة ليس بشرط بل الحال كذلك اذا كان في ورثة الاول من هو صاحب فرض ولم يرث من غير الاول كالومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط فان مسائلهم تصح بالاختصار من ستة عشر \* ولو عملنا لكل واحد مسألة لصحت من عدد كثير ثم تختصروا لاجابة اليه \* والسرفي هذا انه اذا كان مع العصبة صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالغريم ياخذ دية والباقي يقسم بين الورثة على حسب ميراثهم \* وكذلك لو كان من يرث بالفرض من الميت الاول يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبة اولينهم ويرثه من بقي بمحض المصوبة فيجعل ذوالفرض ايضا كالمعدم كما جعل من مات من العصبة كالمعدم \* كالوكان البنون في هذه المسألة كلهم من الزوجة وماتت الزوجة بين بينها او بعد هم عمن بقي وهم الابنان فتجعل الزوجة مع بنيتها كالمعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط وتصح من اثني ايضا \* وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنيتين منها فلم تنقسم التركة حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد رؤسهم ثلاثة وكان الميت الاول لم يمت الا عنها فقط \* لانه وان كان خرج شيئا عنها بتساوا وتفاوت فقد عاد اليها للذكر مثل حظ الانثيين فكانه لم يخرج عنها \* القسم الثاني من اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في ميتين فقط \* وله ثلاثة شروط \* احدها انحصار  
ورثة المبت الثاني في الباقيين من ورثة الميت الاول \* الشرط الثاني ان  
لا تختلف اسماء الفروض في المسألتين \* الشرط الثالث ان تكون مسألة  
الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة  
في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول  
الاولى \* فمثال الاولى لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل  
القسمة تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت عن بقى فالاولى عائلة الى  
تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى  
فافرضها كالأدم \* واقسم المال بين الام والزوج وولديها فتصح من ستة لتحقيق  
الشروط الثلاثة فيها \* لان المبتة الثانية قد انحصرت ورثتها في الام وولديها  
والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسألتين فان للزوج النصف  
وللام السدس ولولد بها الثلث فيها \* وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة  
ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو الذي عالت به \* ومثال الصورة الثانية  
لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فكبح الزوج الاخت من  
الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين \* فالمسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب  
الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها  
على سبعة على نسبة ارثهم من الاولى \* فافرض الاولى ماتت عن جدة وزوج  
واخت شقيقة فتصح باختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك  
وللجدة واحد \* فلو كان حظ الميت الثاني اكثر مما عالت به لم يثبات هذا  
الاختصار \* القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من الباقيين بالفرض والتعصيب



معا كعشرة اخوة لام هم بنوعم او بنواعم لا بوين اولاب فماتوا الاربعة فكل  
 من الباقيين يرث بالفرض والتعصيب معا \* فافرض الاول مات عنهم فقط  
 فلهم الثلث فرضا والباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا  
 الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهم بالتعصيب وباختصار الاختصار  
 تصح من اربعة لتوافق الانصاء بالثالث \* وقس على الكل ما برده من اشباهه \* النوع  
 الثاني اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل ولا يتاخر ابتداءه \* وقد  
 ذكره المؤلف رحمه الله بقوله \* فان لم ينحصر ارثه \* اي الميت الثاني \* في  
 الباقيين \* من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه  
 \* او انحصر ارثه فيهم واختلف قدر الاستحقاق من \* الميت \* الاول \* والميت  
 الثاني فصح مسألة الاول \* كما علمت في باب التصحيح \* واجعل  
 للثاني مسألة \* على حدة بان توصلها ونصحها ان احتاجت الى نصيح \* وخذ  
 من مصحح مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بها مسأله \* ثم ان انقسم  
 نصيب \* الميت \* الثاني من مسألة الاول على مسأله فذاك واضح \* وصحت  
 المسألان مما صحت منه الاولى \* كزوج وابوين \* مات عنهم الاول ثم  
 لم تقسم التركة حتى \* مات الزوج عن ابن وبنت \* فتصح \* مسألة الاول  
 من \* اصلها \* ستة \* ونصح \* مسألة الثاني من ثلاثة ونصيبه \* اي الميت الثاني  
 وهو الزوج \* من الاولى \* ثلاثة \* منقسم على مسأله \* فالمسألان  
 حينئذ من ستة لابوي الميت ثلاثة ولولدي الزوج ثلاثة \* وكزوج  
 واختين لاب \* مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى \* مات  
 احداها \* اي الاختين \* عن الاخرى وبنت فالاولى \*

صحت  $\text{✽}$  وهو لها من سبعة والثانية  $\text{✽}$  صحت  $\text{✽}$  من  $\text{✽}$  ا صلها  $\text{✽}$  اثنين  
 ونصيب الميتة  $\text{✽}$  من المسئلة الاولى  $\text{✽}$  اثنان تنقسم على مسالتها  $\text{✽}$  وصحت  
 المسالتان مما صحت منه الاولى  $\text{✽}$  والقسمة ظاهرة  $\text{✽}$  واما اذا لم ينقسم  
 نصيب الميت الثاني  $\text{✽}$  من المسئلة الاولى  $\text{✽}$  على مسأله  $\text{✽}$  فلا يخلو من احد  
 حالين  $\text{✽}$  فاما ان يكون بينها موافقة او  $\text{✽}$  يكون بينها  $\text{✽}$  مباينة  $\text{✽}$  وانما  
 لم يذكر والمثالة والمداخلة بين سهام الثاني ومسأله لما قدمناه في باب  
 التصحيح  $\text{✽}$  فان كانت  $\text{✽}$  بين السهام والمسئلة  $\text{✽}$  موافقة ضرب وفق مسأله  
 اى الثاني  $\text{✽}$  في  $\text{✽}$  جميع  $\text{✽}$  مسئلة الاول كزوج وابوين  $\text{✽}$  مات عنهم الاول  
 ولم تقسم التركة حتى  $\text{✽}$  مات الزوج عن ستة بنين فمسأله توافق بينهما من  
 الاولى بالثلث  $\text{✽}$  لما تقدم من ان كل متداخلين متوافقان  $\text{✽}$  فوفق الستة  $\text{✽}$   
 التى هي اصل مسئلة الثاني  $\text{✽}$  اثنان تضرب في  $\text{✽}$  مصحح  $\text{✽}$  مسئلة الاول  $\text{✽}$   
 وهو  $\text{✽}$  ستة فتصح المسالتان من اثني عشر  $\text{✽}$  وستاتى كيفية قسمتها  $\text{✽}$  وان  
 كانت  $\text{✽}$  بين السهام والروس  $\text{✽}$  مباينة ضربت المسئلة الثانية في المسئلة  
 الاولى  $\text{✽}$  وما بلغ صحته  $\text{✽}$  منه  $\text{✽}$  كزوج وابوين  $\text{✽}$  مات عنهم الاول فمسئلة من  
 ستة وهي احدى الفراوين ولم تقسم التركة حتى  $\text{✽}$  مات الزوج عن زوجة  $\text{✽}$   
 اخرى  $\text{✽}$  وثلاثة اعمام  $\text{✽}$  فمسئلة الثاني وهو الزوج اربعة  $\text{✽}$  تباين نصيبه  $\text{✽}$   
 من الاولى وهو ثلاثة  $\text{✽}$  فتضرب المسئلة الثانية  $\text{✽}$  وهي اربعة  $\text{✽}$  في المسئلة  
 الاولى  $\text{✽}$  وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها صحت المسالتان وستاتى  
 كيفية القسمه ويسمى ما صح منه المسالتان جامعة  $\text{✽}$  ثم  $\text{✽}$  اذا اردت بعد  
 تفصيل تلك الجامعة القسمة بين الاصناف ومعرفة نصيب كل منهم من



الا ولى او من الثانية او منها فقل من له شئ من المسألة الا ولى  
 اخذه حال كونه مضروبا فبا ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في  
 حالة المباشرة بين سهام الميت الثاني ومسالته ووفقها اي المسألة  
 الثانية في حالة الموافقة بين سهام الميت الثاني ومسالته كذلك  
 ومن له شئ من المسألة الثانية اخذه حال كونه مضروبا في  
 جميع نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى ان تابينا اي  
 كانت سهام الثاني مباينة لمسالته او حال كونه مضروبا في وفقه  
 اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ان كان بين المسألة ونصيبه من  
 الاولى توافق فمثال حال التباين بين السهام والمسألة كزوجة  
 وثلاثة بنين وبنت مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ماتت  
 البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الميت الاول فالمسألة  
 الاولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسألة الثانية اصلها ستة  
 وتصح من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من المسألة الاولى سهم  
 واحد يباين مسالتها اذ الواحد مباين لكل عدد كما مر فتضرب  
 على القاعدة التي ذكرها جميع الثانية في جميع الاولى تبلغ بذلك  
 الضرب مائة واربعة واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية  
 عشر ثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها واحد  
 وعشرون ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر ستة وثلاثين ولكل  
 منها من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منها واحد واربعون  
 منها فمجموع الانصاء مائة واربعة واربعون وكزوج وام واخنين شقيقتين

واختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخري  
 فالاولى اصلها ستة وتعول لعشرة وهي ام الفروع للزوج منها ثلاثة وللأم  
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الأم واحد والثانية اصلها اربعة  
 وهي احدى الفراعين للزوجة منها واحد وللأم واحد وللأب اثنان وسهام  
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى فصع الجامعة من  
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع  
 الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فللام  
 من الاولى واحد في اربعة باربعة ولكل شقيقة اثنان في اربعة ثمانية ولكل  
 اخت من الأم واحد في اربعة باربعة وللأم في الثانية واحد في ثلاثة ثلاثة  
 وللزوجة كذلك وللأب اثنان في ثلاثة ستة ومجموع الانصباة اربعون \*  
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت لغيرهم  
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين \*  
 فالاولى اصلها ستة وتعول الى ثمانية وهي المباهلة للزوج منها ثلاثة وللأخت  
 كذلك وللأم اثنان \* والمسألة الثانية اصلها اربعة وعشرون وتعول الى  
 سبعة وعشرين وهي المنبرية للزوج منها ثلاثة وللأب اربعة وللأم اربعة ولكل  
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله بالثلث فاضرب ثلث  
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فتصع الجامعة من اثنين وسبعين \*  
 فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في تسعة وفق الثانية \*  
 ومن له شيء من الثانية اضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى  
 واجمع لمن ورث من المسالتين حصته \* فللام من الاولى اثنان في تسعة



بثانية عشر ولاخت من الاولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية  
بالزوجية ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون \* ولكل واحد من الابوين  
من الثانية اربعة في واحد باربعة ولكل واحدة من البنتين من الثانية ثمانية في  
واحد بثمانية ومجموع الانصباء اثنان وسبعون هو الجامعة كما مر \* ومن امثلة  
الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأمونية \* وهي رجل مات وخلف ابوين  
وابنتين وماتت بعده وقبل القسمة احدى البنين عن في المسألة وهم ابوالاب  
وام الاب واخت شقيقة اولاب \* فيين مسئلتها وسهامها موافقة لان الاولى من  
سته والثانية تصح من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يجب  
الاخت بالجد \* فللمدة منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة  
من الاولى اثنان توافق الثانية عشر مسا لتها بالنصف فاضرب نصفها تسعة في  
الاولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح المناصفة \* للاب من الاولى واحد في  
تسعة وتسعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة  
عشر \* وللأم من الاولى واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد  
بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر \* وللبنت من الاولى اثنان في تسعة بثمانية  
عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون  
\* ومجموع الانصباء اربعة وخمسون \* واما عند الحنفية فالمسألة الثانية  
تصح من اصلها وهو ستة للجدة السدس واحد والباقي للجد ولاشيء للاخت \*  
وسهام الميتة الثانية وهي اثنان توافق الستة ايضا بالنصف فاضرب نصفها  
ثلاثة في الاولى فنصح الجامعة عندهم من اثني عشر ولا تخفى قسمتها على من حفظ  
القاعدة \* ولو ماتت الام بعد البنت ايضا كانت المسألة رجل مات عن

ابو بن وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن من في المسألة  
ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخت لغيرام فالمسألة الاولى  
من ستة اتقا قاو الثانية عند الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله  
نصح من ثمانية عشر والجامعة للمسئلين اربعة وخمسون كما هو مجموع  
ماللاب من المسألتين تسعة عشر ومجموع ماللبنت منها ثلاثة وعشرون  
ومجموع ماللام منها اثناعشر كما مر \* ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في  
الاولى والجد في الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت  
لغيرام في الثانية وعن اخت لغيرام فمسألتها من اربعة للزوج الربع واحد  
ولبنت الابن النصف اثنان والاخت الباقي وهو واحد والاثناعشر نصيب  
الام منقسمة على الاربعة مسألتها فتصح المسائل الثلاث من الاربعة  
والخمسين \* فمن له شيء من المسألتين الاوليين ضرب في واحد و  
لا اثر للضرب فيه \* ومن له شيء من الثلاثة اخذه مضروباً في ثلاثة  
فللاب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد بتسعة عشر \* وله بالزوجية  
واحد في ثلاثة بثلاثة فله اثنان وعشرون \* وللبنت من الاولى والثانية ثلاثة  
وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين ولها من الثالثة بكونها بنت ابن اثنان  
في ثلاثة بسنة يجتمع لها تسعة وعشرون وللأخت في الثالثة واحد في ثلاثة  
بثلاثة ومجموع الانصاء ما ذكر \* وعند الحنفية تصح المسائل الثلاث من ثمانية  
عشر للاب من الاولى والثانية والثالثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى والثالثة  
ثمانية اسهم وللأخت في الثالثة سهم واحد والقسمة تعرف من القاعدة \* ولو  
كان الميت الاول الذي خلف ابو بن وابنتين انثى لكان الاب في الثانية جداً اماً



ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة او لام فان كانت  
لام فالمسألة الثاني يصحان مما صحت منه الاولى لان المسألة الاولى من ستة كما علمت \*  
والثانية اذ الم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيبي في بابه \* وسهام  
الميتة الثانية اثنان منقسمة على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدودة  
كما تقدم ولللام اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت ثلاثة  
اثنان بالبنتية وواحد بالاختية \* وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت  
مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومساالتها ايضا \* وذلك لان البنت ماتت عن جدة  
واخت شقيقة فمسالتها بالرد من اربعة للجدة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام  
البنت من الاولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فاضرب نصفها في الاولى  
يحصل اثني عشر منها تصح الجامعة للاب من الاولى واحد في اثنين باثنين وللبنت  
من الاولى اثنان في اثنين باربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فلها سبعة \*  
وللام من الاولى واحد في اثنين باثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها  
ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر \* وان ماتت البنت عمن ذكرهم جدها  
ام امها وشقيقتها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تباين مسألتها وذلك لان  
مسالتها اصلها ستة وتؤول الى سبعة للجدة منها واحد وللزوج منها ثلاثة  
وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان وهما يباينان السبعة  
فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين فمنها تصح المناسبة  
فمن له شيء من الاولى اخذه مضروبا في سبعة ومن له شيء من الثانية اخذه  
مضروبا في اثنين فللاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية \* ولللام  
سهم من الاولى في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع

لها تسعة \* وللبنات من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة  
 في اثنين ستة يجتمع لها عشرون \* وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين ستة  
 ومجموع الانصاء اثنان واربعون \* فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكورة  
 الميت الاول وانوثته \* وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية انه لما اراد  
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكثم بالمثلثة قضاء البصرة  
 استحضره فحضر فاستصغره لانه كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة  
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله فقطن يحيى لذلك فقال  
 يا امير المؤمنين سلني فان المقصود علي لا خلقى \* وكانوا في الزمان الاول  
 يتمتعون القضاة بالفرائض فقال له المامون ما تقول في ابوين وابتين  
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عمن في المسألة \* وقيل عنهم وعن  
 زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول ذكرا مائتي فعرف المامون فطنته واعجبه  
 وقال له اذ عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء \* فلما مضى الى  
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب ابن اميد  
 حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة \* اجابهم بما معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولي من هو في سني بلد اخيرا من بلدكم فلا اعتراض على المامون في توليتي \*  
 فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل عن الميت الاول كما سأل القاضي لان الحكم يختلف  
 كما عرفت والله اعلم \* وحيث علمت ما تقدم في المتن من قاعدة التصحيح وكيفية  
 العمل اذ اقامت من ورثة الميت الاول واحد فقط فنخذ الان منه بيان كيفية  
 العمل فيما اقامت قبل القسمة من الورثة اكثر من ميت وخلف ورثة هم ورثة من قبله  
 او بعضهم او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم \*



وذلك بان تصح مسائل الأولى على الطريقة المارة وما صحت منه يصير  
 بعد ذلك كسألة أولى بالنسبة إلى مسألة الميت الثالث ان كان  $\frac{1}{2}$  فإذا  
 مات ثالث عمل في مسئلته مع جامعة المسائلين  $\frac{1}{2}$  ما عمل في مسألة الميت  
 الثاني مع الأولى من مقابلة سهامه من جامعة المسائلين بمسألة له وقسمتها  
 مما صحت منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها وضرب جميعها في تلك  
 الجامعة ان باينها سهامه او ضرب وفقها في تلك الجامعة ان وافقتها سهامه \*  
 ثم تقول على السنن المتقدم من له شيء من الجامعة اخذه مضروباً في مسألة الميت  
 الثالث حالة المباينة او في وفقها حالة الموافقة \* ومن له شيء من الثالثة اخذه  
 مضروباً في سهام مورثه من الجامعة حالة المباينة او في وفق السهام حالة الموافقة  
 \* وهكذا تعمل ان كان معك ميت رابع فتجعل جامعة الثلاث أولى ومسألة  
 الرابع ثانية \* واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ منه تصح  
 مسألة المناصفة الجامعة لمسائل أولئك الاموات وقد تقدم في بعض صور المسئلة  
 المامونية التمثيل لثلاثة اموات \* ولنذكر تيمم الفائدة مثالا للاربعة يترن به  
 المبتدئ ويصير دستور العمل في اشباهه ونكتفي فيه بما مثل به لذلك شيخ  
 الاسلام زكرياء الانصاري رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل \*  
 قال رحمه الله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبتان ثم مات الاب عن الباقي  
 واخ لابوين ثم مات الام عن الباقي وام وعم ثم احدى البنتين عن زوج  
 ومن بقي \* فالمسألة الأولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتين  
 ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين توافق حظه من الأولى بالربع فنصحان  
 من مائة واثنين وستين \* فمن له شيء من الأولى ضرب في ستة او من الثانية ففي

واحد فللزوجة ثمانية عشر والام سبعة وشر و ن ولكل بنت ستة وخمسون  
وللاخ خمسة \* ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فمسلكتها من ستة توافق  
حظها من الاولين بالثلث فتصح الثلاث من ثلاثمائة واربعه وعشرين \* فمن له  
شي من الاولين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة \* فللزوجة الاولى ستة  
وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة ولا م الميته الثالثة تسعة ولعمها  
كذلك \* ثم ماتت احدى البنتين عن زوج وامواخت فمسلكتها من ثمانية توافق حظها  
بالصف فتصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين \* فمن له شي من الثلاث  
الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وسنين \* فللزوجة الاولى التي  
هي ام في الرابعة مائتان واربعه وسبعون والبنات الباقيات سبعائة وخمسة عشر وللأخ  
اربعون ولا م الميته الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج الميته الرابعة  
مائة وخمسة وتسعون انتهى \* واعلم اننا لو عملنا في المناسبات كل مسألة على  
حديثها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى لصح لكن يطول ويفوت القصد من الاختصار  
وقسمة المسائل على حساب واحد \* وحيث كان الاختصار في المناسبات  
اكثر منه في غيرها كما رايت ووضعه الفرغيبون في بابها \* وبقي لهم ايضا اختصار  
بعد التصحيح والعمل \* و شرط امكانه ان تشترك الانصاء جميعها بجزء  
او اجزاء سواء كانت الانصاء كلها متوافقة او متداخلة او متماثلة او مختلفة كما اذا كان  
بعضها يوافق بعضا او يماثل بعضا ويدخل ثالثا كسنة وثمانية واثنى عشر واثنى عشر  
اخرى ونحو ذلك \* وحيث كان في اثناء العمل عدد ان لا يقضيها الا الواحد تعذر  
الاختصار \* وكذلك اذا رايت مباينة بين نصيين من اول وهلة \* مثال الانصاء  
المتوافقة زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت عن نبي \* فالاولى



تصح من أربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومساقتها من ثلاثة والسبعة  
تباينها فاضرب الثانية في الاولى فتصح المساكتان من اثنين وسبعين \* للزوجة  
منها ستة عشر وللابن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والرابع والثمن  
وهو ادا قها فترجع المسالة الى ثمنها تسعة ونصيب الزوجة الى ثمنه ونصيب  
الابن الى ثمنه \* ومثال المتداخلة اخ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى  
من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحان من اثني عشر للاخ منها ثمانية والاخت  
اربعة وهما متداخلان وبينهما اشتراك بالنصف والرابع وهو الادق فترجع  
الجامعة الى ربعها ثلاثة ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد \*  
ومثال المماثلة زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة  
عن الباقيين \* الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحان من  
مائة واربعة واربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون \* والانصباء  
متماثلة وهي مشتركة بالكل واحد من الاجزاء وادقها ربع التسع فترجع  
الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى  
ربع تسعه وهو واحد \* ومن امثلة المختلفة ما لو مات رجل عن زوجة  
 وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل ابيهم  
وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة \* فقبل القسمة ماتت بنت من  
بنات هذه الزوجة عمن في المسالة ثم ماتت احدى شقيقتي هذه الميتة عمن  
في المسالة ثم ماتت الزوجة عمن بقي وذلك ابن وبنت فقط \* فمسالة  
الاول تصح من مائة وعشرين ومسالة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه  
من الاولى سبعة فها متباينان تبلغ جامعة المسكتين الفين وثمانمائة وثمانين \*

ومسألة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وها متباينان تبلغ  
جامعة الثلاث واحد وخمسين الفاو ثمانمائة واربعين \* للابن الذي من  
الزوجة اربعة عشر الفاو اربعمائة \* وللبنات التي صارت شقيقة للثانية وبنات  
ايضا في الاربعة سبعة الاف ومائتان \* ولكل واحد من البنين  
الاربعة ستة الاف وثمانية واربعون \* ولكل واحدة من البنات  
الاخريين نصف ما للواحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربعة  
وعشرون \* ثم انظر بين الانصباء جميعها تجد هامتوافقة بنصف ثمن التسع  
فرد الجامعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلثا ثمانية وستون \* ورد كل نصيب الى  
نصف ثمن تسعه يكون الابن الذي من الزوجة مائة \* وللبنات شقيقته خمسون \*  
ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون \* ولكل واحدة من البنات  
واحد وعشرون \* فهذه من صور الموافقة وعلى ما ذكر فقس \* والاختصار  
واجب وجوابا صناعتها ممكن لاجماع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركة  
يعد مخطئا وان كان جوابه صحيحا \* واذا اردت ان تعلم هل الانصباء  
متوافقة ام لا فانظرها فان كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بما لاحد ها من  
الاجزاء وان لم تتماثل فانظر بين نصيبين منها واطلب اكبر عدد يقني كلامنها  
بما تقدم في باب التصحيح من الطرح \* فاذا حصلت العدد المفني لهما فانظر بينه  
وبين نصيب ثالث واطلب اكبر عدد يقني كلامنها فاذا حصلت فانظر بينه  
وبين نصيب رابع ان كان وهكذا الى اخرها \* فاذا انتهيت لا اكبر عدد يقني  
كلامنها فكلها مشتركة بما لك المفني من الاجزاء والعبرة بالادق منها وهو  
نسبة الواحد اليه \* وان انتهيت الى ان لا يقني نصيبين منها الا الواحد فلا



اشتراك ولا اختصار \* فلو كانت الاصباء ستة عشر واربعة وعشرين وستة  
وثلاثين واربعين \* فانظر بين الستة عشر والاربعة والعشرين واطلب اكبر  
عدد يفنى كلامها تجده ثمانية \* فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر  
عدد يفنى كلامها تجده اربعة \* فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد  
يفنى كلامها تجده اربعة \* فاشتراك الجميع بالاربعة من الاجزاء وهي النصف  
والربع وهو الادق وهو المطلوب \* فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة  
فانظر بين الستة والاربعة فاكبر عدد يفنى كلامها اثنان فالاثنان تفنى الاعداد  
الخمس فاشتراكها بالنصف فقط \* ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة  
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يفنى كلامها غير الواحد فلا يفنى الاعداد الستة  
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم  
\* فائدة \* اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل المناسقات  
طريقا سهلا صوابها \* وتقرب ماخذها وترفع عن الحاسب كلفة عملها اذا  
تشعبت فروعها \* وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك \* فينبغي  
للطالبة التسمير عن ساعد الجد في تعلمها وتلقيها عن المشايخ ليكنهم اجتناء ثمرات  
اغصانها وينها لهم اجتلاء مخدرات حسانها \* والاتقان كما علمت حسن في  
كل فن \* وقد افردها الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالتأليف وهو اول من  
اثبتها بالكتابة من الفرضيين \* والحرص على ان لا يخلو كتابنا هذا عن تلك  
الفائدة جرننا الى تبشيم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية  
مع زيادة ايضاح وتصرف يسير \* قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسقات  
بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة \* تلقينها عن استاذي ابي الحسن

الجلادى رحمه الله \* ولم ارها مسطورة في مصنف وما زلت اعلمها بالطلبة  
كما تلقيتها وكم سالوني ان اقيدها بالعبارة ليكتبوها فلم يتيسر ذلك وقد  
دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح \* فاقول مستعينا بواهب العقل  
مستمدا منه الهداية والتوفيق \* ان كان في المسألة ميطان فقط فاكتب ورثة  
الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاخر ثم افصل بين الورثة بخطوط  
مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط \*  
احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر وثانيهما تحت الوارث المكتوب  
اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمة متوازية احدها متصل باطراف الخطوط  
المتوازية عرضا الى الفاصلة بين الورثة التى عن يمينك والاخران مقاطعان  
لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقدامه مربع \* ولتسم هذين  
الصفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صف من المربعات يوازيها \*  
ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم  
ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قدامه واخبر صحة  
العمل بجمع الانصباء ومقابلة المجتمع بالعدد الذي نصح منه المسألة \* ثم  
اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعها بان  
تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط  
الامتدة عرضا يكون اولها لورثته وثانيها لانصبائهم من العدد الذي نصح  
منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين  
الموازيين له من جدوليهمات او ميالوتاه \* ثم انظر في ورثة الثاني فاما ان  
يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيهم احد من



ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم \* فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني في اول جدول له كل وارث في المربع المتصل بمربعه \* وفي القسم الثالث مد في اسفل جدول له من المربعات الموازية لمربعاته بعد دوائر الورثة واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث \* وفي القسمين الباقيين لا يخفى العمل في الوضع مما ذكرناه \* ثم صحح مسألة الميت الثاني وارسم العدد الذي صححت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جدول له وارسم نصيب كل وارث من ورثته في المربع الذي قدامه من ذلك الجدول كما عملت في الميت الاول \* وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسأله فاما ان يتقسم واما ان يباين واما ان يوافق \* وعلى التقادير الثلاثة ارسم للمسئلة الجامعة جدولاً خامساً متصلاً بجدول الثاني وعلى وضعها \* وهكذا ابدأ بعمل لكل مبتين خمسة جداول جدولين الاول وجدولين الثاني والخامس مشترك \* فان انقسم نصيب الميت الثاني على مسأله فن العدد الذي صححت منه مسألة الميت الاول تصحح المسالتان \* فارسم ذلك العدد فوق الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت الثاني من الاول على مسأله فهو جزء سهم مسأله فاضرب فيه نصيب كل وارث بها فما خرج اثبت في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة ان لم يرث من الاول وان كان وارثاً فيها ايضاً فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية واثبت المجموع في المربع المذكور \* ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله من العدد الذي صححت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصاء

المثبتة في الجدول الخامس وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه \* هذا كله اذا  
صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها ووافقها  
فاضرب مسئلته او وفقها فيما صحت منه مسألة الميت الاول فما كان منه تصح  
المسائلتان فارسمه فوق الجدول الخامس \* وارسم على كل عدد فوق ثاني  
جدولي كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدول الانصباء اللذين  
بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني \* وارسم على قوس الاولى جملة  
العدد الذي صحت منه الثانية او وفقه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني  
من الاولى او وفقه ثم اضرب كل نصيب من جدول الانصباء في العدد المرسوم  
على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس  
لمربع صاحبه \* ومن كان وارثا فيها فاثبت مجموع حاصله كذلك \* ثم اجمع  
الانصباء المثبتة في الجدول الخامس كلها وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه  
فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى \* ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في  
المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدما تقسيم احوال المناسبة المشتملة  
على ميتين ليمثل تلك الاقسام فقال \* ولما كانت الاحوال بين نصيب الميت  
الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوافق ثلاثة كما مر وفي  
كل حال باعتبار ورثته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة  
عشر من ضرب ثلاثة في خمسة \* فلذلك قال ينبغي ان نذكر خمسة عشر مثالا  
يعني لكل حال مثال فتحصل الملكة بالارتياض في عملها \* فلو خلف زوجة  
وثلاثة بنين وثلاث بنات ستم منهم اثنتان ماتت الزوجة قبل قسمة التركة عليهم  
فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعها هكذا \*



		١		١	
		٩		٧٢	
٩	٧٢	٩	٧٢	٩	٧٢
			ت	٠٩	ج
٠٢	١٦	٠٢	بن	١٤	بن
٠٢	١٦	٠٢	بن	١٤	بن
٠٢	١٦	٠٢	بن	١٤	بن
٠١	٠٨	٠١	بنت	٠٧	بنت
٠١	٠٨	٠١	بنت	٠٧	بنت
٠١	٠٨	٠١	بنت	٠٧	بنت

الاولى من ثمانية وتسع من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتها بقية ورثة  
الاول ومساقتها من تسعة وهي منقسمة فتصح المسالتان مما صحت منه الاولى \*  
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى  
ما يده من الاولى صار يد كل ابن ستة عشر ويد كل بنت ثمانية فاثبتها في  
الجدول الخامس كما رايت \* ثم الانصاء الستة متوافقة بالثمن فقرجع المسألة  
بالاختصار الى ثنها وكل نصيب الى ثنها كما هو مرسوم في الجدول السادس  
كذلك فتصح المسالتان بالاختصار من تسعة لكل ابن مسهمان ولكل بنت سهم كما  
هو مرسوم في الجدول السادس \* وهذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على  
مساكنه ورثة الثاني هم بقية ورثة الاول \* ولو كانت مجالها الا ان الاولاد من  
امرات ماتت قبل ابيهم والميت بعد واحد البنين فاعمل بما ذكرت لك يكن هكذا \*

		٢ ٧		١ ٧٢	
٨	٧٢				
٠١	٠٩			٠٩	جده
			ت	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للابن من الاولى اربعة عشر وورثته بعض ورثة الاول ومسا لته من  
سبعة والاربعة عشر منقسمة على مسالته وجزء سهمها اثنان اضر به  
في حصة كل وارث بها يحصل لكل اخ اربعة فاذا جمعت الى ما بيده  
صار له ثمانية عشر ولكل بنت سهان فاذا جمع ذلك الى ما بيدها من  
الاولى حصل لها تسعة وايس للزوجة من الثانية شئ فاكتب نصيبها بحاله  
من المربع الموازي لها من الجد وان الخامس وارجع الجامعة بالاختصار الى  
ثمانية ودر هذا مثال للحال الثاني وهو: اذا انقسمت سهام الميت الثاني على  
مسالته وورثته بعض ورثة الاول ونو كانت الثانية بحالها الا ان الابن مات  
عن ثلاثة بنين ومنت فاعمل ما ذكرت لك تكن صورتها هكذا



٧٣	٧	٧٢
٠٩		٠٩
		١٤
١٤		١٤
١٤		١٤
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٢	٠١	بنت

ولم يرث في هذه احدى من الاولى ومسالته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها  
 وجزء سهمها اثنان فاضربه في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة  
 وللبنت سهان وانصباء الباقي من الاولى باقية بحالها وهذا مثال للحال الثالث وهو  
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مسأله وورثه ليس فيهم احدى من ورثة الاولى  
 ولو خلف ابنا وبتات مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة  
 الثاني بعض ورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم  
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		١	١	
	٣	٢	٣	
		ت	٢	بن
٢	١	قه	١	بنت
١	١	عم		

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة والبنات من اخرى ماتت قبل الاب  
ثم ماتت احدى البنات عن زوج ومن في المسألة فقد خلفت زوجا وشقيقتين  
لان اولاد الاب ساقطون فاعمل كما ذكر تكن صورتها هكذا

		١	١	
	٧٢	٧	٧٢	
٠٩			٠٩	جه
١٤			١٤	بن ها
١٤			١٤	بن ها
١٤			١٤	بن ها
		تت	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ
٣	٣	ج		



فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولي وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة  
 الاول وهما الشقيقتان ومساكنهما من سبعة بالعدل وماتت عن سبعة اسهم فهي  
 منقسمة على مسكنها وجزء سهمها واحد فيضرب في نصيب كل من بها فيحصل  
 للزوج ثلاثة و لكل شقيقة اثنان مضافان الى ما يد لها من الاولي فيصير لها  
 تسعة وتقل انصباة الباقيين بحالها \* وقد تم بهذا المثال صور الانقسام ثم شرع  
 في صور التباين بقوله \* ولو كانت الاولي بحالها الا ان ماتت هو البنت  
 وخلف من في المسألة وهم جميع بغير ورثة الاول \* فقد خلفت ا ما وثلاثة  
 اخوة واخنتين خمستهم لابوين \* ومساكنها نصيب من ثمانية واربعين وسبعيتها  
 من الاولي تباينها فا ضرب الثمانية والاربعين في اثنين وسبعين فتصح  
 المسالك من ثلاثة الاف واربع مائة وستة وخمسين واعمل في وضعها ما  
 ذكرت لك تكن هكذا

٣٤٥٤		٢	٤٨		٤٨
		٤٨			٧٢
٤٨٨	٠٨	ام	٠٩	جه	
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن	
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن	
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن	
		تت	٠٧	بنت	
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت	
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت	

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهى  
 الزوجة فى الاولى والبنتان الاخيرتان من ام ماتت قبل الاب فورثتها ام  
 وثلاثة اخوة اشقاوا لاختان لاب محبوبتان فورثتها بعض ورثة الاولى  
 ومساقتها تصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى تباينها \* فاضرب الثمانية عشر  
 فى الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من الف ومائتين وستة وتسعين \*  
 وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب  
 مالكل واحد من احدى المسألتين فيما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا \*

٧ ١٢٩٦   ١٨		١٨ ٧٢   ١٨		
١٨٣	٠٣	١	٠٩	جه
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
		ت	٠٧	بنت ها
١٢٦			٠٧	بنت غ
١٢٦			٠٧	بنت غ



ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنت الميتة هي احدى البنيتين اللتين مائت  
امها وخلفت ابنتين وبنات فليرثها احد من الوارثين في الاولى ومسألة لهما من  
خمس وسبعين ثانيا فاضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصح المسئلةان من  
ثلاثمائة وستين \* وارسم على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة  
واضرب ما اكل من اى مسألة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

				٥	٧
				٧٢	٥
				٠٩	٣٤٠
جـه				٠٩	٤٥
بنها				١٤	٧٠
بنها				١٤	٧٠
بنها				١٤	٧٠
بنها				١٤	٧٠
بنتها				٠٧	٣٥
بنت غ				٠٧	٣٥
بنت غ		تت		٠٧	
	بن		٠٢	١٤	
	بن		٠٢	١٤	
	بنت		٠١	٠٧	

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت خلفت من في المسألة واخا شقيقا كان  
قاتلا لابيها فور ثتها جميع بقية ورثة الاول ومعهم غيرهم وهو الشقيق  
القاتل لابيها ومسالتها تصح من اثني عشر وسبعيتها ثبايتها فاضرب الاثني  
عشر في الاثني والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين \* فارسم  
على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب ما لكل من  
اي مسألة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

٧		١٣	
٨٦٤		١٢	
١٢٢	٠٢	ام	٠٩
١٨٢	٠٢	ق	١٤
١٨٢	٠٢	ق	١٤
١٨٢	٠٢	ق	١٤
		نت	٠٧
٩١	٠١	قه	٠٧
٩١	٠١	قه	٠٧
١٤	٠٢	ق	

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت مانت عن امها وهي الزوجة في الاولى وعن  
ابن و بنت فور ثتها بعضهم من ورثة الاولى وهي الام وبعضهم غير وارث  
من الاولى وهما الابن والبنت \* ومسالتها تصح من ثمانية عشر وسبعيتها  
ثبايتها فاضرب الثمانية عشر في الاثني والسبعين فتصح المسالتان من الف ومائتين



ومسألة تسعين \* وارسم على قوس الاولى الثانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة  
واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

	٢	١٨		
١٢٩٦	١٨	٧٢		
١٨٣	٠٣	ام	٠٩	جـ
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
١٢٦			٠٧	بنت
١٢٦			٠٧	بنت
		تت	٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٠٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة مباينة سهام الميت الثاني لمسأله \* ثم شرع في امثلة  
موافقة سهام الميت الثاني لمسأله في الاحوال الخمسة بقوله \* ولو كانت الاولى  
بجملها الا ان الابن مات عن من في المسئلة فورثته هم بقية ورثة الاول \*  
ومسأله تصح من اثنين واربعين وما يده من الاولى وهو اربعة عشر يوا فقها  
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين  
والسبعين فتصح المسائلتان من مائتين وستة عشر \* وارسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة على قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما  
عرفت تكن صورتها هكذا \*

	١	٣		
٢١٦	٤٢	٧٢		
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بها لها الا ان البنين من الزوجة المذكورة والبنات من  
زوجة اخرى مانت قبل الاب فقد خلف اما واخوان لابوين وهم بعض  
ورثة الاول ومسألة من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشر بالنصف  
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسألةتان من اربع مائة واثنين  
وثلاثين \* وارسم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل  
كما عرفت تكن صورتها هكذا \*



٤٣٢		٢   ٢	٦   ٧٢	
٦٨	٠٢	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ

ولو كانت بحالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت  
فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق  
سبعتهما بالسبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألتان  
من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى  
قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

		١			٤
		٢٨٨	٢٨	٧٢	
٠٣٦				٠٩	جـه
٠٥٦				١٤	بن
٠٥٦				١٤	بن
٠٥٦				١٤	بن
٠٢٨				٠٧	بنت
٠٢٨				٠٧	بنت
			ت	٠٧	بنت
٠٠٧	٠٧	ج			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٣	٠٣	بنت			

ولو كانت الاولى بحالها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن  
 في المسألة فورثته بقية ورثة الاول وغيرهم ونصح مسالته من مائة  
 وثمانية وستين وهي توافق الاربعة عشر بنصف السبع فاضرب اثني عشر  
 نصف سبعها في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين \*  
 وارسم الاثني عشر على قوس الاولى وواحد على قوس الثانية واعمل  
 كما عرفت تكن هكذا \*



١		١٢	
٨٦٤		١٦٨	
١٣٦	٢٨	ام	٠٩
		ت	١٤
١٧٨	١٠	ق	١٤
١٧٨	١٠	قا	١٤
٠٨٩	٠٥	قه	٧٠
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧
٠٢١	٢١	جه	
٨٤	٨٤	بنت	

ولو كانت الاولى بمجالها لان الابن خلف ابنا و بنتا و اما وهي الروجة في  
 الاولى فورثته بعض و رثة الاول و غيرهم و تصح مسألتهم ثمانية عشرو هي  
 توافق الاربعة عشر بالنصف فاضرب تسعة في الاثنين والسبعين فتصح  
 المسالتان من ستائة و ثمانية و اربعين \* و ادرسم التسعة على قوس الاولى  
 والسبعة على قوس الثانية و اعمل كما عرفت تكن هكذا

٧			٩	
٦٣٨			١٨	
١٠٢			٠٩	
	٠٣	ام	١٤	جه
		ت	١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة موافقة سهام الميت الثاني لمسلته في الاحوال الخمسة واذا مات قبل القسمة ثالث فاكثرفاعمل للميت الثالث مثل ما عملت للثاني من وضع جدولين متصلين بالجدول الخامس او لها الورثة ترسم فيه على ما سبق وثانيها لانصباهم ثم خذ نصيب الميت الثالث من الجامعة واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يباين او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ثامنا متصلا بجدولي الميت الثالث واعمل كما سبق في الميت الثاني \* وهكذا الوقات رابع وخامس واكثر فاعمل لكل ميت جدولين وللجامعة جدولوا اعتبر نصيبه من جدول الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول \* وراع ما سبق من الوضع والعمل واختبار صحة العمل



بالجمع ❀ ومن انقر العمل في ميتين اثنائه جدا على العمل فيما زاد ❀ ولتتم الفائدة  
 بذكر مثالين احدهما الثلاثة اموات والاخر لاربعة ليتمرن بها الطالب ويعمل  
 في ما يرد من امثالهما بمثل ما عمل فيها ❀ مثال الثلاثة اموات بنت واخت  
 ماتت الاخت عن بتين وعم ثم العم من زوجة وابن اخ اعلم مسألة الاولين  
 كما عرفت ومسئلة العم من اربعة فاعمل له جد ولين وارسم ورثته في اولها  
 والاربعة فوق ثانيها وانصباهم في مربعاته ❀ ثم صل بها جد ولا للجامعة يكن  
 ثامنا ❀ ثم السهم الذي مات عنه لا ينقسم على الاربعة ويباينها فاضرب الاربعة  
 مسألتها في الستة التي هي جامعة الاولين فنصم الثلاث من اربعة وعشرين ❀  
 للبنات الاولى اثنا عشر ولكل بنت من بنات الاخت اربعة ولزوجة العم سهم  
 ولابن اخيه ثلاثة وهذه صورتها ❀

		١ ٤		٤ ٦		٣ ٢	
٢٤	٤						
١٢				٣		١	بنت
						١	اخت
					ت		
٠٤				١	١		بنت
٠٤				١	١		بنت
			ت	١	١		عم
٠١	١		جه				
٠٣	٣		بن اخ				

وهذا مثال الاربعة الاموات \* ابوان وزوجة وبتان من غير هافلن تقسم  
 التركة حتى ماتت الزوجة عن ثلاثة بنين \* ثم ماتت الام بعد ما ابانهاز وجها  
 وهو الاب في الاولى عن ام وعم وعن في المسألة \* ثم مات العم عن خمسة  
 بنين \* فالاولى هي المنبرية وتقدم انها تول الى سبعة وعشرين وسهام الميت  
 الثاني منها ثلاثة ومساكنه من ثلاثة منقسمة فالجامعة للمساكنين هي السبعة  
 والعشرون \* ومساكنة الميت اثناث من ستة وسهامه من السبعة والعشرين  
 اربعة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا  
 وثمانين ومنها تصح المسائل اثلاث \* وسهام الميت الرابع منها اثنان يابنان  
 مساكته وهي خمسة فاضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة  
 ومنها تصح المسائل الاربع \* وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذ  
 مضروباني خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذ مضروباني اثنين  
 فاقسمها كما عرفت يكن للاب في الاولى سنون ولكل بنت في الاولى هي بنت  
 ابن في الثالثة مائة واربعون \* ولكل ابن في النازية خمسة عشر \* وللأم في الثالثة  
 عشرة \* ولكل ابن في الرابعة سهمان \* وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة  
 الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته \*



٢		٥		٢		٣		١		١	
٤٠٥		٨١		٢٧		٣		٢٧			
								تت	٠٣	جه	
				تت	٠٤				٠٤	ام	
٠٦٠		١٢			٠٤				٠٤	اب	
١٤٠		٢٨	٢	بنت ابن	٠٨				٠٨	بنت غ	
١٤٠		٢٨	٢	بنت ابن	٠٨				٠٨	بنت غ	
٠٤٥		٠٩			٠٣	٣	بنين				
٠١٠		٠٢	١	ام							
		٠٢	١	عم							
٠١٠		٥		بنين							

### \* ثمة \*

في ذكر اختصار بعض الالفاظ واختصار طول الجدول وفي المحسنات له وفي كيفية وضع المسألة بعد اختصارها ان امك في الجدول \* ينبغي ان تراعي حال كتابة الورثة ترتيبهم في الموت فتقدم الاموات على الاحياء حيث امكن لتكون كتابة الاعداد متوازية المراتب فيسهل جمعها وتكتب اسما الورثة في وقائع الاحوال خارج الجدول فانه اعبط في كتابة الجواب وتختصر بعض الالفاظ فتجعل (قه) بدل اخت شقيقة و(اق) بدل اخ شقيق و(خب) بدل اخ لاب و(خم) بدل اخ لام و(ختم) بدل اخت لام و(ختب) بدل اخت من اب و(جه) بدل زوجة و(ج) بدل زوج وتختصر طول الجدول بكتابة جملة

فريق من الورثة كالاولاد واخوات وزوجات او جدات في بيت واحد وثبت  
 معهم عدد وسهم بعد ان تعدالذكر بانثيين ان كانوا نحو اولاد والافلا حاجة  
 لذلك \* وتثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة  
 الجمع ومنه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس وهذا حيث  
 لا يتعلق غرض بالتفصيل كموت احدهم او حدوث ارث له دون غيره \*  
 واذا كان في المسألة زوجة واولاد فينبغي ان يميز من كان منها بكتابة (ها)  
 معه ومن كان من غيرها بكتابة (غ) وكذلك من اولاد الزوج فان ذلك  
 ينفع في موت احد الزوجين او احد الاولاد \* وكذلك ينبغي ان لا ترسم  
 في الجدول من كان محبوبا الا اذا كان لرسمه فائدة كان يكون حاجبا للغير  
 حجب نقصان فلا باس باثباته كما في ابوين وانغوين مثلا فان الاخوين اذا  
 لم يكتبوا قد يذهل عن كونها حاجبين للام \* واذا اثبت المحبوب فالربع  
 الذي يوازيه من جدول الانصباء ان شئت تركته خاليا وان شئت اثبت  
 فيه صفرا \* وكذلك ينبغي ان افرغت من تصحيح المناسخات وقسمتها ان  
 نظرين الانصباء كلها فان اشتركت كلها في جزء واحد كما في المثالين الاولين  
 من الجدول رددت المسألة الى ذلك الجزء لانه اخصر في معرفة مقدار  
 ما لكل وارث \* لان المناسخات اكثر مما تفرض اذا كانت التركة عقارا وضياعا  
 واذا اقلت السهام كان ذلك اوجز في معرفة الانصباء عند القسمة او المباينة  
 او الاجارة او نحو ذلك \* وقد قدمنا كيفية الاختصار اذا تشعبت الانصباء  
 وبيان كونه ممكنا ام لا \* وحيث نيزاد جد ول اخر بعد الجدول الاخير كما  
 مر بك في المثالين الاولين ويكشف فوفه وفق الجامعة الاخيرة وتعمريوته



كل بيت يكتب فيه وفق حصة ذلك الوارث الموازي محله ولا يغني التمثيل  
والله اعلم \* ولما فرغ المؤلف ثقف الله به من الكلام على الارث المحقق وتوابعه  
شرع في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال \*

باب \* بيان ميراث \* بمعنى ارث \* الخشيش المشكل والمفقود  
والحمل \* والعرق ونحوهم \*

\* فالخشيش \* فلي من الخنش بفتح فسكون وهو الين والتكسر وجمعه خنشا  
كجلى وحبال والمراد به هنا \* ادمى له الة الرجل و \* آلة المرأة او \*  
ليس له شئ منها اصلا بان كان \* له ثقب لا تشبه واحدة منها \* مثلا \*  
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى لا نحصر النوع  
الانساني فيها مع كون الذكورة والا نوثة صفتين متضادتين لا يجتمعان  
\* والخشيش مادام مشكلا \* بخلاف ما اذا اتضح \* لا يكون ابا ولا اما  
ولا جد او لاجدة ولا زوجا ولا زوجة وهو ينحصر في اربع جهات البنوة  
والاخوة والعمومة والولاء \* وكذلك الادلاء باحدها وفيه مباحث  
كثيرة والكلام عليه هنا في مقامين \* احدها فيما يتضح به من العلامات  
وما لا يتضح به منها ومحصله ان ذا الثقبه انثى لا تشبه مالا احدها يتضح  
بالا نوثة بعد البلوغ بحبل او حيض فان لم يحبل ولم يحض فان مال الى الرجال  
فاشى او الى النساء فذكر او اليها ولم يغلب احدها فباق على اشكاله او غلب  
احدها فالحكم للمالب \* ومن له الا لسان فان امنى بذكره او بال منه  
فقط فهو ذكر وان حبل او حاض او امنى او بال من فرج النساء فقط فأنثى  
فان بال منها فالحكم للسابق \* وعند الامام احمد ومحمد وابي يوسف

رحمهم الله اعتبر كثرة البول حيث لم يعلم سبق \* ورده ابو حنيفة رحمه الله  
 على ابي يوسف وقال هل رايت قاضيا يزن البول بالاواقى \* فان لم يتضح  
 بشيء من ذلك ففي مبله للرجال او النساء ما سبق في ذي الشقة الواحدة \*  
 ولادخل عند نافي العلامات لمد الاضلاع ونبات اللحية وتلك الشد بين  
 ونزول اللبن في الثدي \* وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح  
 ذكر انبات اللحية وانثى بتلك الثدي بين \* وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح  
 انثى بنزول اللبن في ثديها \* واذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافها لم ينقل  
 الحكم الا اذا كانت النائية اقوى كالحمل مثلا فانه مقدم على الكل ثم  
 البول لانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه  
 السلام عنه فقال يورث من حيث يبول \* وفي هذا الحديث تقرير لما حكم  
 به عامر بن الظرب المدواني في الجاهلية \* فقد روى انه كان من حكماء  
 العرب وحكامهم فأتوه في مبرات خشي فأتاهوا شنده اربعين يوما وهو يذبح  
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها اخصية او سخيلة فنالت له ان مقام هؤلاء  
 عندك اسرع في غنمك قال ويحك لم تشك على حكومة قط غير هذه قالت  
 اتبع الحكم المبال فقال فرجتها يا اخصية فصارت منلا \* قال الا ذرعي  
 رحمه الله في ذلك حبرة \* وزد جرجانة قضاء الزمان ومنتبه فان هذا جاهلي  
 توقف في حادثة اربعين يوما لا قوة الا بالله \* الميام الثاني في ارثه وارث  
 من معه \* وقد ذكره المؤلف بقوله \* والحكم في ارثه \* وارث من  
 معه \* ان لم يختلف الحال \* يزيد كورة \* وانثى في الخشي \* كولد الام \*  
 لان فرضه السدس منفردا وانثى متعددا سواء في ذلك ذكوره وانوثته



\* والمعق \* المباشر للمعق \* فواضح \* انه يعطى كل ماله بقدر الاستحقاق  
 كاملا اجماعا \* ومثله ابوان وبنات وولد ابن خشي فللاب السدس وللاب  
 السدس وللبنت النصف ولو ولد الابن السدس فرضا لو كان اثني و تعصيا  
 لو كان ذكر افعطى كل نصيبه من غير توقف \* وان اختلف ارثه وارث  
 من معه بذكورته وانوثته ففي حكم الارث حالة الاختلاف خلاف بين  
 الائمة \* فيعمل \* عندل معاشر الشافعية \* باليقين في حقه \* في \* حق  
 غيره \* فيعطى كل الاضر في حقه \* ووقوف المشكوك فيه حتى يتبين \*  
 حاله ولو بقوله وان اتهم \* فمن ورث بتقدير واحد لم يدفع له شي ووقف  
 ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليها لکن اختلف ارثه اعطى الاقل  
 ووقف الباقي الى البيان كما مر او الى الصالح من الكمل في حق انفسهم على تفاوت  
 او اسقاط او تساوي \* ولا بد من لفظ صلح او نواهب واغتفر مع الجهل  
 للضرورة \* ولا يصالح نحو ولي محجور على اقل من حقه بفرض ارثه \*  
 وعند الامام ابي حنيفة رحمه الله يعامل الخشي وحده باضر حالته حتى لو كان  
 يرث باحد الندين لا يعطى شي ويعطى اقل النصيبين ان ورث بالذكورة  
 والانوثة متفاضلا \* ويقسم المال او الباقي على باقي الورثة ولا يوقف شي لان  
 سبب استحقاقهم ثابت فلا يجبرون ولا ينقصون باشكل حال الخشي وان  
 اتضح نقض الحكم الاول \* وعند المالكية له نصف نصيبه ذكر واثني ان  
 ورث بهامتفاضلا وان ورث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك  
 التقدير \* وفرق الامام احمد فقال ان رجلي اتصاحه لكونه صغيرا اعطى  
 هو ومن معه اليقين من التركة وهو ما يرثه بكل تقدير ومن سقط به في

احد التقديرين لا يعطى شيئا طبقا لمذهبنا لكن يوقف الباقي عنده الى ان يبلغ  
 فتظهر فيه علامات الرجال او النساء فان لم يبرج اتضاحه بان بلغ ولم تظهر فيه  
 الالامات او مات صغيرا فالحكم عنده كالحكم عند المالكية وقد تقدم وقد مثل  
 المؤلف رحمه الله لبعض مسائل الخشي بقوله **كان خشي** او قال كولد خشي  
 لكان اولى **مع ابن واضح** فالقسمة عندنا على مقتضى اتقوا عند الالية ان تقول  
 مسألة ذكرته من اثنين للواضح واحد للختي واحد ومسألة انورته من ثلاثة  
 للواضح اثنان وللختي واحد والمسا لثان متباينتان ومسطهما ستة وتعامل كلا  
 بالاضرفي حقه **فالاول** نصيب الاثني للختي **وهو اثنان من ستة** **والثاني**  
**الاول** للواضح كون الخشي ذكر **ونصيبه معه ثلاثة من ستة** فيعطى  
 الخشي الثلث **وهو الاثنان** والواضح النصف **وهو الثلاثة** ويوقف  
 السدس **الى الصلح** على ما مر او الايضاح فان اتضح ذكر اخذه وان اتضح اثني  
 اخذه الواضح **والقسمة عند الخنفية** ان يعطى الخشي الاضرفي حقه كما مر  
 وهو واحد من ثلاثة بتقدير انورته ويعطى الواضح اثنان **وعند المالكية** للواضح  
 سبعة من اثني عشر وللشكل خمسة منها **وعند الحنابلة** ان رجى اتضاحه فكذبنا  
 ويوقف السدس الى الايضاح او الياس والافكا للملكية **وسنزيد هنا** مسألة  
 توضع ما سبق **اذا مات شخص عن ولدي اخ شقيق او لاب احدهما ذكر والآخر**  
**ختي** مشكل فعندنا معاشر الشافعية يعطى الذكر النصف ولا يعطى الخشي شيئا بل  
 يوقف النصف الاخر الى البيان او الصلح **وعند الخنفية** المال كله لابن الاخ الواضح  
 ولاشي للختي **وعند المالكية** وكذا عند الحنابلة ان لم يبرج اتضاحه للختي ربع المال  
 لان له نصف المال لو كان ذكر افله نصف النصف **والثلاثة** الارباع الباقية



لاخيه الذكر \* ولومات عن ولداخ خنثى لا يرجي اتضاحه وعم فعندنا  
يوقف المال كله الى البيان او الصلح \* وعند الحنفية المال كله للعم ولا شيء  
للخنثى \* وعند المالكية والحنابلة للخنثى النصف وللم النصف \* ولومات  
عن ولدا ب خنثى وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج  
والاخت ثلاثة اسباع المال وكذا عند الحنابلة ان رجلي اتضاحه ويوقف  
السبع الى الصلح او الى الاتضاح عندنا وعندهم فان ظهرت اثني فالسبع لها وان  
ظهر ذكر ا فلا شيء له والسبع للزوج والاخت \* وعند الحنفية للزوج  
النصف والاخت النصف ولا شيء للخنثى \* وعند المالكية مطلقا والحنابلة  
عند الياس من اتضاحه تصح مسألتهم من ثمانية وعشرين لكل من الزوج  
والاخت ثلاثة عشر وللخنثى اثنتان \* ولومات شخص من ولدى عم  
احد هما خنثى والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام  
يرجى اتضاحه يعطى ابن العم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكر ا  
فهو له وان ظهرت اثني رد على الذكر ولا شيء للخنثى \* وان يش من اتضاحه  
فعندنا يوقف الى الصلح \* وعند الحنابلة يعطى الخنثى نصف السهم الموقوف  
ويرد النصف الاخر للذكر فيكون له ثلاثة ارباع وللخنثى ربع \* وهذا  
عند المالكية من اول الامر رجى اتضاحه ام لا \* وعند الحنفية المال كله  
للذكر ولا شيء للخنثى \* وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر في فائدة قال  
الشنشوري رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحية \* للخنثى خمسة  
احوال \* اى باعتبار مقدار ما يرثه \* واحد هارث بتقدير الذكورة \*  
تقدير الانوثة على السواء \* ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل \* كابوين وبنت وولد ابن خشي \* للاب  
 سدس وللأم سدس وللبنت نصف ولولد الابن ذكر اكان او اثني سدس \*  
 وقد تقدمت قسمة هذه المسألة قريبا \* ثانيها \* يرث \* بتقدير الذكورة  
 اكثر كبت وولد ابن خشي \* المسألة من ستة للبنت النصف ثلاثة  
 ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان اتضح ذكرا  
 اخذها او اثني فللعاصب ان كان والاقلها بالرد بحسب فرضيها ونحو ذلك من  
 اربعة اختصارا \* وهي عند الحنفية من اربعة ابتداء حيث لا عاصب ومن  
 ستة عند وجوده \* وعند المالكية مطلقا والمخالة ان لم يرج اتضا حه من  
 عشرة فرضا ورد للبنت ستة ولولد الابن الخشي اربعة \* ثالثها عكسه \*  
 اي عكس ثانيها وهو ان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير  
 الذكورة \* كزوج وام وولد اب خشي \* مسألة الذكورة بلا عول  
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو  
 واحد \* وهي القسمة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من  
 ثمانية بالعول لانه يعال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وجامعة  
 المسألين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستة وللخشي اربعة  
 وتوقف الخمسة الباقية الى الاتصاح او الصلح \* فان اتضح بالانوثة اخذها  
 او بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام \* واحسب على القاعدة قسمتها  
 عند المالكية والمخالة \* رابعها \* كونه \* يرث بتقدير الذكورة فقط  
 كولد اخ خشي \* فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ وبتقدير الانوثة  
 لا يرث لانها من ذوات الارحام \* خامسها عكسه \* اي عكس رابعها



وهو انه يرث بتقدير الانوثة فقط  $\text{﴿﴾}$  كزوج وشقيقة وولد اب خشي  $\text{﴿﴾}$   
 تقدمت قسمة هذه المسائل جميعا على كل من المذاهب الاربعية فليرجع اليها  
 $\text{﴿﴾}$  وانه اعلم انتهى  $\text{﴿﴾}$  ما نقل عن الشنشوري من شرح الرحبية  $\text{﴿﴾}$  ولما فرغ  
 من ذكر احكام الخشي شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال  
 $\text{﴿﴾}$  والحساب في مسائله  $\text{﴿﴾}$  على طريق مشهورة وهي  $\text{﴿﴾}$  ان تصحح  $\text{﴿﴾}$  على القاعدة  
 السابقة في باب الصحيح  $\text{﴿﴾}$  مسألة بتقدير ذكرته فقط  $\text{﴿﴾}$  تصحح له كذلك  
 $\text{﴿﴾}$  مسألة بتقدير انوثة فقط  $\text{﴿﴾}$  ثم  $\text{﴿﴾}$  بعد ذلك  $\text{﴿﴾}$  نظرين المسالتين بالنسب  
 الرابع  $\text{﴿﴾}$  السابق يانها  $\text{﴿﴾}$  وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالتين  $\text{﴿﴾}$   
 المفروضتين  $\text{﴿﴾}$  بالتقديرين  $\text{﴿﴾}$  تقدير الذكورة وتقدير الانوثة وهو احدهما  
 ان تماثلنا واكثرهما ان تداخلا والحاصل من ضرب احدهما في الاخرى  
 ان تباينتا ومن ضرب وفق احدهما في كامل الاخرى ان توافقتا وذلك  
 هو الجامعة فاقسمها على كل من التقديرين بالطريق السابق  $\text{﴿﴾}$  ثم انظر اقل  
 النصيبين لكل منهم فادفعه  $\text{﴿﴾}$  اليه  $\text{﴿﴾}$  ويوقف المشكوك فيه الى البيان  $\text{﴿﴾}$   
 ولا يخفى الحكم ان اتضح  $\text{﴿﴾}$  او  $\text{﴿﴾}$  الى  $\text{﴿﴾}$  الصلح  $\text{﴿﴾}$  من الكمل كما مره فثال التماثل  
 زوجة وولد خشي وعم  $\text{﴿﴾}$  مسألة الذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد  
 ولا شيء للعم  $\text{﴿﴾}$  ومسألة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللشي أربعة  
 وللعم الباقي فالثمانية هي الجامعة  $\text{﴿﴾}$  ومثال التداخل ام وبنت وولد خشي وعم  
 مسألة الذكورة اصلها ستة وتنع من ثمانية عشر للام ثلاثة وللبنت خمسة  
 وللولد الخشي عشرة  $\text{﴿﴾}$  ومسألة الانوثة من ستة ومنها تصح للام واحد وللبنت  
 اثنان وللولد الخشي اثنان وللعم واحد فالثمانية عشري الجامعة  $\text{﴿﴾}$  ومثال

التي ابن و بنت و ولد خشي مسألة الذكورة من خمسة عدد دروسهم \*  
 ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاضرب احداها في الاخرى تكن الجامعة  
 عشرين \* ومثال الموافقة زوج وام و ولد اب خشي مسألة الذكورة من  
 ستة الزوج ثلاثة والام اثنان وولد الاب الخشي الباقي واحد \* ومسألة  
 الانوثة بالمول من ثمانية للزوج ثلاثة والام اثنان وولد الاب الخشي ثلاثة  
 وبين المسألتين موافقة بالنصف فاضرب نصف احداها في الاخرى تكن  
 الجامعة اربعة وعشرين \* ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخشي واحدا  
 لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعند تعدده يكون للاثنين اربعة احوال \*  
 لانها اما ذكران واما اثنيان واما الاكبر ذكرا والا صغرا اثني واما الا صغرا ذكرا والا كبر  
 اثني \* وان زاد فتضعف حالتي الخشي بقدر الخنثائي فيكون للثلاثة ثمانية احوال  
 وللاربعة ستة عشر حال واهم جرائدها اعدادنا جعل له مسائل بعد احوالهم  
 ثم انظرينها بالنسب الرابع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك  
 هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسمها بين كل من الخنثائي وباقي الورثة  
 على كل مسألة من مسائل الاحوال وادفع الى كل واحد منهم اقل  
 الانصباء من تلك المسائل \* ومن حجب ولو في واحدة منها لم يعط شيئا  
 ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح كما مر \* ولا تحتاج الى عمل غير هذا  
 عند نامعاشر الشافعية وكذلك عند الحنابلة ان رجي اتصاحه بان كان صغيرا \*  
 اما عند المالكية مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج اتصاحه بان مات او بلغ بلامارة  
 فتحتاج الى زيادة عمل وهو انك اذا حصلت الجامعة كما مر لمسائل الخشي  
 الواحد او لمسائل الخشي او الخنثائي فاضربها في عدد احواله التي تضمنت



مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاضربه في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الخنثي وباقي الورثة ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او بما ورث منها واعطه من ذلك بنسبة الواحد الى حالتى الخنثى او حالات الخنثى \* واما عند الخنثية فقد علمت مما سبق انه ليس عندهم الا تصحيح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخنثى وحده ولا وقف عندهم وان لم يرث على تقدير لم يعط شيئاً \* ولتمثل هنا مثالا للخنثيين وقس عليه غيره وهو خنثيان شقيقان وانح لآب لهما أربعة احوال حال ذكورة واصل مسأله اثنان وحال انوثة واصل مسأله ثلاثة وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسأله ثلاثة ايضا وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسأله ثلاثة كذلك فاكتف بواحدة من المتماثلات وهي ثلاثة واضربها في اثنين للباينة تبلغ ستة وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة وعشرين ثم اقسما على كل من الاربعة المسائل يخرج جزء سهم الاولى وهو مال الواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة ثمانية \* ثم اضرب لكل خنثى من الاولى واحد في اثني عشر باثني عشر ومن الثانية واحد في ثمانية وبثمانية ومن الثالثة اثنين بثلاثة وهو الذي في ثمانية بستة عشر ومن الرابعة واحد بثلاثة وهو الذي في ثمانية بتسعة تجمع له اربعة واربعون \* فله منها نسبة مال الواحد من الاحوال وهو ربعها احد عشر \* واضرب للاخ من الاب واحد من مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

رابعها الثمان وهو نسبة الواحد للاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية  
مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج اتضاها وعندها معاشر الشافعية لا يحتاج الى  
ضرب الجامعة في عدد بل نصح من السنة وكذلك عند الحنابلة ان يرجي اتضاها  
فنعطي كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاغ من الاب شيئا ويوقف سهمان  
كما تقدم \* ولا يخفى العمل عند ظهور الحال \* وعند الحنفية للغشيين  
الثلاثين والباقي للاغ من الاب والله اعلم \*

### ( فصل )

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجهل  
حاله فلا يدري احي هو ام ميت سواء اكان سبب ذلك سفره او حضوره  
قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك \* والكلام فيه  
هنا منحصر في حالين ارثه من غيره وارث غيره منه وقد ذكر المؤلف الاول  
فقال \* واما حكم المفقود اذا \* مات شخص و \* كان \* ذلك المفقود  
هو الوارث الحائز للميت او \* من جملة الورثة سواء اكان ذكرا او اناثي \*  
فالصحيح انه يعامل كل من الورثة بالاضر في حقه من موت المفقود او حيائه  
\* فمن يرث بكل تقدير \* من الحياة والموت \* واتحد ارثه \* على كلا التقديرين  
\* يعطاه \* نأما كزوجة مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على  
كلا الحالين \* ومن يختلف ارثه \* كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود \* يعطى  
الاقل \* من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بتقدير  
الحياة ولها الثلث بتقدير الموت \* ومن لا يرث في احد التقديرين اى  
تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئا \* كم حاضر مع ابن مفقود \*



وكنيت ابن مع بتين وابن مفقود فان العم لا يرث بتقدير الحياة وبثت  
 الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يعطى كل منها شيئا \* ويوقف المال \* كله  
 حيث كان المفقود حائزا بتقدير حياته \* او الباقي \* ان كان معه مشترك  
 في الارث او يجب به غيره نقصانا \* حتى يظهر الحال بموته او حياته \*  
 فيترتب عليه مقتضاه \* او يحكم القاضي بموته اجتهادا \* على ماسياتي \*  
 ثم ما وقف لاجله من الثركة ان قدم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان  
 كان مستحقوه \* وان استمر الجمل بماله الى الحكم بموته على ماسياتي فعندنا  
 وعند الخفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب  
 ارثهم حال موته وليس لورثة المفقود منه شيء اذ لا ارث بالشك لاحتمال  
 موت مورثه قبله وقياسا على الحمل لانه ان انفصل حيا استحق نصيبه الموقوف  
 له وان انفصل ميتا اخذ الورثة ما كان موقوفا \* وعند الخنابلة وجهان المذهب  
 منها انه ان لم يعلم موت المفقود حال موت مورثه فحكم ما وقف له ببقية ماله  
 فيورث عنه ويقضى منه دينه وبه جزم الجمهور منهم \* والوجه الثاني انه  
 يرد الى ورثة الميت الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفاقا للائمة الثلاثة  
 كما تقدم \* وكيفية حساب \* مسائل \* المفقود ان تعمل لكل من حاله مسئلة  
 اى مسالة الحياة ومسالة الموت وتحصل اقل عدد يقسم على كل من المسئلتين \*  
 بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقا \* فما بلغ منه تصح \* الجامعة لها \* فاقسمه  
 على كل تقدير \* اى على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته  
 او موته او على كل مسالة ذات تقدير \* يظهر الاقل فيعطاه كل وارث \*  
 عملا بالاسوء في حق كل واحد منهم \* ويوقف المشكوك فيه \* كما تقدم

وستاتي الامثلة قريباً وإذا كان الموقوف بين الحاضر بين لاحق للمفقود فيه كما في جد وان شقيق حاضرين وان لاب مفقود كما جاز الاصطلاح عليه بينهم أي الحاضرين ان كانوا اكمل كأمراء وذكور تلك الامثلة وقد ذكر المؤلف منها مثالاً لمن يرث على التقديرين لكن يختلفان في تقدير الحياة مع شمول المثال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت قال رحمه الله \* مسألة \* أي هذه مسألة \* زوج حاضر واختان لاب حاضران وان لاب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسألة من سبعة بالمول لان فيها نصفاً واثني ومجموعهما من السبعة سبعة فتعال بواحد لأكال الثلثين وتقدر برحياته \* يكون \* اصلها من اثنين \* لان فيها نصفاً والاثان تخرجه \* وتصح \* بضرب عدد روس الاخوة وهي اربعة لعدم انقسام الواحد عليهم في الاثنين \* من ثمانية والمسا لثان متبايتان ومسطحها \* أي حاصل ضرب احدهما في الاخرى \* ستة وخمسون \* فتقسم على مسألة الموت وهي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية وتقسم على مسألة الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شيء من احدى المسئلتين ياخذ مضر وبافي جزء سهمها ويعامل كل بالاضر \* فالاضر في حق الزوج موت الاخ فله \* من مسئلته \* اربعة وعشرون \* حاصلة من ضرب سهامه منها \* ثلاثة في \* جزء \* سهمها \* ثمانية \* وله من مسألة الحياة اكثر لان له فيها ثمانية وعشرون حاصلة من ضرب سهامه منها اربعة في جزء \* سهمها وهو السبعة \* والاضر في حق الاختين حياته فلكل واحدة منهما \* من مسألة حياته \* سبعة \* حاصلة \* من ضرب \* سهمها منها \* واحد في \* جزء \*



سهمها  $\frac{1}{7}$  سبعة  $\frac{1}{7}$  ولكل منهما من مسألة الموت أكثر لأن لكل منها فيها ستة عشر  
 حصاة من ضرب سهمي كل منها اثنين في جزء سهمها وهو الثمانية  $\frac{1}{8}$  فمجموع  
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين والاخ  
 المفقود فان ظهر ميتا فمع الزوج حقه  $\frac{1}{2}$  لان معه اربعة وعشرون وهي نصف  
 عائل  $\frac{1}{2}$  وجميع الموقوف للاختين  $\frac{1}{4}$  لاكمال الثلثين  $\frac{1}{3}$  وان ظهر حيا كان  
 للزوج منه اربعة  $\frac{1}{4}$  لاكمال نصفه من غير عول  $\frac{1}{2}$  والاخ اربعة عشر  $\frac{1}{3}$  فيكون  
 له مثل الاختين بطريق التعصيب \* ويجوز الصلح في مثل هذه بين الزوج  
 والاختين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا \* ومثال  
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة  
 وابن حاضر وابن اخر مفقود فللزوجة الثمن بكل تقدير \* ومثله لو خلفت  
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لاب مفقود ان للزوج النصف  
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين اللام الثلث اثنان على كلا التقديرين  
 كذلك والموقوف واحد للاخ للاب ان ظهر حيا والا فليبت المال اولهما ردا على  
 ما مر من الخلاف \* ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا  
 وهوتتان و بنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فلبنتين الثلثان على كل  
 من تقدير موت الاب وحياته فيدفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط  
 بتقدير موت ابن الابن لاستغراق البنتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه  
 يعصبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاخر في حقها موته \* فان  
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين \* ومثال الارث  
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً فيعطى الزوج نصفه ويوقف النصف الآخر فان ظهر الشقيق حياً  
 اخذه والا اعطيه الاخ الاب \* ومثال حجب المفقود لبعض الورثة نقصاناً  
 من غير ان يكون له حق في الارث ما قد مناه كذلك وهو جد و اخ شقيق  
 حاضران و اخ لاب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المعادة  
 فللجد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهمان بعد الاخ لاب على الجد ومسألة  
 موته من اثنين لان المال بينها بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق  
 الاخ موته والجامعة للمساثنين ستة للجد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف  
 سهم بين الجد و الاخ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر \*

\* تنبيه \* قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر بك وهذا حيث كان  
 واحداً فان تعدد كيفية حسابه هو ما تقرر في حساب مسائل الخش اذا  
 تعدد فتصح لهم بعدد احوالهم الممكنة من حياة الكل او موت الكل  
 او حياة البعض وموت البعض وتعمل في ذلك ما مر في الخنائي \* ومن  
 اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنا والله اعلم \*

الحال الثاني من حالي حكم المفقود هو ارث غيره منه \* وقد ذكره المؤلف  
 رحمه الله هنا وقد م قبله توطئة لذكره قوله مؤكداً لما سبق \* هذا \* اي  
 ما تقدم من انه يعامل من معه بالاضر وكيفية حسابه كما سبق \* حكمه \*  
 اي المفقود \* اذا كان وارثاً \* ثم قال \* فان كان موروثاً فحكمه ان  
 يوقف ماله \* واخصاصه \* الى ثبوت موته بينة او يحكم القاضي بموته  
 اجتهاداً عند مضي مدة \* يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها لكونه  
 \* لا يعيش مثله اليها \* ولا تقدر بشي على الصحيح عندنا ما عند الحنفية



فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته  
 واختلقوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشرين \* وقال  
 ابو يوسف مائة وخمس سنين \* وقال بعضهم تسعون \* قال صاحب  
 الكنز وعابه الفتوى \* لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجية ثم ان  
 الايق بطريق الفقه ان لا تقدر بشيء كما هو ظاهر الرواية عن الامام  
 اذا لم يجاز للقياس في المقادير ولا نص ههنا فيجاءل على اعتبار اقرانه ونظائره  
 كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء انتهى \* والراجع عند المالكية كما حققه  
 العلامة الامير ان المبرة بمدة التعبير وهي سبعون على الراجح \* وهذا عند  
 في غير مفقود القتال اما مفقوده فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته  
 بمجرد انفصال الصفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحدد بد  
 للمدة المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء \* وان كان القتال  
 بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال الاسر \* ومحل الاحتياج  
 للحكم بموته حيث لم تمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يمتنع للحكم  
 حاكم بل يورث ماله من غير حكم \* والمذهب المفتي به عند الحنابلة ان من  
 انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالأسر والخروج للتجارة والسياسة  
 وطلب العلم انتظر ثمانية تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم  
 في تقدير مدة الانتظار \* وان كان ظاهر غيبته الهلاك كن فقد من بين اهله  
 او في مملكة او فقد من بين الصفين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم  
 وغرق اخرون انتظر ثمانية اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله  
 في الحالين \* وعلم مما ذكر انه لا بد عندنا وعند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بموته ولا يكتفي بمضي المدة فقط لان الاصل بقاء  
الحياة فلا يزول الا بيقين والحكم منزل منزله \* ثم بعد الحكم بموته  
يعطى ماله من يرثه وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم يرثه هذا ان  
اطلق الحاكم فان قيدت اليته او قيد الحاكم حكمه بزمن سابق اعتبر  
ذلك الزمن وقت كان وارثه حينئذ \* ولا تضمن قسمة الحاكم الحكم بموته  
الا ان وقعت بعد ثرا فاع اليه ولو قدم المفقود بعد قسم ماله اخذ ما وجد منه  
بعينه لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي  
وقيمة متقوم لتعذر رده بعينه والله اعلم \*

### ( فصل )

ومن الارث بالتقدير والاجتباط ارث الحمل وارث من معه والمراد به حمل  
يحمل ان يرث او يحجب غيره بتقدير من التقدير كما سيأتي في كلام المؤلف  
والارث والحجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند  
موت مورثه ولو كان وجوده نطفة في البطن \* والمراد بالعلم هنا الحقيقي  
او ما قيل منزلته من الظن والحق الوالد بالفراش هنا ظن اقامه الشارع مقام  
العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان ات به قبل مضي ستة اشهر من موت مورثه  
سواء اكانت فراشا ام لا لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع فحياته دليل  
على انه كان موجودا قبل الموت \* او ات به لاكثر من ستة اشهر ودون  
ارب سنين من موت مورثه والحال انها ليست فراشا لزوج او سيد لان الظاهر  
حينئذ وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوثه \* اما لو كانت  
فراشا فالظاهر حدوثه بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهر في حدوثه



فلا يرث \* نعم ان اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت وورثه وان  
 اتت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو محقق الحدوث لان  
 الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند ناو عند الحنابلة وعلى احد القولين  
 عند المالكية والقول الثاني عند حم انها خمس سنين \* وعند الحنفية اكثر  
 مدة الحمل سنتان \* و فرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للميت او لغيره  
 قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عنهم وان كان الحمل لغيره كان مات وزوجة  
 ابيه حاملا لم يرث الا اذا اتت به قبل مضي ستة اشهر سواء اكانت فراشا  
 ام لا \* فائدة \* قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما  
 مزوجة من غير ابيه وورثة لا تحجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليعلم احامل  
 ام لا انتهى \* ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون عند نامستحبا  
 خروج من الخلاف والله اعلم \* الشرط الثاني ان يتفصل الحمل كله حيا حياة  
 مستقرة ويعرف ذلك عند ناو عند الحنابلة باستهلاله صار خاوعطاسه  
 وتناوبه وطول زمن نفسه ومصه الثدي ونحوها مما يدل على حياته  
 بحركة طويلة \* لا مجرد نحو اختلاج لانه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو  
 عصب ومن ثم النفي كل ما احتمل من العلامات ان يكون لعارض اخر \*  
 وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال \* قال السيد في شرح السراجية  
 وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كصوت  
 او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضو انتهى \* ولو خرج اكثر الحمل حيا  
 ورت عند الحنفية قالوا لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا انتهى \*  
 وعند المالكية اذا استهل المولود صار خاويرث وان لم يستهل صار خالم يرث

والله اعلم ❖ وحيث انتهى الغرض من بيان شرطي ارث الحمل وفروعهما فلنرجع  
 الى كلام المؤلف في حكم ارثه والحجب به وكيفية حساب مسائله قال رحمه الله  
 ❖ واما الحمل اذا كان يرث او يحجب ❖ غيره ❖ ولو ببعض التقادير ❖ فان  
 رضي الورثة بتأخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروجها من الخلاف الا ان  
 وتكون القسمة واحدة ❖ وان طلب الورثة القسمة او بعضهم لم يجبروا على  
 الصبر عند الائمة الثلاثة ❖ والارجع عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى  
 من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل ❖ وعلى  
 ما تقدم عند الائمة الثلاثة ❖ فيعامل الورثة الموجودون بالاضرر ❖ اي ان كان  
 اضرر لانه قد لا يكون كما ياتي تمثله ❖ من وجوده وعدمه وذكوره وانثى  
 وانفراد ❖ وتعدد ❖ ويوقف المشكوك الى الوضع للحمل كله ❖ سواء كان  
 ❖ حيا حياة مستقرة او ميتا ❖ لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل  
 لما في وقف المشكوك ❖ او ❖ الى ان يتبين ❖ ان لا حمل ❖ كان ظهر ان  
 ما به اتفاق اورحان ❖ فمن يحجب ولو ببعض التقادير ❖ كم مع حمل زوجة  
 الميت ❖ لا يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه ❖ كالزوجة مع الفرع الوارث فان  
 لها الثمن على كل تقدير ❖ يعطاه ❖ كاملا ❖ ومن يختلف نصيبه وهو مقدر ❖  
 اي والحال ان نصيبه مقدر كالام الحامل فان لها مع اتحاد الثلث ومع تعدده  
 السدس ❖ اعطى الاقل ❖ من النصيبين او الانصباء ❖ وان كان غير مقدر ❖  
 كما في اخ الحمل ❖ فلا يعطى شيئا ❖ لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا على الاصح  
 فقيد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن  
 الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الخيل



مع ابيهم وكان من سلاطين بغداد \* والمعتمد المتقي به عند الخفية انه يوقف  
 للعمل حظ واحد فقط ذكر اكان او اثني ايها كان اكثر ويؤخذ كقبول من  
 بقية الورثة بالزائد \* والقول الثاني وهو قول الامام بوقف لبيت نصيب  
 اربعة بين اوبنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصاء \* وعند  
 الخنابلة يوقف للعمل الاكثر من حظ ابين او بتين لان ولادة مازاد على  
 التوءمين نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة \* وبهذا قال ايضا  
 محمد بن الحسن من الخفية والاولوى \* واذا وضع الحمل ميتا \* او بان ان  
 لا حمل او وضع حيا ولم يعلم وجوده عند الموت \* عاد الموقوف للموجودين  
 من الورثة \* عند الموت \* وكأنه له يكر \* حمل \* ولو كان انفصاله بجنابة  
 على امه توجب غرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر  
 في شروط الارث \* نبيه \* قال العلامة ابن حجر في النخبة يكتفي في الوقف بقولها  
 انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيوخين انه متى احتمل  
 لقرب الوط \* وقف وان لم تدعه انتهى \* وكيفية حساب مسائل الحمل ان  
 تعمل لكل تقدير من تقادير الحمل مسألة على حدة ثم تحصل اقل عدد ينقسم  
 على كل مسألة منها يخرج جزء \* منها فان ضرب نصيب كل وارث من كل مسألة  
 في جزء \* منها يحصل نصيبه منها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة \*  
 فمن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن \*  
 ومن يجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا \* وقد سبق بيان كيفية التصحيح  
 وطريقة النظر بين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا  
 ومن عرف ذلك عرف ما هنا فلا عود ولا اعادة \* وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض أمثلة مسائل الحمل \* قال \* مسألة \* خلف أمه حاملاً واخاً شقيقاً \*  
 ومثله غيره من المصبات إلا الأب \* فلا يعطى الاخ شيئاً \* باتفاق الائمة  
 الاربعة \* مادام الحمل وبعد الوضع لا يتحقق الحكم \* وهو انها ان وضعت  
 ميتاً او بان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء  
 للاخ او كان الحمل اثنى واتخذة فلها النصف وللأخ الباقي او اثنيان فاكثرها  
 او لمن الثلثان وله الباقي \* واذا خلف ابنا وزوجة حاملاً \* فعند المالكية  
 لا قسمة الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر \* فتعطى الزوجة الثمن \*  
 لانه لا يختلف نصيبها بتقدير الحمل كلها \* ولا يعطى الابن \* عندنا معاشر  
 الشافعية \* شيئاً حتى تضع \* او يظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا  
 والمعتمد عند الحنفية يوقف للحمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عندهم من ستة  
 عشر للزوجة اثنان تعطاهما ويعطى الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف  
 سبعة \* وعند الحنابلة يوقف نصيب ابنين فتصح المسألة عندهم من اربعة وعشرين  
 للزوجة ثلاثة تعطاهما ويعطى الابن سبعة وتوقف اربعة عشر \* وان وضعت  
 ميتاً فالموقوف للابن اتفاقاً \* واذا خلف زوجة حاملاً وابوين \* فعند  
 المالكية ما مر بك انه لا قسمة الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر كما سبق  
 \* فالأضر في حق الزوج والابوين \* عندنا وعند الحنابلة \* ان يكون  
 الحمل عدد امن الاثنتان \* اثنتين او اكثر اذ النصيب لا يختلف بزيادة العدد  
 \* فتعطى الزوجة ثلثاً \* وهو بعد الاختصار كما سيأتي ثلاثه \* و \*  
 يعطى \* الاب سدساً \* وهو كذلك اربعة \* وتعطى \* الام  
 سدساً \* وهو كذلك اربعة \* فهي \* على تقدير ان الحمل عدد من



الاناث اذ هو الاضر في حق الكل ❀ من اربعة وعشرين و تعول اربعة وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها والاب كذلك ويوقف ستة عشر ❀ بالاختصار في الكل ❀ وكيفه العمل في هذه المسألة على ما تقدم ان تقول ❀ زوجة حامل وابوان اصل المسألة بتقدير انفصال الحمل ميتا من اربعة لانها حينئذ احدى الغراوين ❀ للزوجة الربع سهم وللأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان ❀ وبتقدير انفصاله حيا اصلها من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة والباقي للحمل المنفصل ان كان ذكرا او عدد من الذكور او من الذكور والانات ونصيب بحسب عدد رؤسهم ❀ وان كان الحمل بنتا واحدة فلها النصف وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن والباقي سهم للأب بالتعصيب ونصيب من اصلها ❀ وان كان الحمل عدد من الاناث اثنتين او اكثر فلها اولهن الثلثان وللأبوين السدسان وتعول الى سبعة وعشرين كما مر ❀ ولا طريق لتحقيق التصحيح فيها لعدم العلم بعد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بلا عول او عائلة الى سبعة وعشرين ❀ واقل عدد ينقسم على كل منها مائتان وستة عشرون هي الجامعة فاقسمها اولا على الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والأم اربعة وخمسون وللأب مائة وثمانية ❀ ثم اقسّمها اعني الجامعة على الاربعة والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون ❀ ثم

اقسمها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سهمها ثمانية فاضرب نصيب كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون وكل من الابوين اثنان وثلاثون \* اذا علم هذا فعندنا وعند الخبالة تعطى الزوجة اربعة وعشرين ويعطى كل من الابوين اثنين وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون \* فان ظهر الحمل عد دامن الاناث فهو له وان كان واحد اذ كرا كان او اثني دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي القدر الذي حصل به التفات بين الحظين \* فان كان ابنا فله الباقي وهو مائة وسبعة عشر \* وان كانت بنتا فلهما النصف وهو مائة وثمانية تفضل تسعة يأخذها الأب بالتعصيب \* ثم اذا نظرت الانصاء المعطاة لكل والموقوف الى الوضع بتقدير الاضروحي اربعة وعشرون واثنان وثلاثون ومائة وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثمن \* فتختصر المسئلة الى ثمنها سبعة وعشرين ويرجع كل نصيب الى ثمنه \* فيصير كما قسمه المؤلف رحمه الله للزوجة ثمن الاربعة والعشرين ثلاثة ولكل من الابوين ثمن الاثنين والثلاثين اربعة ويوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر \* ثم اذا ظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر \* اما عند الحنفية فالمسألة بتقدير انفصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وتقدره حيا اصلها من اربعة وعشرين كما مر فيها \* واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون لدخول الاربعة فيها وهي الجماعة فتعطى الزوجة الثمن ثلاثة والام السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة عشر الباقية \* ويؤخذ من الجميع كفايل لاحتمال ان تلد عد دامن الاناث \*



وان ولدت بتا واحدة فلها النصف اثنا عشر يقبل سهم يأخذه الاب  
 بالنصيب \* وان وضعت الحمل ميتا عا دالموقوف للموجودين  
 عند الجميع وكان الحمل لم يكن \* فرع من مسائل استهلال الجنين \*  
 اذ اقامت شخص وترك ابنا وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبنتا فاستهل  
 احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجد اميتين فيختلف حينئذ  
 نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منها اقل  
 النصيبين ويوقف الباقي حتى يصطلحا عليه او تشهد ينة بتعيين المستهل فيعمل  
 بمقتضاها \* وقال الخبالة يقرع بينهما فمن خرجت القرعة عليه جعل المستهل  
 حكما كالو طلق شخص احد نساؤه ولم تعلم عينها ثم مات والله اعلم \* ومن مسائل  
 الارث بالنقد ير والاحتياط الشك في النسب ونحوه كمالوتناز عامجهولا  
 ولا حجة لاحد فمات قبل لحوقه باحدهما فيوقف الى البيان من تركته ارث  
 اب او مات قبله وقف من تركته كل ارث ولديه ومثله ان يطلق احدى زوجتيه  
 لا بعينها او بعينها ثم تلبس ويموت قبل التعيين او البيان فانه يوقف بينهما نصيب  
 زوجة حتى يصطلحا \* وان ماتا قبله وقف من تركته كل منهما ارث زوج الى  
 البيان ويقرع بينهما عند الخبالة كما امر قريبا والله اعلم \* وافق العلامة ابن  
 حجر رحمه الله فمين وطئت بشبهة فانت بولد يمكن كونه من الزوج وواطى  
 الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فمات الولد قبل لحوقه باحدهما ولا حدهما  
 ولدان من غيرهما بانها تاخذ السدس فقط ويوقف السدس الاخر الى البيان  
 او الصلح عملا بالاسوافي حق كل والله اعلم \*

(فصل في حكم ميراث الغرقى ونحوهم)

قال المؤلف رحمه الله **ولو** اما حكم ما اذا مات متوارثان **او** متوارثون  
من ذكور او اناث **او** منها **او** غرقى **او** هدم **او** نحوها **او** غرقى **او** في معركة  
قتال **او** طاعون **او** في **او** في بلاد **او** غربة **او** وعلم موت احدهما بعد  
الاخر معيناً ولم يتبين فالأمر واضح ان المأخوذ يرث المتقدم اجماعاً **او** **او**  
ماتاً **او** معاً في ان واحد لم يتوارثا اجماعاً لان شرط الارث حياة الوارث  
بعد موت الموروث **و** وان لم يعلم سيق موت احدهما **او** **او** علم موت  
احدهما **او** لا **او** جهل اسبقهما فلا يتوارثان **او** عندنا وعند الحنفية والمالكية  
ايضاً فكانهم لا قرابة بينهم ولا غيرهما بما يقتضي الارث لفقد الشرط وهو  
تحقق حياة الوارث عند موت الموروث كما سبق في شروط الارث **او** **او** مال  
كل منها **او** **او** منهم **او** الباقي ورثته **او** **او** هذا قول زيد بن ثابت رضي الله  
عنه وبه قطع الجمهور **و** عندنا اذا علم موت المتوارثين مرتباً وعين السابق  
ثم نسي وقف الامر الى البيان **او** الصلح لان التذكر غير ما يوس منه **و** **و** عندها  
لا يتوارث كسابقه واختار هذا من الشافعية الفزاري وامامه رحمه الله وبهذه  
الصورة ثبت احوال الغرقى ونحوهم خمسة **و** من مفردات مذهب الامام  
احمد رحمه الله في الثلاثة الاحوال الاخيرة وهي اذا لم يعلم سيق **او** علم لكن مع  
الجهل بالاسبق **او** لم يجهل بالاسبق لكنه نسي انه يرث كل ميت من صاحبه اذا  
لم تدع ورثة كل ميت سيق موت الاخر من تلاد الاخر يكسر البناء والمراد به  
المال القديم الذي مات وهو يملكه دون التجديده مما ورثه من الميت  
الذي معه لئلا يدخله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه



وهو باطل \* اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الاخر وورثة الاخر  
 تنكره فيتخالفان وتسقط الدعويان ولم يثبت السبق لواحد منهما  
 فيجعل كالمو علم موتها معا والله اعلم \* مثال اخوان غرقا وكل منهما مولى  
 دفع مال كل واحد الى مولا \* مثال اخر رجل غرق هو وزوجته وله  
 ابنتان منها واخت لاب هي اخت زوجته من الام وولدت هي ابن عم \*  
 فالحكم ان للبنتين من مال ابيهما الثلثين وما بقى فلاخته لابيها ولها من مال امها  
 الثلثين وما بقى فللابن عمها ولا ترث الاخت للام لسقوطها بالفرع الوارث \*  
 مثال اخر امرأة غرقت وابنها وولدت اخا وزوجها وابو الابن فمال الابن  
 للاب فقط وما لها من الاخ والزوج انصافا \* والحكم المذكور في هذه  
 الامثلة الثلاثة هو على مذهب الائمة الثلاثة كما علمت \* ولتختم بمثال نذكر فيه  
 القسمة مختصرة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة \* وهو اخوان  
 اكبروا صغرا ما تاوجهل اسبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الاخر  
 وخلف الاكبر بتاوستة دنانير والاصغر بتين وستة دراهم ولها عم \* فيكون  
 الحكم ان تقدر موت واحد قبل الاخر وليكن الاكبر فليته ثلاثة دنانير  
 ولاخيه ثلاثة لبنتيه وعمه \* ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فليته اربعة  
 دراهم وللاكبر درهمان لبنتيه وعمه \* فاجتمع لبنت الاكبر ثلاثة دنانير ودرهم  
 ولكل واحدة من بنتي الاصغر دينار ودرهمان ولعمها دينار ودرهم  
 الاصغر من الاكبر ودرهم مما ورثه الاكبر من الاصغر وليس له من تلاد  
 ما لها شي لانه محبوب بالاخ \* اما عند الائمة الثلاثة رحمهم الله لبنت الاكبر  
 ثلاثة دنانير والباقي للعم ولكل واحدة من بنتي الاصغر درهمان والباقي للعم

فالحاصل لعمهما ثلاثة دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره \*  
 \* تمة \* اذا عين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واتفقوا على تعيينه  
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكوا هل مات الاخر قبله او بعده  
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل  
 بقاء حياته \* ولو مات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا  
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات  
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من السبابة  
 تطلع وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بلاريب \* ويلغزها فيقال  
 اخوان ما ناعند الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم \*

### \* باب \* اي هذا باب \* في \* ذكر احكام \* الرد \*

على ذوى الفروض وكيفية تأصيل مسائله وتصحيحها \* وهو ضد العول \* لان  
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصاء \* والرد زيادة في انصاء الورثة  
 ونقصان في السهام \* وبعبارة اخرى لانه في العول تفضل السهام على المخرج وفي  
 الرد يفضل المخرج على السهام \* ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى واولو  
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى بميراث بعض  
 بسبب الرحم \* ومن السنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصي  
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم تستحق  
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف قاله السيد في شرح  
 السراجية \* والقول بالرد هو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله  
 مطلقا انتظم بيت المال ام لا كما قدمناه اول الكتاب \* والراجح عندنا



كما تقدم ايضا انه ان لم ينتظم امر بيت المال يرد على ذوى القروض بنحسب  
فروضهم وعليه الفتوى \* قال العلامة سبط المارديني في كشف الغوامض  
وقد يشن من انتظامه الى ان ينزل السيد المسيح عليه السلام انتهى \* والاربع  
عند المالكية ان المال او الباقي بعد القروض حيث لأعصبة لبيت المال سواء  
انتظم ام لا \* قال الشيخ الباجوري رحمه الله هذا كلام ابن الحارث  
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو  
المعتمد كما في شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بل يرد  
على من يرد عليه انتهى \* واذ احكام بالرد فانما يكون على ذوى القروض  
من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم  
كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية \* واعلم ان مسائل الرد قسمان  
قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه احدهما وقد ذكر المؤلف  
رحمه الله الاول بقوله \* فاذا لم يكن \* من الورثة \* احدهم الزوجين وكان  
من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا \* او جدة او بنت او بنت ابن او اخت  
او ولد ام \* فاهل المال فرضا ووردا \* فتأخذ مقدار فرضها بالفرض والباقي  
بالرد ولا عمل فيه لان تقدير القروض انما شرع لمكان المزاوجة ولا مزاوجة  
هنا \* او كان \* المردود عليه \* صفا واحدا \* متعدد \* كالجدا \*  
او البنات او بنات الابن او اولاد الام \* فاصل المسألة عدد هم \* ومنه  
تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اناثا كجدات  
او ذكورا او اناثا كاخوة واخوات لام \* كالعصبة \* لاستوائهم في موجب  
الارث \* او كان \* المردود عليه \* صنفين فاكتر \* ولا يجاوز

ثلاثة لانهم ان تجاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مستغرقة  
او زائدة فاعرف اولا اصل معاً لثم بقطع النظر عن الرد ولا يكون الا  
سنة كما سيأتي فاذا اصلها  $\frac{1}{2}$  جمعت فروضهم  $\frac{1}{2}$  اي سهام من يرد عليه  
 $\frac{1}{2}$  من اصل  $\frac{1}{2}$  تلك  $\frac{1}{2}$  المسألة لتلك الفروض فالجمع منها اصل المسألة  
الرد واسقط الباقي  $\frac{1}{2}$  ثم اقسما بينهم  $\frac{1}{2}$  فان اتى الكسر صححت من ذلك  
الاصل والا فاضرب جزء السهم في مسألة الرد وهي عدد السهام المأخوذة  
من الستة في الستة لان العدد المأخوذ منها صار اصل معاً لثم كما صارت  
السهام في المسألة العائلة اصلاً يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب  
جزء السهم في العدد المأخوذ هو الذي نصح منه  $\frac{1}{2}$  وجميع مسائل الرد التي  
ليس فيها احد الزوجين  $\frac{1}{2}$  بتقدير عدم الرد لا تكون الا  $\frac{1}{2}$  من ستة  $\frac{1}{2}$   
لان اصلي اثنين وثلاثة لا يجمع فيها اكثر من صنفين والفروض الواقعة  
فيها نصف ونصف وثلاث وثلثان وهما مستغرقان  $\frac{1}{2}$  ولان اصول اربعة وثمانية  
واثني عشر واربعة وعشرين لا بد فيها من احد الزوجين وفرض المسألة  
خلافه  $\frac{1}{2}$  ولا ينصو رد في الاصلين المختلف فيها لوجود العاصب فيها ولان  
الفروض كلها موجودة في الستة الا الربع والثلث ولا يكونان لغير الزوجين  
وليس من اهل الرد  $\frac{1}{2}$  فانه حصر الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في اصل ستة  
والله اعلم  $\frac{1}{2}$  مثال  $\frac{1}{2}$  وام واخ لام اصلها  $\frac{1}{2}$  بتقدير عدم الرد  $\frac{1}{2}$  من ستة للام  $\frac{1}{2}$   
منها  $\frac{1}{2}$  ثلث صهان وللأخ  $\frac{1}{2}$  اللام منها  $\frac{1}{2}$  عدس سهم فالجمع  $\frac{1}{2}$  لهما منها  $\frac{1}{2}$  ثلاثة  
والباقي ثلاثة فاسقطها  $\frac{1}{2}$  عملاً بالقاعدة  $\frac{1}{2}$  ترجع مسألة الرد من ثلاثة  $\frac{1}{2}$  مثال  
اخر بنت وبنت ابن وام اصلها بتقدير عدم الرد من ستة للبنت نصف ثلاثة



ولبت الابن سدس واحد وللأم كذلك واحد فجميع السهام المأخوذة  
 منها خمسة فأجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد في  
 هذين المثالين صحت المسئلة من اصلها \* ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع  
 على اكثر من صنفين للاستقراء جدتان واخ لام اصل مسألة الرد اثنتان  
 ونصف من اربعة كما هو واضح \* جدتان وثلاثة اخوة لام اصل مسألة  
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيها على فريقين وبين روس كل منها وسهامه  
 تباين فتضرب الروس في الروس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة  
 الرد ثلاثة ونصف من ثمانية عشر لكل جدة ثلاثة ولكل اخ لام اربعة \* ثم  
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في  
 المسألة احد الزوجين قال رحمه الله \* واذا كان في الورثة احد الزوجين \*  
 استقل بفرضه فقط وهو امانصف اربع او ثلث \* نخذه فرضه من مخرج  
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي \* بعد فرض  
 الزوجية وهو امان واحد او ثلاثة او سبعة \* على مسألة اهل الرد فان  
 كان \* من يرد عليه \* شخصاً واحداً او صنفاً واحداً \* سواء انقسم عليه  
 الباقي ام لم ينقسم \* فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية \* كزوج  
 وام وكزوجة وام وكزوجة وبنت \* اصل الاولى اثنتان والثانية اربعة  
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من  
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصح من اصلها لا تقسم الباقي بعد فرض الزوجية  
 في الكل على مستحقه \* وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على روس  
 الصنف فتحتاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتاً

اصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على ثلاث بنات تبأينهن او على  
احدى وعشرين بتاتوا فوق عدد دهن بالسبع وهو ثلاثة هي جزء سهمها  
على التقديرين اضربها في اصلها تصح من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة  
ولكل بنت سبعة اسهم او سهم وكذا لو تعددت الزوجات فصصح المسألة كما سبق  
❁ وان كان ❁ من يرد عليه مع احد الزوجين ❁ اكثر من صنف ❁ بان  
كان صنفين او ثلاثة ولا يتجاوزها كما مر ❁ فاعرض على مسالته ❁ اي مسألة  
الرد بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة  
❁ الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم ❁ على من يرد عليه  
بان كان مماثل لعدد ❁ فمخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ❁ ايضا  
ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا  
كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث و سدس فقط ❁ مثال ❁  
لذلك ❁ زوجة وام وولداها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم  
والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للام سهم وولدها سهمان ❁ و كام  
وولدا اذ هي من اربعة كذلك والفرض فيها سدس و ثلث فقط ❁ ثم انه قد  
ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كما لو تعددت الزوجات  
او كان مع الزوجة ولدى ام وجدتين فحينئذ محتاج الى الضرب والتصحيح  
كما تقدم في بابه ❁ وان لم ينقسم ❁ الباقي بعد فرض الزوجية ❁ على مسألة الرد ضربت  
مسألة الرد ❁ جميعها اذ لا تنافي فيها الموافقة ❁ في ❁ اصل ❁ مسألة الزوجية  
فما بلغ ❁ فهو اصل المسألة الجامعة لمثلتي الرد والزوجية ❁ صثمانه ❁ ام لا كزوج  
وجدة واخ لام مخرج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويبقى لاهل الرد سهم ❁



ونسألتهم من اثنين ايضا والواحد لا ينقسم عليها فاضربها في مخرج فرض  
 الزوج يخرج اربعة هي اصل المسألة \* ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة  
 والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج  
 فرض الزوج ولو كان مكان الجدة اخت لاهوين مع الزوجة والاخ من  
 الام كان اصلها ستة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة  
 مخرج فرض الزوجة \* وان كان مع الزوج بنت وبنت ابن فقط كان اصلها  
 اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج  
 فرض الزوجة \* وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا  
 في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه انما هو في  
 الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه \* ومن له شيء من مخرج فرض  
 الزوجية اخذه مضروبا في مسألة الرد \* مثال ذلك اربع زوجات وبنت  
 وسبع بنات ابن \* اصل مسألة الرد المقطعة من الستة اربعة والسبعة الباقية بعد  
 فرض الزوجات ثمانية اربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مخرج فرض  
 الزوجية يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ومن  
 لا يرد عليه \* فلزوجات من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل  
 الرد باربعة لكل واحدة واحد \* ولبنات من مسألة الرد ثلاثة اضربها في  
 السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون \* ولبنات الابن  
 من مسألة الرد واحد اضربه في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل  
 واحدة سهم \* هذا كله اذ لم يحصل كسر فان انكسر على احاد بعض الفرق  
 اوعلى الجميع فصصح كما مر \* وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد \* وهناك طرق آخر كطريق الأربعة المتناسبة والخطأ بين وما فوق  
الكسر وفي استخراج الأصل بالاولين طول بلا فائدة \* اما ما فوق الكسر  
فهى فريضة المأخذ وهى ان تزيد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج  
او الزوجة منها لفرض الزوجية فزد للنصف مثلاً وللربع ثلثاً وللثمن سبعة \*  
فلو كانت الورثة جدة وولد ام وزوجاً فمسألة اهل الرد من اثنين زد عليها  
ما فوق فرض الزوج وهو مثلها تصير اربعة وهى اصل المسألة \* للزوج  
منها اثنان وللجدة واحد فرضا وداو للام كذلك \* واد اوقع كسراً فابسط  
الكل من جنس الكسر وهو هنا امثلاث او سبع فقط \* وطريق البسط هو ان  
تضرب الصحيح في مخرج الكسر يحصل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد  
عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه  
ومن لا يرد عليه \* مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة  
زد عليها الربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلثا \* ابسط الكل اثلاثاً يكن ستة  
عشر هي اصلها ومنه تصح \* للام منها ثلاثة فرضا وداو لبنت تسعة كذلك وللزوج  
الربع اربعة \* واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام وبنت فزد على مسألة اهل الرد  
لثن الزوج سبعة تصير اربعة واربعه اسباع سهم ابسط الكل اسباعاً تكن اثنين  
و ثلاثين هي اصلها ومنها تصح \* للام منها سبعة فرضا وداو لبنت واحد وعشرون  
فرضا وداو وللزوجة الثمن اربعة \* وقس على هذه الامثلة ما عداها والله اعلم \*  
وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن الشنشورى جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد  
وامثلتها قال \* قال الشنشورى \* رحمه الله في شرحه على المنظومة الرجعية  
\* فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول \*



احدها **اثان** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه  
**بجدة** وان **لام** اصل **مسألة** **اثان** عدد فرضيهما من الستة التي هي مسألة  
 فرضيهما **البدة** واحد فرضاورد اولالاخ للام كذلك \* وهذا امثال لما ليس  
 فيه احد الزوجين \* **وكزوج وام** اصل **مسألة** الرد **اثان** مخرج فرض  
 الزوجية لكون من يرده عليه واحد فلما زوج واحد وللأم واحد \* وهذا  
 مثال لما فيه احد الزوجين \* **ثاني** **ثلاثة** وهذا الاصل مما لا يمكن  
 فيه وجود احد الزوجين **كام** ولديها اصل **مسألة** الرد **ثلاثة** عدد فرضهم  
 من اصل **مسألة** تلك الفروض وهي الستة فللأم واحد فرضاورد اولولديها  
**اثان** كذلك \* **ثالث** **اربعة** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد  
 الزوجين وعدمه \* **كبت وام** اصل **مسألة** الرد **اربعة** عدد فرضهم  
 من **مسألة** تلك الفروض وهي الستة للبت **ثلاثة** فرضاورد اوللام واحد  
 كذلك \* وهذا امثال لما ليس فيه احد الزوجين \* **وكزوجة وام ولديها**  
 اصل **مسألة** الرد **اربعة** مخرج فرض الزوجية لا تقسام الباقي بعد فرض الزوجة  
 على اهل الرد \* فلما زوجة واحد وللأم واحد فرضاورد اولكل من ولديها  
 واحد كذلك \* وهذا لما فيه احد الزوجين \* **رابعا** **خمس** وهذا  
 الاصل مما لا يمكن فيه وجود احد الزوجين \* **كام** وشقيقة \* **اولاب** اصل  
**مسألة** الرد **خمس** عدد فرضهم من اصل تلك **المسألة** تلك الفروض وهي  
 الستة فللأم **اثان** فرضاورد اوللشقيقة **اولاب** **ثلاثة** كذلك والمجموع  
**خمس** \* **خامسها** **ثمانية** وهذا الاصل وما بعده لا يمكن خلوا **المسألة**  
 فيها عن احد الزوجين \* **كزوجة وبت** اصل **مسألة** الرد **ثمانية** مخرج

فرض الزوجة لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنت سبعة  
 فرضاورد **سادسها** ستة عشر كزوجة وشقيقة واخت **لاب**  
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الرد في مخرج فرض الزوجة اربعة  
 لمباينة الباقي بعد فرض الزوجة وهو ثلاثة لمسالة الرد فللزوجة اربعة وللشقيقة  
 تسعة فرضاورد اولتى من الاب ثلاثة كذلك **سابعها** اثنان وثلاثون  
 كزوجة وبنت وبنت ابن **الاصل** اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة  
 مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي  
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبنت واحد وعشرون فرضاورد اولت الابن  
 سبعة كذلك **ثامنها** اربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة  
 اصلها اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة  
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي الخمسة فللزوجة خمسة وللبنت واحد  
 وعشرون فرضاورد اولت الابن سبعة فرضاورد اولت ابنة كذلك فهذه هي  
 اصول مسائل الرد تفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصلين منها  
 وهما الثلاثة والخمسة وتنفرد الاربعة الا خيرة اى الثمانية والستة عشر والاثنان  
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يرد عليه واثنان منها يمكن  
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم.

**ثمة** قد علمت مما سبق في الموانع ان مذهب المنايلة تورث المبعوض  
 بحسب ما فيه من الحرية ولم ايضا في الرد عليه تفصيل قالوا يرد على كل  
 وارث بعضه حره مية كان او ذا فرض ان لم يصب من التركة بقدر  
 حريته من نفسه لكن ايها العصبه وذو الفرض استكمل بالرد ازيد من



قد رويته من نفسه منع من الزيادة على قدر حريته من نفسه وروى على غير  
ان امكن بان كان هناك من لم يصبه بقدر حريته من المال هو الابن لم يكن  
ذلك فليت المال \* فليت نصفها حراً النصف بالفرض والرد والابن  
مكانها النصف ايضاً بالمعصوبة والباقي في الصورتين لذوي الرحم ان كانوا  
والا فهو لبيت المال \* وبنت واحدة نصفها مع المال بينهما نصفين بالفرض  
والرد ولا يرد في هذه الصورة وشبهها على قدر فرضها ثلثا يأخذ من نصفه  
حرف فوق نصف التركة وهو ممنوع والله اعلم \*

باب \* اي هذا باب \* في حكم \* توريث \* ذوي الارحام \*

الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع تكوين الولد ثم سميت به القرابة وعلى  
كلام المعين يجوز التذكير والتأنيث \* وقيل تذكيره في القرابة اكثر افاده  
في المصباح \* وهم لغة من مر واصطلاحاً \* كل قريب \* هذا كالجنس  
داخل فيه اصحاب الفروض والعصبات \* غير من تقدم من المجمع على توريثهم \*  
خرج ذو والفرض والعصبات السابق ذكرهم ومن فيه للبيان \* وقد انتشر  
الخلافاً بين الصحابة وعن بعد هم رضي الله عنهم في اريثهم فقد روي عن  
عمر وعلي وابن مسعود وابي غيبة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن  
عباس في رواية عنه رضوان الله عليهم اجمعين توريثهم عند عدم العصبية  
وذوي الفروض غير الزوجين \* وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز  
وعطاء وطاووس وعلقمة وابن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله \*  
وذهب اليه الامامان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقاً والامام  
الشافعي رحمه الله اذ لم يتنظم بيت المال وهو ايضاً معتمد المالكية على ما نقله

الخطاب كما مر في الرد \* وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم  
ويجعل المال او الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد  
ابن جبير وهو احد قولي المالكية \* واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى  
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ مضاه كما مر في الرد  
بعضهم اولى بغير اثار بعض فيما كتب الله وحكم به لان هذه الآية  
نسخت التوارث بالموالاة والمواخاة كما كان عند قدومه عليه السلام المدينة \*  
ومن السنة ما رواه احمد وحسنه الترمذي ان رجلا رمى سهما الى سهل بن  
حنيف الانصاري فقتله ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك ابو عبيدة  
الى عمر رضي الله عنهما فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى  
من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وما اخرججه ابو داود عن المقداد  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الخال وارث من لا وارث له  
يعقل عنه ويرثه \* وما اخرججه ايضا انه لما مات ثابت بن الدحداح قال  
عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسباقم فقال انه كان فينا غريبا  
ولا نعرف له الا ابن اخت هو ابو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم  
ميراثه له \* ولان ذالرحم ساوى الناس في الاسلام وزاد عليهم بالقربة  
الى الميت فكان اولى بالميراث من بقية الناس \* ولانه ايضا كان في الحياة  
احق بصلته وصدقته ووصيته بعد الموت فيكون اولى بميراثه \* واحتج  
النافون لتورث ذوى الارحام بان الله تعالى ذكر في آيات الموارث  
نصيب ذوى الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان  
لمحق لبينه وما كان ربك نسيا \* وبما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله



عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال حتى ياتي خبري ثم قال ابن سائل  
ميراث العمة والخالة فاني رجل فقال عليه السلام اخبرني ان لا شيء لهما ولكل  
من الفئتين اجرة عما حجب به الاخرون والكل مذكور في المطولات \* وهم  
احد عشر صنفا \* وبعضهم عد هم عشرة وبعضهم اربعة عشر والمقصود  
لا يخلف ولا ترتيب بينهم وانما الترتيب اللازم في جعلهم اربعة اصناف  
كما سيأتي عند اهل القراءة \* وعلى عد هم احد عشر فالاول الجد الساقط  
وهو المدلى بانني كاني ام والجدة الساقطة وهي كل جدة ادلت باب بين امين  
اجماعا وكل جدة ادلت باب اعلى من ابي الميت عند المالكية وباب اعلى من الجد  
ابي الاب عند الجنبلة \* وهاتان الجدتان عندنا من ذوات الفرض كما مر  
فهؤلاء صنف \* الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم ان الولد يشمل  
الذكر والانثى \* الثالث بنات الاخوة لايوين اولاب اولام \* الرابع اولاد  
الاخوة لايوين اولاب اولام مذكور اكانوا اواثاء \* الخامس بنو الاخوة  
للأم وبناتهم الدخلات ايضا بنات الاخ كما مر \* السادس من العم للام وهو  
اخوالاب او الجد لاب لامه وان علا \* السابع بنات العم شقيقا اولاب اولام \*  
الثامن العمات من كل جهة سواء كن عمات الميت ام عمات ابيه ام عمات جده \* التاسع  
والعاشر الاخوال والخالات اي اخوة الام واخواتها سواء كانوا اشقاء او  
لاب اولام وكذا الاخوال الام وخالاتها واخوال الاب وخالاته واخوال  
الجد وخالاته \* الحادي عشر المدلون بالمذكورين من الاصناف كاولاد  
العم للام وان يفلوا او اولاد العمات وان بعدوا او اولاد الاخوال والخالات  
وان انتشروا \* والمراد المدلون بما عد الصنف الاول وهم الاجداد

والمحدثات الساقطون لان المدلين بهم نكوة ابوى الميت لاب وعمومة امه  
كذلك واخلين في الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر وفي  
تعديل التعفة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم بكون الام تدلى  
به وهي ذات فرض اشكال لم ار من به علية \* قال المؤلف رحمه الله  
\* وترجع الاصناف المذكورة \* باختصار الى اربعة اصناف لا ترتيب  
بينها كما علمت عندنا ولا عند الحنابلة لكن عند اهل القرابة يجب الاول  
الثاني والثالث الثالث الرابع كالعصابات على خلاف في الترتيب  
ايضا عندهم لكن معتد بهم فيه ما ذكر هنا الاول من ينتهى الى الميت وهم  
اولاد البنات \* وان نزلوا ذكورا كانوا اناثا \* واولاد بنات الابن \*  
وان نزلوا كذلك \* وينزلون عند تماثلة البنات وبنات الابن \* الثاني  
من ينتهى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا \*  
كالجد ابي ام الميت وامه \* الثالث من ينتهى الى ابوى الميت وهم اولاد  
الاخوات \* وان سفلوا ذكورا كانوا اناثا سواء كانت الاخوات لاب وام  
او لاب فقط او لام فقط \* وبنات الاخوة \* اشقاء كانوا اولاد اولاد  
\* و \* كذلك من يدلى بهم \* اى بالمذكورين جميعا \* وان نزلوا الرابع  
من ينتهى الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات مطلقا والخوة  
مطلقا \* ذكورا كانوا اناثا اشقاء اولاد اولاد \* وان تباعدوا \* عن  
الميت \* واولادهم \* اى اولاد جميع اهل الصنف \* وان نزلوا \* فهو لاء  
الاصناف الاربعة هم ذوا الارحام \* ولا خلاف عند من ورث ذوى  
الارحام ان من انفرد من \* هي تبعية لا بيانة \* هو لاء الاصناف \* ذكرا



كلت اوائى \* حاز جميع المال \* قبل بالتعصيب كما هو الظاهر في حالة  
 الانفراد \* وقيل بالفرض كما يظهر ايضا في بعض الامثلة الآتية \* وانما يظهر  
 الخلاف \* بين مورثيهم \* عند الاجتماع \* فاذا اجتمع منهم نوعان فاكثر  
 فاهل التنزيل يحملون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما  
 سياتى \* واهل القرابة يقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت على ما ياتى  
 \* وفي ذلك \* اى كيفية توريث ذوى الارحام \* مذاهب \* مذهب  
 اهل التنزيل وسياتى بياته مفصلا \* ومذهب اهل القرابة وهو توريث  
 الاقرب فالاقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولى والبقوى  
 من الشافعية وسياتى فيه بعض بيان \* ومذهب اهل الرحم وهو مهبجور  
 والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب  
 والبعيد والذكور والائى \* فاذا وجد مثلا بنت بنت وبنت خال فالمال  
 بينها بالسوية عندهم \* والاصح منها عندنا \* معاشر الشافعية  
 وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله  
 الخطاب \* مذهب اهل التنزيل \* لانه لا قيس على الاصول  
 ولان القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم اكثر

ولنشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم نذكر طرفا من مذهب اهل  
 القرابة ان شاء الله تعالى \* قال رحمه الله \* والحاصل انه ينزل كل منهم منزلة  
 من يدلى به \* بالنسبة للارث لا لحجب احد الزوجين نقصانا \* وهو \*  
 اى المدلى به \* اول وارث بالفرض او بالتعصيب مما يدلى به ذوى الارحام \*  
 فينزل كل فرع منزلة اصله في الوراثه وان كان فرعه في الولادة \* وينزل

اصله منزلة اصله وهكذا ادرجة بعد درجته الى ان يصل الى وارث \* وحينئذ  
 فيعطى نصيب كل وارث بفرض او تعصيب من ادلى به فان ادلى بما صلب اخذه  
 عصوبة وان ادلى بذي فرض اخذه فرضا وان لم يستغرق و من كان محجوبا  
 لم يسط شيئا كما سياتي \* ولما كان هذا الترتيل غير مطرد استثنى المؤلف رحمه الله  
 من خرج عن ذلك الضابط بقوله \* الا الاخوان والحالات فمنزلة الام \*  
 ينزلون \* لا منزلة من ادلوا به وهم الاجداد والجدات للام \* والاعمام  
 للام والعلمات \* مطلقا وبنات الاعمام \* فمنزلة الاب \* ينزلون \*  
 لا منزلة من ادلوا به وهم الاجداد ايضا \* واخوان الام وخالاتها ينزلون  
 منزلة الجدة ام الام \* واعمامها وعلماتها منزلة الجد ابي الام \* واخوان الاب  
 وخالاته منزلة الجدة ام الاب التي هي اختهم \* واعمامه وعلماته منزلة الجد الذي  
 هو اخوهم وهو ابو الاب \* وعلى هذا القياس يجعل كل خال وخالة بمنزلة  
 الجدة التي هي اختها \* وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو اخوها كذا في الروض  
 والفتح والترتيب وشرحه \* واولاد الاخوان والحالات والاعمام للام  
 والعلمات وبنات الاعمام كما بانهم وامهاتهم افراد او اجتماعا \* فينزل اولاد  
 الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق واولاد الخال لاب منزلة الخال لاب \* وعلى  
 هذا القياس في الباقيين فما ثبت للام من كل المال او ثلثه او سدسه ثبت للاخوان  
 والحالات وما ثبت للاب من كل اوباق او سدس ثبت لمن نزل منزلته  
 كذا لك \* وقيل تنزل العلمات منزلة العم الشقيق \* وقيل تنزل كل عمة منزلة العم  
 المساوي لها \* وحينئذ فمن سبق \* من ذوى الارحام مفردا كان او متعددا  
 \* الى وارث قدم \* عندنا \* مطلقا \* اي سواء اتحد صنفهم او جهتهم



أم لا وسواء قرأت درجته للميت أم بعدت **✶** وأخذ المال **✶** أو ما بقي  
 بعد فرض الزوجية كما في بنت بنت بنت بنت بنت ابن **✶** المال عندنا  
 للثانية لسبقها إلى الوارث وإن كانت الأولى اقرب إلى الميت **✶** وما في فتاوى  
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الحالة مساوياً بالخال فيه نظر والله أعلم **✶** أما عند الحنابلة  
 فيقدم الأسبق إلى الوارث بالارث إن كان من جهة واحدة وشياً في بيان الجهات  
 والافتقار بمحسب قاعدة التنزيل وعند أهل القراة يقدم ولد الوارث كذلك  
 إن استويا قرباً إلى الميت وكان من صنف واحد (ثنية) أما الأضاف المعتبرة  
 للترتيب عند أهل القراة فقد مر بك بيانها وأما الجهات المعتبرة عند الحنابلة فثلاث  
 على الأصح عندهم **✶** أخذها بقوة ويدخل فيها أولاد البنات وأولاد  
 بنات الابن وإن تولوا **✶** والثانية أبوة ويدخل فيها فروع الأب في الورثة  
 من الأجداد والجندات السواقط وبنات الأخوة وأولاد الأخوات وبنات  
 الأعمام والعمات وأولادهن وعمات الأب وعمات الجد وإن علا وأولادهن  
 والثالثة أعمومة ويدخل فيها فروع الأم في الورثة من الأخوال  
 والخالات وأعمام الأم وأعمام أبيها وأعمام الأم وعمات أبيها وأما  
 وأخوال الأم وخالات أبيها وأما وخالات الأم وخالات أبيها وأما وأولاد  
 أولاد الأم وفروعهم كذلك وليس لهم جهة أخوة ولا أعمومة على المذهب  
 ولا ترتيب في الارث بهذه الجهات عندهم وإنما إذا اتحدت الجهة وكان  
 بعضهم اسبق إلى الوارث من بعض قدم بالارث كما مر **✶** ولتمثل مثلاً يظهره  
 أثر الخلاف بيننا وبين الحنابلة والحنفية **✶** وهو ما لو خلف بنت بنت البنت  
 وبنت أخ لغيرهم **✶** فالأولى عندنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الاخ لكن اشارة اسبق الى الوارث فالمال كله لها عندنا لذلك \* وعند  
الحسابه المال بينها انصافا باختلاف الجهة فلا يعبر السبق حينئذ لان جهة  
الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة \* وعند الحنفية المال كله للاولى وان  
بعدت لانها من الصنف الاول وهو عندهم يحجب من بعده.

\* تنبيه \* ذكر الشنشوري في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع  
ذوي الارحام عند الحساب وتبعه في ذلك السبتي في شرح الرحبية والمولف  
في اختصار تحقق المرام \* وقد تبعت كثيرا من كتب الحساب كالا قناع  
ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد  
وغيرها فلم ارفها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام \* وعليه فرعو الفروع  
في التمثيل والقسمه فليبحث عن ذلك فاعلمه سهوا ولعل هناك نقلا لم نطلع  
عليه والله اعلم \* رجعنا الى سياق كلام المؤلف قال \* فان استووا \*  
او استويا \* في السبق الى الوارث \* كان الا الى ان يقول فان استووا في  
القرب الى الوارث لانه لا بد في السبق من سابق ومسبوق ولا ينصرف فيه  
الاستواء \* قدر كان الميت خلف من يدلون به \* اي خلف الورثة الذين  
يتسبون اليهم \* وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية \* مطلقا عند  
اهل التنزيل وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء القرب الى الميت  
عند اهل القرابة وعلم من قوله او الباقي بعد فرض الزوجية انهم لا يدخلون  
ضرر العول على احد الزوجين وان حصل بينهم عول فليسوا كمن ادلوا به  
من كل وجه \* بينهم \* اي بين من يدلون بهم \* وافرد الضمير المائد على  
من اولوا وجهه ثانيا نظرا الى اللفظ هناك والى المعنى هنا \* وذلك بان



يجعل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت \* كما لو مات  
عن ولد بنت وعمه وخالة فبا اتفاق اهل التنزيل تقدر ان الشخص مات عن  
بنت واب وام فيعطى نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعمه وهو  
الثالث ونصيب الام للخالة وهو السدس \* اما عند اهل القرابة فالmaal كله لولد البنت  
لانهم من الصنف الاول ولا شيء للعمه والخالة لانهما من الرابع \* قال المؤلف رحمه الله  
تقلا عن الوناء ي تقوية لما مر مع البسط للمقام \* قال الوناء ي \* يعني العلامة  
علي بن عبد البر الوناء ي الشافعي رحمه الله في كتابه تحقيق المرام بشرح  
نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة احمد بن احمد السجاعي رحمه الله \* وبعد  
هذا التنزيل لنا \* معا شر القائلين به اما الشافعية فطلقا واما الحنابلة  
فحيث اتحدت الجهة \* انظار ثلاثة \* فننظر اولاً في ذوى الارحام هل سبق  
بعضهم الى الوارث اولاً \* هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى  
السبق وسياتي له زيادة ايضاح \* ثم ننظر \* حيث لا سبق الى الوارث  
\* بين الورثة \* المدلى بهم \* بمراتب الحجب \* اى وقدر الاستحقاق  
\* يتقدير حياتهم \* وهذا هو النظر الثاني \* ثم ننظر \* اذالم يحجب احد  
الورثة الاخر \* بين ذوى الارحام بذلك ايضا \* اى بمراتب الحجب  
وقدر الاستحقاق عصوبة او فرضاً \* وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى  
الارحام الى الوارث \* ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره \* خص  
بالمال ان كان شخصاً واحداً \* وهذا غير محتاج الى عمل \* فان كان هذا  
البعض متعدد \* وكان الوارث الذى ادلى به متعدد كذلك ولم يكن  
احد منهم محبوباً بالآخر \* قسم المال اولا بين الفرق المدلية بالورثة على

بحسب ما يأخذه الورثة المدلى بهم من تركة الميت عصوبة او فرضا وجعل  
نصيب كل من الورثة لمدلين به ثم من انفراد بنصيب وارثه اخذه كله والا  
فيقسم \* بينهم على حسب ما يأخذونه من تركة الوارث لو كان هو الميت  
عصوبة وفرضا وحيا \* كما ستاتي امثلة الكل \* فيجب الخال الشقيق الخال  
لاب \* قال في الروض وشرحه لانها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق  
يجب الاخ لاب ويجب ابو الام الخال لانها يتزلان منزلة الام وهما لها  
اب واخ والاب يجب الاخ \* وهكذا تحجب العمة بنت الاخ لتنزيل  
العمة منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يجب الاخ \* وتحجب  
بنت العم الشقيق بنت العم للاب لانها يتزلان منزلة ابويهما و العم الشقيق  
يجب العم للاب فلا يعطى فرع من حجب منهم بالاخر شيئا \* وان كانوا  
يرثون \* وميراثهم كان \* بالعصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ  
الانثيين \* على حكم ارث العصابات عندنا وكذلك عند الحنفية كما سيأتي \* اما  
عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم  
كاولاده واخوته يكون للذكر منهم نصيب انثى بلا تفضيل لانهم يرثون بالرحم المجرد  
فسووا بين ذكورهم واناثهم \* او \* كانوا يرثون \* بالفرض اقتسموه على حسب  
فروضهم منه \* او بها لكل حكمه \* ويستثنى من ذلك مسالتان كما سيأتي \*  
ذكرهما \* وعلى ما تقدم من التقرير \* فالأقرب للوارث يسقط الأبعد  
سواء اتحد صنفهما او اختلف \* خلافا للحنفية كما مر ووافقا للحنابلة اذا اتحدت  
الجهة \* وانتهى \* ما نقل عن الروض وشرحه \* ثم نقل المؤلف رحمه الله  
ايضا في هذا المقام جملة من الفصول للشيخ العلامة شهاب الدين احمد بن الهائم



ومن شرحها للعلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمهم الله رعاية  
للتقوية ايضا لما سبق مع زيادة الايضاح بالبسط وقال رحمه الله تعالى  
في القصول وشرحها للبسط وبعد التنزيل على ما ذكرنا اي من جعل  
كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة فتتظر في الورثة المدلي بهم  
لو قدر اجتماعهم ان كانوا يرثون كلهم ورث المدليون بهم كما مثلنا هو كما  
لو خلف ابا امه وثلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه  $\frac{1}{4}$  اذا نزلتهم منزلة  
المدلين به  $\frac{1}{4}$  خلف اما وثلاث اخوات متفرقات فلا ين الاخت الشقيقة  
النصف  $\frac{1}{2}$  فرض امه  $\frac{1}{4}$  وكل واحد من الباقيين السدس  $\frac{1}{6}$  اما ابوالام  
فقرض بنته واما الاخران فقرضا اميها  $\frac{1}{4}$  وتصح من  $\frac{1}{4}$  اصلها  $\frac{1}{4}$  ستة  $\frac{1}{6}$   
لا ين الشقيقة ثلاثة ولا ين الاخت للاب واحد ولا ين الاخت للام واحد  
ولجدا اي الام واحد  $\frac{1}{4}$  وان حجب بعضهم  $\frac{1}{4}$  اي الورثة المدلي بهم  $\frac{1}{4}$  بعضها  
يجري الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة  $\frac{1}{4}$  المذكورين  
 $\frac{1}{4}$  فن ادلي  $\frac{1}{4}$  منهم  $\frac{1}{4}$  بوارث ورث  $\frac{1}{4}$  نصيب مورثه المدلي به  $\frac{1}{4}$  ومن  
ادلي بمحبوب حجب  $\frac{1}{4}$  كما حجب مورثه المدلي به  $\frac{1}{4}$  فلو خلف بنت بنت  
واين اخ لام فكانه مات عن بنت واخ لام فالمال كله لبنت البنت فرضا  
وردا كامها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباها محجوب بامها  $\frac{1}{4}$  كذلك  
 $\frac{1}{4}$  لو خلف ابن بنت وا ولاد اخوات متفرقات  $\frac{1}{4}$  ونزلنا كلامهم منزلة  
من يدلي به فكانه خلف بنتا وثلاث اخوات متفرقات فاذ اقسما  $\frac{1}{4}$  كان  
لابن البنت النصف  $\frac{1}{2}$  فرض امه  $\frac{1}{4}$  ولا ولاد الشقيقة  $\frac{1}{4}$  النصف  $\frac{1}{2}$  الباقي  $\frac{1}{4}$   
وهو ما لامهم بالعصوبة مع البنت  $\frac{1}{4}$  يقتسمونه بحسب ميراثهم من امهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد الاخت  
 للاب ايضا لسقوط امهم بالشقيقة مع البنت انتهى ما نقل عن الفصول  
 وشرحها فاذا علمت ما تقررون وتكررون ان من اقرب وارث انفراد بنصيبه  
 كله والا يفرد بما لو ارث بلى كان معه من يشترك في قسم النصيب بين  
 المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث في الذي ادلوا به  
 هو الميت عصوبة وفريضة اي ينزل نصيب الوارث الى فروعها المتصلين  
 به اولا ويقتسمونه على ما ذكرتم نصيب كل الى فروعهم ويقسم كذلك  
 بطنا بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى ولو كان لكن يستثنى من  
 ذلك اى من كون ما يخص المدلى به من تركه الميت يقسم بين من ينزل  
 منزلته على حسب ارثهم عصوبة وفريضة مسألتان في قد قدم المؤلف  
 الاشارة اليها المسألة الاولى ان اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام  
 لكن يرثون نصيبه بالسوية ذكرهم كاتمام بلا تفضيل كما هو لم  
 هذا مع انما لو قدر ان ولد الام هو الميت وخلف اولاد اذكور او اناثا  
 يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لان الاولاد يعصب ذكروهم  
 انثاهم فللذكر مثل حظ الانثيين والمسألة الثانية ان الاخوال  
 والحالات من الام ينزلون منزلة الام كما سبق ولو كان لكن يرثون  
 نصيبها ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه اى مع ان الحال  
 والشان لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخواتها واولادها ولا تفضل  
 بينهم كما هي في بابه \*

\* تنبيه في التحفة والنهاية والمغنى فيما شرح الروض في موضع ان



الاخوال من اللام والخالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للنقول  
 في الروضة وشرح الروض لشيخ الاسلام في موضع آخر وسائر كتب الفرائض  
 من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين فجعل من لا يسهو نبيه عليه  
 ابن الجمال فيما كتب على المنهاج \* وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب  
 اهل التنزيل فلذلك طرفا من احكام مذهب اهل القرابة كما وعدنا ما تيسر  
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول \* قد علمت مما تقدم ان المعتمد  
 المأخوذ به للفقوى عند الحنفية وهم اهل القرابة انهم يقدمون الصنف الاول  
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق \*  
 وان كل صنف عندهم يجب ما بعده ولم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث  
 كل صنف على حدته \* اما الصنف الاول وهم اولاد البنات وبنات الابن  
 ذكور او اناث وان تزولوا فاولادهم بالميراث اقربهم الى الميت كبنات البنت فانها  
 اولى من بنت بنت الابن \* فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من  
 ولد ذى الرحم فبنت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت فان استووا كذلك  
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فعند ابي يوسف  
 رحمه الله يعتبرون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او  
 كانوا اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فلذلك مثل حظ الانثيين وبهذا يفتى  
 كثير من متأخريهم وعند محمد رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين  
 يعتبر ابدان الفروع كذلك ان اتفقت صفة لاصول ذكورة وانوثة  
 فلذلك مثل حظ الانثيين ايضا ويعتبر لاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم  
 ذكورة وانوثة ويعطى الفروع ميراث لاصول فان كان اختلاف لاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويجعل كل ذكر بعدد اولاده  
الذين يتسمون ميراثه ذكورا وكل انثى بعدد اولادها الذين  
يتسمون ميراثها انثاء ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل  
حظ الانثيين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فعلى قول ابي يوسف المال  
بينها للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول  
البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه ثلثاء  
لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم تعطي حصة كل منها الفرع فيكون لبنت ابن  
البنت ثلثان نصيب ابيها ولا بن بنت البنت ثلث نصيب امه \* وان كان  
الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بين ا على بطون الاختلاف كما ذكر ثم  
يجعل الذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى على  
حدة فما اصاب الذكور من اول بطن يجمع ويعطى لاولادهم ويقسم على النحور  
المذكور في البطن الاول وما اصاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذلك  
النحور هكذا \* الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن \* المال عند اهل التنزيل بينها  
ارباعا فخر ضاورد \* وعند اهل القرابة المال كله لبنت البنت لقربها الى الميت \*  
بنت ابن بنت وبنت بنت ابن \* المال للثانية بالاتفاق اما عند المنزليين فلان  
السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرابة فلان السبق اليه عند من يعتبر  
عند استواء الدرجة \* بنت بنت وابن بنت من بنت اخرى \* فعند اهل التنزيل  
لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب امها ولولدي البنت الاخرى نصف  
كذلك هو نصيب امها يقسم بينها للذكر مثل حظ الانثيين عند الشافعية وتصح  
من ستة وبالسوية عند الحنابلة وتصح من اربعة \* وعند اهل القرابة يقسم المال



بين الثلاثة المذكور مثل حظ الاثنيين هما ابن بنت وبنت بنت وثلاث بنات  
 بنت اخرى فمعد الميزانين للابن الثالث نصيب امه وللبنات المفردة الثلث  
 كذلك نصيب امها والثلث الباقي نصيب امهن الا انما تقسم من تسعة وعند  
 اهل القربى المال بينهم المذكور مثل حظ الاثنيين بنت بنت بنت بنت وبنت  
 بنت ابن بنت وابن ابن ابن بنت فمعد الميزانين للمال بينهم الاثنا عشر  
 يوسف المال بينهم المذكور مثل حظ الاثنيين تقسم من اربعة وعند محمد يقسم  
 المال اولا بين اعل بطنى الاختلاف وفيه ابنا وبنت فكل واحد منهم يعد  
 واحدا لان القروع احاد فيكون المال بينهم على خمسة \* حصة البنت سهم  
 هو البنت بتها وحصة الذكرين اربعة تقسم على ولديها الاختلاف وهما ابن  
 وبنت واربعة على ثلاثة لانقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر  
 كان للبنت في القسمة الاولى سهم فلها الان ثلاثة وكان لكل واحد من الابنين  
 سهمان فتكون ستة ومجموع حصتي الابنين اثنا عشر تقسم بين ولديها المذكور مثل  
 حظ الاثنيين \* فلبنت بنت بنت بنت بنت ثلاثة من خمسة عشر وللأخرى اربعة من  
 خمسة عشر وللأبن الثمانية الباقية هو اما الصنف الثاني وهم الاجداد والجدات  
 الساقطون فاو لا هم بالميراث اقربهم \* فيقدم ابو الام على ابي ام الاب \* فان استوا  
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالوارث قولان احدهما كافي رد المختار وغيره ان  
 لا تقديم به وهي رواية الجوزجاني \* وحيث لم يقدم به او قدم به واستوا في الادلاء  
 ننظر فان اتحد حين قرابتهم بان كان الكل من جهة ابي الميت او كان الكل من جهة  
 ام الميت فالأظهر انه يحمل ثلثا المال لمن هو من جهة ابي الاب وثلاثة لمن هو من  
 جهة ام الاب \* وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلثا المال لمن هو من جهة

ايها الوثقة لمن هو من جهة امها ثم ما السائب كل فريق يجعل كانه كل التركة  
 وهكذا \* وان لم يتعه حيق قرايتهم بالي كان بعضهم من جهة ابني الميت  
 وبعضهم من جهة امه جعل المال ابتداء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل  
 التركة واهل كل جهة كانوا كل التركة ثم قسمة الثلثين على من هو من  
 جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من هو من جهة الام كذا لك  
 وهكذا الامثلة ام ابني ام وابو ام ام \* فعند المنزلة المال كله لابي ام الام  
 لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصغر رواية الجوز جاني وهي عدم  
 التقديم بالسبق الى الوارث وعليها فالثلثان لام ابني الام والثلث لابي ام الام  
 وعلى الرواية الاخرى فالمال لابي ام الام وفاقا للقرب الى الوارث \*  
 ابو ام ام وابو ام اب \* فعند المنزلة المال بينهما نصيبين كما يكون بين ام الام  
 وام الاب فرضا ورده او الاصح عند اهل القرابة ان الثلث الاول  
 والثلثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها واحا الصنف الثلث وهم بنات  
 الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فاولا هم بالميراث اقربهم  
 الى الميت من اي جهة كان \* فبنت الاخت مطلقا اولى من ابن بنت الاخ  
 مطلقا فان استورا في الدرجة فولد الوارث مقدم على ولد ذي الرحم  
 فبنت ابن اخ لابي بن مثلا اولى من ابن بنت اخ لهما فان استورا فيه فعند  
 ابي يوسف رحمه الله يقدم الانثوي وهو من كانت من الابوين ثم من كان  
 من الاب فقط ثم من كان من الام \* فمن كان اصله اخا لابي بن اولى ممن  
 كان اصله اخا لاب لقوة القرابة ولا ينظر الى الاصول ومن يسقط عنهم  
 عند الاجتماع ومن لا يسقط \* وعند محمد رحمه الله يقسم المال على الاخوة



والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول \* قال السيد  
المرجاني وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فما اصاب كل فريق من  
الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول \* فلو ترك ثلاثة بنين وثلاث  
بنات لآخوات متفرقات فعند ابي يوسف المال كله لولدي الاخت للابوين  
لقوة القرابة \* وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الاخت الشقيقة لانه  
يعتبر عدد الفروع في الاصول فكان ولد بها اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها  
لذكر مثل حظ الانثيين وثلثه لولدي الاخت للام لان ولد بها كاختين  
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد بها بالسوية ولا شيء لولدي الاخت للاب  
لكونها محبوبة بالشقيقتين \* ولم اذا تعدت البطون تفصيل في القسمة  
والتصحيح مذكور في مطولاتهم \* الامثلة ثلاث بنات اخوة متفرقين \* قال  
اهل التنزيل ومحمد من اهل القرابة لبنت الاخ من الام السدس والباقي  
لبنت الاخ من الابوين اعثا رابا لآباء \* وقال ابو يوسف المال كله  
لبنت الاخ من الابوين اعتبارا للقوة \* ثلاثة بنى اخوات متفرقات فعند  
المنزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامها تهم بالفرض والرد \*  
وعند ابي يوسف المال كله لابن الاخت من الابوين \* ولو كان بدلهم ثلاث  
بنات اخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند الفريقين \*  
ولو اجتمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فعند اهل التنزيل المال بين  
امهاتهم على خمسة بالفرض والرد ثم نصيب الاخت للابوين ثلاثة  
لولديها اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة ونصيب الاخت للاب واحد لولد بها  
كذلك ونصيب الاخت للام واحد لولد بها بالسوية باتفاق المنزلين \*

وعند اهل القرابة ما قدمناه قريبا وهوانا ابا يوسف يجعل الكل  
 لولدى الاخت من الابوين \* ومحمد يجعل كان في المسئلة  
 من اخوات اعتبار العدد القروع في الاصول فيكون للاخت للام الثالث  
 بتقديرها اخنين وللخت من الابوين الثالث بتقديرها اخنين كذلك فحصة  
 كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل والاخرى بالسوية ولا شيء لولدى الاخت  
 من الاب كأم والتصحیح غير خاف \* واما الصنف الرابع وهم الاعمام لام  
 والعمات مطلقا والاخوال والخالات فالحكم فيهم انهم اذا اجتمعوا وكان  
 حيز قرابتهم متحدا بان يكون الكل من جانب الاب كالاعمام لام والعمات  
 او يكون الكل من جانب الام كالاخوال والخالات فالاقوى منهم  
 بالقرابة اولى باجماعهم \* فمن كان لاب وام اولى ممن كان لاب فقط \*  
 وفرق بين ان يكون الاقوى ذكر او انثى فعمة لاب وام اولى منها لاب فقط  
 وعمة لاب فقط اولى منها لام فقط ومن عم لام كذلك \* وكذلك الاخوال  
 والخالات وان استوت قرابتهم فلذلك مثل حظ الاثنيين كعم وكلاهما  
 لام او خال وخالة كلاهما شقيق اولاب اولام \* وان كان حيز قرابتهم  
 مختلفا بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كعم وخالة فلا  
 اعتبار لقوة القرابة بل الثالثان لقرابة الاب اذ هو نصيبه والثالث لقرابة الام  
 اذ هو نصيبها ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم فيقدم  
 الاقوى قرابة بالميراث \* الامثلة ثلاث حالات متفرقات فعند المنزليين  
 المال ينهن على خمسة كما لو ورثن من الام \* وعند اهل القرابة المال للخالة من  
 الابوين \* ثلاثة اخوال متفرقون فعند المنزليين للمال من الام السدس



والباقى للخال من الابوين \* وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين \* ولو  
اجتمع الاخوال المتفرقون والخالات المتفرقات فعند المنزلين ثلث المال  
للخال والخاله من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة وثلثا للمال للخال  
والخاله من الابوين يقسم بينهما كذلك \* وقال اهل القرابة المال كله للخال  
والخاله من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين \* ثلاثة اخوال متفرقون  
وثلاث عمات متفرقات \* فعند اهل التنزيل ثلث المال لقرابة الام يقسم بين  
الخال للابوين والخال من الام على ستة واحد للثاني والخمسة للاول وثلثا  
المال لقرابة الاب يقسم بين العمات على خمسة كما يرثن من الاب \* وعند اهل  
القرابة الثلثان للعمه من الابوين والثلث للخال من الابوين وقس على ذلك \*  
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول ان  
اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان \* فان اسنوا في القرب  
وكان حيز قرابتهم متحدا فالا فاولى منهم اولى اجماعا \* فان اسنوا في القوة  
ايضا فولد العصبه منهم اولى من ولد ذي الرحم كبت عم وابن عمه كلاهما  
لاب وام فالمال كله لبنت العم لذلك \* وان استوا في القرب الى الميت  
ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم  
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا وللولادة الوارث \* بل الثلثان  
لن يدلي بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا وللولادة العصبه \* والثلث  
لن يدلي بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا \* ثم عند ابي يوسف رحمه الله  
ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات  
في الفروع \* عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف مع اعتبار

عدد الفروع والجهات في الأصول كما هو مذهبهما في الصنف الأول على  
السلف \* الأمثلة ولد عمه وولد خالة فعند اهل التنزيل ثلثان لولد العمه  
وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة \* ولد عمه وولد ولد خال \* فعند  
اهل التنزيل الشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمه لقربه الى  
الوارث والميت وعند الخنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فلولد العمه  
الثلثان ولولد ولد الخال الثلث \* بنت عم وولد عمه كلاهما لابوين اولاب \*  
المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى  
الوارث هو المعتبر واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد  
الدرجة \* ويقاس على هذه الامثلة غيرها \* ثم يتقل هذا الحكم اعني حكم  
اهل الصنف الرابع واولادهم بتفصيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخولتها  
ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخولتها ثم الى اولادهم  
وهكذا كما في العصبات والله اعلم \* واعلم ايضا انه قد يجتمع في الشخص  
الواحد من ذوى الارحام قرابتان بالرحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت  
بنته الاخرى فتلد ابنا فهو ابن ابن بنت زيد وابن بنت بنته او ينكح اخو  
زيد لامه اخته لايه فتلد ابنا فهو ابن اخي زيد لامه وابن اخته لايه \*  
او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد افهو ولد خال زيد وولد عمته \* فاذا  
كان ذلك فالمنزلون ينزلون وجوه القرابة على ما سبق فان سبق  
بعضها الى وارث قدم به مطلقا عندنا معاشر الشافعية وعند الخنابلة  
كذلك ان استروا في الجهة كما مر \* وان استروا في القرب الى الوارث  
قد روى الوجوه اثنا صا وورثوا بها على ما يقتضيه الحال \*



فيورثون في الرحم بالجهنين لانه شخص له قرابتان لا ترجيح بينها  
 فورث بها كزوج هو ابن عم \* واما اهل القرابة فلم تفصل بينهم اختلاف  
 حاصله ان كان تعدد القرابة في اولاد البنات وبنات الابن او في اولاد  
 العمومة والجدوة فالرواية الصحيحة عن ابي يوسف انه يعتبر الجهات في ابدان  
 القروع \* لانه يقسم المال ابتداء على القروع ويعد ذا الجهة الواحدة واحدا  
 وذا الجهتين اثنين كامر \* ومحمد رحمه الله يعتبر الجهات في الاصول لانه  
 كامر يقسم المال على اول بطن اختلف ويجعل الاصول بعدد فروعهم \*  
 فمن له فرع واحد عده واحد او من له فرعان عده اثنين ثم يجعل الذكور  
 طائفة والاناث طائفة ويقسم بين اولاد كل فريق كذلك \* وان كان تعدد  
 الجهات في اولاد الاخوات وبنات الاخوة فابو يوسف رحمه الله يعتبر قوة  
 القرابة كما مر بك \* ومحمد يقسم المال على الاصول الذين هم الاخوة  
 والاخوات ويعتبر فيهم عدد فروعهم كما مر ايضا والله اعلم \* الامثلة \*  
 خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت  
 هي اخته لامه وهذه صورتها \*

بنت	بنت	فعدنا معاشر الشافعية لا بن ابن البنت نصف
بنت	بنت	وثلاث لان له جميع ما كان لام ابيه وهو النصف
بنت	بنت	وله ثلثا ما كان لام امه وهو ثلث المال * ولبنت
بنت	بن	بنت البنت ثلث ما كان لام امها وهو سدس المال
بنت	بن	ونصيب من ستة * وعند الحنابلة لابن ابن البنت
بنت	بن	بالجهتين ثلاثة ارباع المال لان له جميع ما كان

لجدته من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدته من امه وهو الربع  
ولا خنه من امه نصف ما كان لجدتها وهو الربع ونصف من اربعة \* وعند  
ابي يوسف رحمه الله تصح من خمسة كان الميت ترك ابنتين وبنتا اربعة للابن  
وواحد للبنت \* وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا نه اول  
بطن اختلف من الاصول وفيه ابن وبنت وهو يعتبر العدد في الاصول  
من الفروع \* فاذا اعتبرت في البنت عدد فرعها صارت كبتين فاصلها من  
اثنين للابن سهم هو لاتبه والبنت سهم هو لولديها وهما ابن وبنت ورو سها  
ثلاثة والواحد يابنها فاضرب الثلاثة في اصلها تصح من ستة \* فللابن  
من جهة ابيه ثلاثة ومن جهة امه اثنان فله خمسة والبنت من جهة امها فقط  
واحد \* ولو خلف بنتي اخت لام احدهما بنت اخ لاب وبنت اخت شقيقة \*  
فعند اهل التنزيل اصل المسألة من ستة لبنت الشقيقة النصف ثلاثة  
نصيب امها ولبنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابيها ولبنتي الاخت  
من الام السدس واحد نصيب امها ونصف من اثني عشر \* لبنت  
الشقيقة نصفها ستة \* ولذات القرابتين خمسة اربعة من جهة ابيها واحد  
من جهة امها \* ولبنت الاخت من الام فقط سهم واحد \* وعند ابي يوسف  
رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة لكونها اقوى في القرابة وعند محمد رحمه الله  
اصل المسألة من ستة ومنها تصح لبنت الشقيقة النصف ثلاثة والثلاث يقسم بين  
بنتي الاخت من الام المقدرة باختين والباقي وهو واحد لبنت الاخ من  
الاب \* ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فله كل المال بالقرابتين باتفاق اهل  
المذاهب الا لكونه ابن عمه والثلاث لكونه ابن خال \* ولو خلف عمته





محبوب يتتى الاخ \* اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث \* واما عند اهل القرابة  
 فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال \* وعند الخنابلة لا تحجب بنت الاخ  
 ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج  
 النصف والباقي بين ذوى الارحام \* فابن خال الاب يدلى بالجدة ام  
 الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتى  
 الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اسداس النصف بينهما نصفين فلا تنقسم عليهما  
 فنصص مصالحهم من اربعة وعشرين للزوج نصفها اثني عشر ولا بن خال الاب  
 سدس الباقي سهران وكل واحد من بنتى الاخ خمسة \* فائدة لا يعول  
 في باب ذوى الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فيعول الى سبعة  
 فقط \* مثاله ابوام وبنت اخ لام وثلاث بنات ثلاث اخوات متفرقات \*  
 فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لا بويين النصف ثلاثة ولبنت الاخت  
 الاب السدس تكملة الثلثين واحد \* ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ  
 لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد \* ولا يبي الام السدس واحد ومجموع  
 ذلك سبعة \* اما عند اهل القرابة فالمال كله لابي الام لانه من الصنف الثاني  
 والباقي من الصنف الثالث \* مثال اخر خالة وست بنات وست اخوات  
 متفرقات مثني \* فعند اهل التنزيل لالة السدس واحد ولبنتى الاختين  
 من الابوين اثنان اربعة ولبنتى الاختين من الام الثلث اثنان ومجموع  
 ذلك سبعة ولا شي لبنتى الاختين من الاب كما انه لا شي للاختين من الاب  
 مع الاختين الشقيقتين \* واما اهل القرابة فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله  
 لبنتى الشقيقتين ولا شي للباقيين \* وعند محمد رحمه الله المسألة من ستة



لبنى الاختين الشقيقتين الثلثان اربعة ولبنى الاختين من الام الثلث  
اثنان ولا شيء للباقيين \* فعلم من هذا ان العول في مسائل ذوي الارحام  
انما هو عند المنزلة فقط \*

\* تمة \* مال من لا وارث له من ذى فرض او عصبه او ذى رحم او ما فضل  
بعد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال  
ضائع \* وذلك لان كل ميت لا يغلو عن بنى عم اعلاذ الناس كلهم بنو آدم \*  
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه  
مجهول فلم يثبت له حكم \* فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان  
اهلا والا حرم ليصرفه في المصالح ان شملتها ولا يته به واذا لم تشملها  
ولا يته بخيرين دفعه له او صرفه بنفسه \* ويجب على غير الامين دفعه الى امين  
عارف \* وعبارة ابن عبد السلام كما نقلها ابن حجر في التلخيص والرملى في  
النهاية اذ اجار الملوكة في مال الصالح وظفريه احد من يعرفها صرفه فيها  
وهو ما يجوز على ذلك بل الظاهر وجوبه والله اعلم \*

### \* باب في كيفية قسمة التركات \*

القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه \*  
والتركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعتها وان كانت اسم  
جنس لاختلاف انواعها \* وهي \* اي القسمة \* الثمرة المقصودة  
بالذات \* من هذا الفن وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو  
وسيلة لها \* لان الترضي قد يصحح المسألة من عدد والتركة دونه او فوقه  
فلا يخفى به ان يعبر في الجواب عن الانصبا بالسهم المطلقة كان يقول صحت

المسألة من عشرة الاف او من عشرين الفا مثلا لكل جسيمة منها كذا  
ولكل اخ كذا ولكل بنت كذا الخ . فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الافهام غير  
مفيد للمعوم . قال المؤلف رحمه الله  $\text{اعلم ان نسبة مال لكل وارث من التركة الى}$   
 $\text{التركة كنسبة سهامه من } \text{تصحیح}$   $\text{المسألة الثانية } \text{مصححة}$  لان المسألة  
هي تقسيم ميراث التركة الى عدد التصحيح  $\text{فالمسألة } \text{حينئذ}$  مقام  
المال الموروث وسهام كل وارث من  $\text{تصحیح}$   $\text{المسألة مقام حصته من}$   
 $\text{الحق}$  الموروث . ومبنى قسمة التركة على العلم بهذه النسبة . ومدار هذا  
الباب على الاربعة الاعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة نسبة اولها الى ثانيها  
كنسبة ثالثها الى رابعها هو احترازوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة العددية  
وهي التفاضل بعدد معلوم كاثنتين واربعة وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة  
واثنا عشر . وبقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة اولها الى  
ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها وهكذا كاثنتين واربعة وثمانية  
وستة عشر واثنين وثلاثين فانها على نسبة النصف . ولما كان الغرض معرفة  
ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقارا او عرضا او حيوانا  
او شيئا مما يؤول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع  
والثلث فاخراجها سهل وقد يكون مجهول النسبة يادى الراى بسبب  
مناسبة لو وصية لو غير ذلك  $\text{فتخاؤوا}$  ايجاد هذا الغرض بعمل حسابي وهو  
التصحیح ثم جعلوا هذا المصحح معادلا للتركة وحظ كل وارث منه معادلا  
لحظه منها فانظم لهم اربعة احوال متناسبة  $\text{اولها الحظ من المصحح}$  وثانيها  
المصحح  $\text{وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول هنا}$  ورابعها التركة وكل



اعداد كانت متناسبة كذلك يلزمها ان يكون مسطح طرفيها مطابقا لمسطح  
وسطيها فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم  
ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين  
ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه  
يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف  
منها ضمن مسألة فرضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائرها  
واعملها نفعها اذ بها يعمل في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كعبد ونحوه وذكرها  
ايضا فيما نقله عن السبط اخر الباب مع طريقين آخرين من الخمس كما ستراها  
وسنذكر باقيها هنا تنجيا للفائدة قال رحمه الله في مسألة المباهلة وهي  
ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتقول بمثل ثلثها الى ثمانية  
لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللأم سهمان والمموع ثمانية ولو تركت  
الزوجة الميئة ستين ديناراً وارادت قسمتها على الورثة بطريق النسبة فنسبة  
حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين التي هي التركة اليها  
اي الستين كنسبة سهامها الى الثمانية التي هي مصحح المسألة فانسب  
سهام كل وارث من مصحح المسألة الى مصحح مسئلته وخذ  
حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث ومصحح مسألته من التركة وهي  
الستون بثلث النسبة فالماخوذ حينئذ هو نصيبه من التركة التي هي  
الستون هنا فسهام الام في هذه المسألة التي هي المباهلة اثنان  
وهي اذا نسبتها الى المصحح وهو الثمانية ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة  
عشر ديناراً وسهام الزوج في هذه المسألة ثلاثة وهي اذا نسبتها الى المصحح

وهو الثمانية \* ثلاثة اثمانها فلها ثلاثة اثمان الستين دينار اثنان وعشرون  
دينار او نصف دينار ولا تحت مثله \* لان سهامها ثلاثة كسها \* اثنان  
وعشرون دينار او نصف دينار \* فهذه احدى الطرق الخمس \* وقد عمل  
المؤلف رحمه الله في قسمة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة  
بين المسألة والتركعة \* ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار  
ما يمكن والعمل بنسبة الوفاق اخصر كما سيأتي بيان كيفية العمل به \* لكن المؤلف  
رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور الغيرة في ما اذا  
كانت التركعة عقارا او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد \* اما العمل  
بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول \* مصحح المسألة ثمانية  
والتركعة ستون دينار او يبينها توافق بالربع رد دنا كل واحد الى ربه فالتركعة  
الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين واثني عشر \* فافا  
او دنا العمل بطريق النسبة نسبنا سهام كل وارث من المسألة الى وفها فلام  
سهان نسبتهما الى وفق المسألة المائلة فلها مثل وفق التركعة خمسة عشر دينارا  
ونسبة سهام كل من الاخت والزوج الى وفق المسألة مثل ونصف مثل فلكل منها  
مثل ونصف مثل وفق التركعة يكون اثنين وعشرين دينار او نصف دينار \*  
ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركعة وهي اشهرها ان  
نضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركعة ونقسم  
الحاصل من الضرب على جميع سهام المسألة وخارج القسمة هو نصيب ذلك  
الوارث \* ومنها ان تقسم التركعة على مصحح المسألة ثم تضرب في خارج القسمة  
سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث \* ومنها ان تقسم



مصمغ المسألة على التركة وتقسيم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج  
بتلك القسمة يخرج نصيبه \* وهذه الطريق عكس التي قبلها \* ومنها ان تقسم  
ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك  
القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث \* مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان  
المسألة بعولهما من خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنتين اربعة  
وللزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون ديناراً فان اردت العمل بالطريق  
الاول وهو النسبة فانسب سهمي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر  
تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثا خمسها وهو ثلاثة دنانير  
وثلث دينار وثلث خمس دينار \* وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر  
جزاً من خمسة عشر جزاً من الدينار \* وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر  
تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلاثة اخماس  
دينار \* وانسب اربعة كل بنت الى الخمسة عشر تكن خمسها وثلث خمسها وهو سبعة  
دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار \* وجائز ان تقول سبعة دنانير  
وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزء من الدينار وان اردت العمل بالطريق  
الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين تبلغ ستة  
وخمسين فاقسمها على الخمسة عشر مصمغ المسألة يحصل لكل واحد ما سبق  
ثلاثة دنانير وثلثا دينار وثلث خمس دينار \* واضرب للزوج ثلاثة  
في ثمانية وعشرين تبلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق  
ايضا خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار \* واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية  
وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار \* وان اردت العمل بالطريق  
 الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مصحح المسألة خمسة عشر يكن الخارج  
 واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج  
 ما سبق لكل منها \* واضربها في ثلاثة الزوج يخرج له ما سبق واضربها في اربعة  
 كل من البنتين يخرج لكل منها ما سبق كذلك \* وان اردت العمل  
 بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة على الثمانية والعشرين  
 الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبع واقسم بعد ذلك بطريق القسمة  
 على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث عتلي ذلك الخارج  
 يخرج نصيب ذلك الوارث \* فقسمة سهمي كل من الابوين على النصف  
 وربع السبع بان تبسط الصحيح المقسوم وهو سهمها احد الابوين من مخرج ربع  
 السبع اذ النصف داخل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبلغان بالبسط ستة  
 وخمسين \* ثم اقسمة الستة والخمسين على بسط النصف وربع السبع من  
 مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثلثا دينار  
 وثلث خمس دينار \* وقسمة ثلاثة الزوج على النصف وربع السبع بان تبسط  
 الثلاثة المقسومة من مخرج ذينك الكسرين وهو الثمانية والعشرين كما مر تبلغ  
 بالبسط اربعة وثمانية \* فاقسمها على بسط النصف وربع السبع من مخرجها وهو  
 خمسة عشر كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلثا خمس دينار \*  
 وقسمة اربعة كل من البنتين على النصف وربع السبع بان تبسط الاربعة  
 المقسومة من مخرج ذينك الكسرين الذي هو ثمانية وعشرون تبلغ بالبسط  
 مائة واثنى عشر \* فاقسمها على بسط النصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر



بك يخرج نصيب كل منها سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار كما  
تقدم \* وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر مصراع المسألة  
على سبعة كل واحد من الابوين يكن خارج القسم سبعة ونصف ثم اقسام  
الثمانية والعشرين عليها يخرج له ما سبق \* واقسم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج  
يكن خارج القسم خمسة ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج له ما سبق \*  
واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسم ثلاثة وثلثا  
ارباع ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة ما مر \* فهذه  
خمس طرق متداولة وهناك لاهل الحساب طرق أخرى كورة  
في مطولات الفرائض وكتب الحساب \* وفائدة معرفة هذه الطرق  
العمل بالاقرب والاسهل فاذا تعرض وجه عمل باخر \* واذا اردت الامتحان  
فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح  
والا فغلط يحتاج الى الاعداد \* فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحيح  
المسألة اشتراك بجزء ما فالاختصار ان ترد كلا منها الى وفقه وتقيم وفق  
كل منها مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من  
الاجوه الخمسة السابق ذكرها \* ولا ريب في ان ضرب الوفق وقسمته اسهل  
واختصر كما يعرفه الممارس \* مثال ذلك مسألة المثنى السابقة وهي ام وزوج  
واخت شقيقة اصلها بعولها ثمانية ونص منها والتركة ستون ديناراً كما  
مثلا المؤلف \* فبين المسألة والتركة اشتراك بالربع فرد كلا الى ربعة  
فالمسألة الى اثنين والتركة الى خمسة عشر وترك سهام كل وارث بحالها  
ونعم العمل بما شئت من الاجوه المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد علمنا ما قررناه فيها سابقا \* واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين  
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن  
 الخارج خمسة عشر في حظها من التركة \* واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة  
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة  
 اثنتين يكن الخارج اثنين وعشرين ونصفا هو حظ كل منهما \* واما بالوجه  
 الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنين وفق المسألة يكن خارج  
 القسمة سبعة ونصفا فاضرب للام سهميها في ذلك الخارج يحصل نصيبها كما مر \*  
 واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل لكل ما مر كذلك \*  
 واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة  
 يكن الخارج ثلثي خمس \* ثم اقسّم بطريق القسمة على الكسور سهمي الام على  
 ذلك الخارج بان تبسط الاثنين سهميها من جنس مخرج الكسر خمسة عشر  
 تبلغ ثلاثين والخارج بقسمتها على الاثنين التي هي بسط ثلثي الخمس من  
 مخرجها هي حصتها \* واقسم كذلك ثلاثة كل من الاخت والزوج على ما ذكر  
 يخرج لكل منهما امر \* واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة  
 اثنتين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على الواحد  
 يخرج خمسة عشر هي حصتها \* واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة  
 كل من الزوج والاخت يكن الخارج اثنين \* فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة  
 على الاثنين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسر الاثنين تبلغ خمسة واربعين  
 فاقسمها على بسط الاثنين اثنين يخرج لكل منهما كما مر اثنان وعشرون ديناراً  
 ونصف دينار \* وقس على هذه الصورة نظائرها \* وقد نقل المؤلف



رحمه الله عن العلامة سبط المارديني جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما  
 تراها قال رحمه الله قال العلامة بدر الدين محمد سبط المارديني  
 رحمه الله عليها في شرحه على المظومة الرحية ان التركة اذا كانت  
 من الامور المعدودات المتساويات قدرا وقيمة كالدراهم والدنانير  
 وغيرها مما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذ لم يختلف جويدة ورداءة  
 ففيها طرق منها وهي الطريق الثاني المذكور سابقا ان تضرب سهام  
 كل وارث من المسألة في التركة او في وفق التركة ان كان بينها وبين المسألة  
 موافقة ونقسم الحاصل بذلك الضرب على المسألة او على وفقها  
 ان وافقت التركة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة ام وعم  
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث  
 اربعة ولعم الباقي خمسة فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة فاضرب  
 للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل بذلك الضرب وهو ثلثمائة على  
 المسألة وهي اثني عشر يخرج لها خمسة وعشرون دينارواضرب  
 كذلك الأم اربعتها في المائة التي هي التركة واقسم الحاصل بذلك  
 الضرب الذي هو اربعمئة على المسألة وهي اثني عشر يخرج لها ثلثة  
 وثلاثون دينارواضرب كذلك لعم خمسة في المائة  
 التي هي التركة واقسم الحاصل وهو خمسمئة على المسألة يخرج له واحد واربعون  
 دينارواثلثان وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر  
 الى الموافقة بين التركة والمسألة ولو قسمها بطريق الموافقة لكان اقصرا  
 بان يرد التركة الى وفقها وهو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك ادهم الورثة بحالها ثم العمل كما صنع ومنها اي  
الطرق التي تقسم بها التركة المدة ودية ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور  
سابقا ان تقسم التركة على المسألة او وفق التركة على وفق المسألة اذا  
كان بينهما موافقة وتضرب الخارج بتلك القسمة في سهام كل وارث  
يحصل نصيبه من التركة في المثال المذكور الذي هو زوجة وام  
وعم والتركة مائة دينار اقسم المائة على المسألة وهي اثني عشر يخرج  
بالقسمة ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجات في اربعة الام و  
في خمسة الم يحصل لكل منهم ما ذكرناه فللزوج خمسة وعشرون  
دينارا وللأم ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دنانير وللم واحد واربعون  
دينارا او ثلاثا دينار ولو قسمها بطريق الوفاق لكان اخصر ومنها اي  
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التي ذكرها المؤلف اول الباب وهي  
ان تنسب سهام كل وارث من المسألة اليها اي الى المسألة وتأخذ من  
التركة بتلك النسبة فالماخوذ بها حصته اي حصة ذلك الوارث  
فنسبة ثلاثة الزوجات الى المسألة ربعها فنحذف ربع المائة وهو خمسة وعشرون  
دينارا ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث من المسألة فلها ثلث المائة  
وهو ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ونسبة خمسة الم  
الى المسألة ربع وسدس فنحذف له ربع المائة خمسة وعشرين  
دينارا وخذ له سدسها ستة عشر دينارا وثلثين اي  
وثلثي دينار والمجموع له مائة واحد واربعون دينارا او ثلاثا دينار وهذا  
الوجه اعم الاوجه واكثرها تنقلا واستعمالا كما تقدمت الاشارة اليه



لانه \* يحمل به في التركة المعدودة \* كما صرت امثلته \* وفي غيرها  
سواء اكانت \* التركة \* اجزاء متصلة \* كالعبد والسيف \* او منفصلة \*  
كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء اكانت \* مساوية القيمة \* كارض  
لا تفاضل بين اجزائها وحبوب مثلية بما يقتضيات وغيره ونحو ذلك  
\* او مختلفتها \* كاشجار نخل وعنب وجواهر مختلفات القيم وعروض  
تجارة وغيرها \* انتهى \* ما نقله عن العلامة سبط المارديني رحمه الله  
عليهم اجمعين \* فائدة في ذكر القيراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه \*  
اعلم ان مخرج القيراط في اصطلاح اهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم  
كاهل الشام اربعة وعشرون \* وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم  
عشرون \* والدائق عند الكل سدس القيراط والحبة ثلثه فيكون مخرج  
الدائق على اصطلاح اهل الحرمين ومن وافقهم مائة واربعة واربعين ومخرج  
الحبة اثنين وسبعين \* وعلى اصطلاح اهل العراق يكون مخرج الدائق مائة  
وعشرين ومخرج الحبة ستين \* ولاهل حضرموت اصطلاح كثير النفع  
في القسمة وهو جعلهم الدائق جزءاً من اربعة وعشرين جزءاً من القيراط  
ولا يحتاجون معه الى ذكر الحبة او الزرة التي يستعملها اهل العراق فيكون  
مخرج الدائق على اصطلاحهم خمسمائة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح  
فاذا اردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القيراط كما هو الغالب و اردت  
معرفة قيراط المسألة وتحويل سهام الورثة الى القيراط فطريقه ان تقسم  
ما صحت منه المسألة على مخرج القيراط وهو كما علمت عندنا اربعة وعشرون  
فما خرج بالقسمة من صحيح او كسر او صحيح وكسر معا فهو قيراط المسألة \*

فاذا اردت تحويل كل نصيب من صحيح المسألة الى القيراط فلك العمل فيه  
 باحدا لوجه الخمسة المارة في قسمة التركات لان نسبة حفظ كل وارث من  
 التصحيح اليه كنسبة حفظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه . فهذه اعداد  
 اربعة متناسبة احدها مجهول كما مر بك ثمة . فان شئت فانسب نصيب كل  
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين بلك النسبة يخرج  
 نصيب ذلك الوارث قراريط . وان شئت فاقسم على قيراط المسألة سهام  
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط فهذا ان  
 وجهان من الخمسة الواجهة المذكورة . ولك العمل باحد الثلاثة التي لم نذكرها  
 هنا . تقدم يانها اول الباب . وان حصل معك في بعض الانصاء او جميعها  
 اقل من قيراط و اردت التعبير عنه فانت بالخيارين ان تعبر عنه بالكسور  
 المشهورة كالنصف والثلث والربع وما بعد . هامن الكسور المنطقة او الصم  
 مفردة او غير مفردة . او تعبر عنه بالحبة والدائق على اصطلاح اهل الحرمين  
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت . مخرج القيراط عشرين او تعبر عنه  
 بالدائق الذي هو جزء من اربعة وعشرين جزأ من القيراط على اصطلاح  
 اهل حضرموت . والاولى مراعاة عرف البلد و حال السائل في الفهم . مثال  
 ذلك لو خلفت زوجا وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات اولاد والتركة  
 عقارا ونحوه فاصلها ستة ونعول الى ثمانية و نصح من مائة وعشرين خرج للزوج  
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اثنا عشر . فاذا اردت معرفة  
 قيراط المصحح فاقسمه على الاربعة والعشرين . مخرج القيراط يخرج قيراط  
 المسألة خمسة اسهم واذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القراريط فاقسم



نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيبه من مخرج  
 القيراط \* فاذا قسمت سهام الزوج وهي الخمسة والاربعون على الخمسة  
 قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قراريط \* واذا قسمت نصيب كل جدة  
 وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لها قيراط واحد \* واذا قسمت  
 نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لها قيراطان  
 وخمسا قيراط \* ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من  
 اربعين \* واذا قسمتها على مخرج القيراط كان قيراطها سهوا وثلاثي سهم اقسام  
 عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قراريط \* واقسام عليه سهم  
 الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قراريط \* واقسام عليه سهم  
 كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراطين وخمسا قيراط \*  
 ولو كانت الاخوات اربعا مع الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمتها  
 على الاربعة والعشرين خرج قيراطها ثلث سهم \* واذا قسمت سهام كل  
 وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج  
 والام ما تقدم \* ويخرج لكل اخت ثلاثة قراريط لانه اذا قسم المصحح  
 على الكسر بسط المصحح من جنس الكسر ثم قسم الحاصل على بسط الكسر  
 كما مر يانه \* ففي هذا المثال اوسط نصيب الزوج وهو ثلاثة اثنائين يبار  
 تسعة اقسامها على بسط الثلث وهو واحد يكن له تسعة قراريط لانه لا اثر  
 للقيمة على الواحد \* وابسط نصيب الام وهو واحد اثنائين يبار ثلاثة  
 واقسامها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قراريط لما علمت \* وابسط نصيب  
 كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا \* وان شئت العمل

بطريق النسبة السابق يانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وخذله  
 بقدر تلك النسبة من مقام القيراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه  
 من قراريط التركة \* في المثال الاول نسبة سهام الزوج وهي خمسة واربعون  
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وثمان فله ثلاثة اثمان الاربعة والعشرين  
 تسعة قراريط كما مر \* ونسبة سهام كل جدة وهي خمسة الى التصحيح ثلث ثمن  
 فلها ثلث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قيراط واحد \* ونسبة سهام كل  
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قيراطان وخمسا قيراط \*  
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام وهي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن \*  
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلاثة \* وقس على هذا باقي الامثلة والله اعلم  
 (قائمة) حيث علمت ما تقر في قسمة التركة معدودة كانت او عقارا  
 بالطريق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج القيراط فلا غنى لك عن معرفة  
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جدا على حفظ الكسور وضبطها من عدد  
 التركة او من مخرج القيراط لاسيما اذا كثرت اعدادها وتشعبت فروعها \*  
 واذا وضعتها في الجدول انقشت في صحيفة الخاطر بمجرد الوقوف عليها وامنت  
 من غوائل الغلط فيما دق من كسورها \* وبينا كيفية وضعها في الجدول  
 بعد التصحيح ان تقسم المصحح على عدد التركة ان كانت معدودة او على  
 مخرج القيراط وهو الاربعة والعشرون ان كانت عقارا واعرف الخارج  
 تلك القسمة للواحد من عدد التركة او من الاربعة والعشرين \* ثم حل  
 الخارج الى اضلاعه التي يتركب منها ويتبغى تعظيمها لانه اخصر وان تكون  
 من العشرة فما دونها ان امكن ثم صل باخر جدول التصحيح جد ولا مواز ياله



وارسم باعلاء عدد التركة ان كانت معدودة او الاربعة والعشرين ان  
كان المقسوم عقارا لتقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع \* ثم ارسم  
جداول قائمة بعد اضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين  
وارسم باعاليها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر اختيارا \* وارسم ايضا  
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى  
الاضلاع كذلك \* واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط  
او عدد التركة ما خرج من المصحح للواحد من ايها \* وعلى قوس الضلع الذي  
يليه ما يخرج لواحد مما رسم على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي  
الاضلاع \* ثم اقسّم كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها اولابان تسقط  
المقسوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتى يفتي  
او يبقى اقل من الضلع \* وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شي  
فاثبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المختص بصاحب ذلك النصيب وان  
فضل اقل من الضلع فائتته تحت بدل الصفري ذلك المربع \* ثم اقسّم ثانيا  
ما خرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل  
فيه كما عملت في سابقه وهكذا اتقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى متي  
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه \* وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ  
احمد بن الهائم رحمه الله ومن بعده \* وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى  
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل \* وهي ان تقسم كل نصيب  
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج لواحد التركة وتثبت ما خرج  
لواحد من ايها صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المختص بصاحب ذلك  
النصيب \* ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع  
بعده وهو مال واحد مما قبله وتثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة  
مرات الاسقاط الصحيحة كذلك \* ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على  
الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة \* ثم مارسم على كلا الطرفين  
تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريط او احاد من التركة  
ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعدده مما قبله منتسب ومجموع صحاح  
القراريط وكسورها ان كانت هو النصيب من مخرج القيراط \* وعند انتهاء  
القسمة امتحن بالجمع بان تجمع ماتحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسّم المجتمع  
على ذلك الضلع تجده منقسما عليه لا حمالة فاجمع الخارج الى ماتحت الضلع  
الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا فينتهي بك الجمع الى  
مخرج القيراط وعدد التركة \* واذ اجمعت ماتحت ضلع منها فلم ينقسم  
مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فاعد العمل \* وسنمثل هنا بمثالين تمرينا  
احدهما في القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة \* اما القسمة  
على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة \* ولا جرم ان من اتقن  
قسمة على القيراط ووضعها في الجدول سهل عليه الكثير مما عداها وقد  
تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جدات واربع زوجات وتسعة اعمام \*  
وان اصلها اربعة وعشرون وانها صحت لعموم التباين من ثلاثين الفا ومائتين  
واربعين \* فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضعها في الجدول فانقسم  
اولا مصححها الذي هو الثلاثون الالف والمائتان والاربعون على مخرج القيراط



اربعة وعشرين يخرج قيراط المسألة الف ومائتان وستون \* فخله الى اضلاعه  
 واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة \* وصل باخر جدول  
 التصحيح خمسة جداول قائمة وارسم باعلى الاول غمايلي التصحيح مخرج القيراط  
 اربعة وعشرين وباعلى الجدول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة  
 والستة والثلاثة \* وارسم على قوس الاربعة والعشرين ما يخرج لواحد  
 من المصحح وهو قيراط المسألة الف ومائتان وستون \* وعلى قوس اول  
 ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون \* وعلى الثاني  
 ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقس على ذلك نصيب  
 كل وارث باي الطريقتين شئت وتمام العمل وهذه صورتها في الجدول \*

٢٤١

١ ٣ ١٨ ١٢٦ ١٢٦٠

عن فیرا طین و سببی فیرا ط  
لکل بنت

٣	٦	٧	١٠	٢٤	٣٠٢٤٠	
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٤	٠٦	٠٢	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٢	٠٤	١٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم

عن اربعة اخماس فیرا ط  
لکل جده

عن ثلاثة ارباع فیرا ط  
لکل زوجة

عن تسع فیرا ط لکل عم



وان اردت الاختصار ففكذا \*

ورثة	سهم	اقرار يط	كسور
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٧
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٤ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	٣ من ٤
لكل عم	٠١٤٠	١٠	١ من ٩

وايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم اولا حصة كل بنت مثلا وهي  
الفان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فنصح القسمة ويخرج للواحد  
تسمائة وستون فاثبت صفرا في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب  
النصيب \* ثم اقسام التسمائة والستين على ثاني ضلع وهو الستة يخرج للواحد  
مائة وستون صحيحة فاثبت صفرا في المربع الذي تحته كذلك \* ثم اقسام المائة  
والستين على ثالث ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وعشرون  
وتفضل ستة فاثبتها في المربع الذي تحته \* ثم اقسام الاثنين والعشرين على  
رابع ضلع وهو العشرة يخرج للواحد صحيحا اثنان وتفضل اثنان فاثبتها  
تحت \* واثبت تحت مخرج القيراط ما خرج صحيحا الواحد الضلع الذي يليه  
وتم العمل \* وايضا حله على الاخر ان تقسم حصة كل بنت مثلا وهي كما علمت  
الفان وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف واثان وستون يخرج  
باسقاطه من النصيب مرتين الفان وخمسمائة وعشرون \* فاثبت عدة مرات  
الاسقاط وهي اثنان تحت الاربعة والعشرين \* ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسمها على مرسوم على اول ضلع وهو عشر  
القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقى النصيب مائتان  
واثتان وخمسون فاثبت عدة مرات الا سقاط وهي اثتان كذا لك تحته \*  
ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسمها على مرسوم على ثاني ضلع وهو سبع العشر  
ثمانية عشر بصح ستة اقسام فاثبتها تحته وتم العمل \* فيكون لكل بنت قيراطان  
وخمس قيراط وثلثة اسباع خمس قيراط وهذه الكسور سباع قيراط \*  
وعلى هذا النمط قسمة الانصباء الباقية فلكل جدة من التركة الف وثمانية اسهم  
يكون لها اربعة اخماس قيراط \* ولكل واحدة من الزوجات تسعمائة وخمسة  
واربعون سهما يكون لها سبعة اعشار قيراط وثلثة اسباع عشر قيراط ونصف  
سبع عشر قيراط وهذه الكسور عبارة عن ثلاثة ارباع قيراط لكل زوجة \*  
ولكل واحد من الاعمام مائة واربعون سهما يكون له عشر قيراط وثلثا سدس  
سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جد وجميع ذلك  
مرسوم في الجدول \* واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذى هو ثلاثة تجده  
ثمانية عشر وهي اثنان سدن سبع عشر قيراط واذا قسمتها على الثلاثة حصل  
سته في اسداس سبع عشر قيراط \* فاجمعها الى ماتحت الضلع الذى قبله  
تجتمع اربعة وخمسون هي اسداس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على البسط  
حصل تسعة هي اسباع عشر قيراط \* فاجمعها الى ماتحت الضلع الذى قبله  
يجمع ثلاثة وستون هي اسباع عشر قيراط فاذا قسمتها على السبعة حصل تسعة  
هي اعشار قيراط \* فاجمعها الى ماتحت الضلع الاول يجمع مائة هي اعشار  
قيراط فاذا قسمتها على العشرة حصل عشرة هي قراريط \* فاجمعها الى ما



تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وعشرون والعمل حينئذ صحيح ولو اردت قسمتها  
اعنى مسألة الامتحان على القيراط والدائق المصطلح عليه عند اهل حضرموت  
مثلا وهو جزء من اربعة وعشرين جزءا من القيراط و اردت وضعها  
في الجدول فاقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان  
وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف هي  
دائق المسألة \* ولو قسمت المصحح ابتداء على مخرج الدائق كان الخارج هذا  
العدد ديعينه \* ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسر فتضرب  
بمقتضى القاعدة الانية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دائق المسألة الذي  
هو هنا اثنان فيكون الدائق مائة وخمسة \* واذا حلتها الى اضلاعه وجدتها  
سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة \* واعتبر الاربعة والعشرين التي  
هي مخرج الدائق من القيراط ضلعا اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق  
من القسمة على الاضلاع على اى الطريقين شئت \* الا انك تريد ضرب سهام  
كل وارث في مخرج الكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب \* وعلى  
هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دوائق وستة  
اسباع دائق \* ولكل جدة تسعة عشر دائق وخمس دائق \* ولكل زوجة  
ثمانية عشر دائق ولكل عم دائقان وثلثا دائق \* وهذه صورتها في الجدول

ورثه	سهم	٢٤	٢٤	٣٥	٥	١
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٠٢	٠٤	٠٠
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	٠٠	٠٤	٠١
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٠٢	٠٠	٠٠

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثه	سهم	قرار يطا	هوانق	كسور دائق
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣

واما المثال في القسمة على عدد الشركة فسنرسم جدولا من المناصحات  
لستة اموات \* ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد الشركة كما ستراه \*  
وذلك لومات امرأة عن زوج وام واختين شقيقتين واختين لام  
وتركت خمسة وسبعين ديناراه فقبل القسمة ماتت الام عن ابوين ومن  
في المسألة \* ثم ماتت احدى الشقيقتين عن زوج واختين لاب ومن في  
المسألة \* ثم ماتت احدى الاختين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن



في المسألة \* ثم مات الزوج الذي في الاولى عن زوجة واوين \* ثم ماتت  
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن \*  
 فمسألة الاول من عشرة وهي ام الفروع ومسألة الثاني من ستة وحظه  
 من الاولى واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وها  
 متباينان \* ومسألة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستة وستون وهما متوافقان  
 بالنصف \* ومسألة الخامس من اربعة وهي احدي الفواوين وسهامه  
 الف واربعمائه واربعون وهي منقسمة على مسالته \* ومسألة السادس  
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من  
 تسعة عشر الفا ومائتين \* فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن  
 الخارج مائتين وستة وخمسين \* فنحذاضلاعه التي يتركب منها تجدها ثمانية  
 وثمانية واربعة \* وصل باخر جدول التصحيح جد ولا واثبت في اعلاه  
 الخمسة والسبعين \* ثم ثلاثة جداول اثبت باعلاها اضلاع الخارج اعني  
 الثمانين والاربعة واعمل في القسم عليها والامتحان بالجمع ما تقدمت  
 الاشارة اليه \* وهذه صورتها في الجدول

[illegible]



حصه الاخت التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وبنت في الثانية واخت لام  
في الرابعة خمسة الاف وسبع مائة واربعون سهما فلها اثنان وعشرون ديناراً  
وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان ثمن دينار والتي هي اخت لام في الاولى والثالثة  
وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة الاف وستمائة واثنان وخمسون  
سهما فلها اربعة عشر دينار وربع دينار وثمان ثمن دينار \* وللاب في الثانية  
ثلاثة وعشرون سهما فله دينار وربع دينار \* وللزوج في الثالثة الف  
ومائتان وثمانية واربعون سهما فله اربعة دنانير وسبعة اثمان دينار \* ولكل  
واحدة من الاختين لاب في الثالثة مائتان وثمانية اسهم فلها ثلاثة ارباع دينار  
دينار ونصف ثمن دينار \* وللزوج في الرابعة تسعمائة وستة وتسعون سهما فله  
ثلاثة دنانير وسبعة اثمان دينار \* وثمان ثمن دينار \* وللزوجة في الخامسة  
الف واربعائة واربعون سهما والام في الخامسة كذلك فلكل واحدة منها خمسة  
دنانير وخمسة اثمان دينار للاب في الخامسة الفان وثمانائة وثمانون سهما فله  
احد عشر دينار وربع دينار \* وللزوج في السادسة مئتان وسبعة وستون سهما فله  
دينار وربع ثمن دينار وثلاثة ارباع ثمن دينار \* وللابن في السادسة ثمانية  
سهم وسهم فله ثلاثة دنانير وثمان دينار وربع ثمن دينار \* واذ اجعت ماتحت  
الضلع الاخر وهو اربعة حصل اربعة هي ارباع ثمن ثمن فاقسمها على الاربعة  
يحصل واحد وهو ثمن ثمن \* فاجمعها الى ماتحت الثمانية الثانية مجتمع ستة عشر وهي  
اثنان ثمن فاقسمها على الثمانية عدد الضلع الثاني يخرج ثمان وثمانان \* فاجمعها  
الى ماتحت الثمانية الاولى يكن المجتمع ثمانية واربعون ثمنا فاقسمها على الثمانية يخرج  
سبعة وهي دنانير \* فاجمعها الى الدنانير مجتمع خمسة وسبعون ديناراً فالعمل

حينئذ صحيح \* ولو جمعت ما تحت ضلع منها لم ينقسم مجزئها عليه قسمة  
 صحيحة كان ذلك علامة الخلل في العمل \* وقس على هذا ما يرد من اشياء \*  
 واعلم انه قد لا يكون للعدد الذي تصح منه المسائل قيراط صحيح او لا ينقسم  
 على عدد التركة قسمة صحيحة بالطريق حينئذ ان تضرب المسألة في مخرج  
 الكسر الذي يظهر في القيراط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد التركة  
 فما يحصل فاجعله كانه العدد الذي صححت منه المسائل \* فاقسمه على مخرج القيراط  
 او على عدد التركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وجميع  
 ما تقدم الا انك تزيد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته  
 في المسألة يحصل المطلوب \* وان ثبتت وكان بين ما تصح منه المسائل ومخرج  
 القيراط او عدد التركة موافقة فرد كلامها الى وفقه ثم اضرب نصيب كل  
 وارث مما صححت منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القيراط واقسم  
 الخاصل على وفق العدد الذي صححت منه المسائل ان كان ذلك من العشرة  
 فاقبل والا فليضله ان امكن واقسم على اضلاعه وراع جميع ما تقدم يحصل  
 المطلوب \* وان كان قيراط المسألة او العدد الذي تقسم التركة عليه عددا  
 اولافلا ينحل فتكون القسمة على جملته وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية ولا تخفى  
 الامثلة على من عرف ما سبق \* ثم ان كان في نفس التركة كسر فلك ان تقسمها  
 كما هي كخمس بنين والثركة سبعة دنانير ونصف او ثمانية دنانير وثلاث فللكل  
 ابن من السبعة والنصف دينار ونصف ومن الثمانية والثلاث دينار  
 وثلثان \* ففي هذه الصورة وامثالها يظهر الجواب بالبدية غالبا  
 من غير بسط لكنه يتعسر في بعض الصور فجعل الفرضيون لذلك



طريقين تسهيلات السبعة سواء كان الكسر منطلقا أو احدهما بسيط  
 التركة فقط من جنس كسرها او كسورها وذلك بان تعرف مقام الكسر مقرودا  
 كان او مكررا او معطوقا او مضافا وتضرب جملة التركة في المقام يحصل بسيط  
 التركة وما حصل بعد البسط اقامة مقام التركة وكل الغل باحد الاوجهات خمسة  
 السابق ذكرها وا قسم ما يخرج لكل واحد على مخرج الكسر او المخرج  
 الجامع للكسور لان الخارج اولانما كان كسورا فما يخرج بعد فهو المطلوب  
 فلوماته عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصلها ستة وثقوب لستة  
 وترك ثلاثة وستين دينار وثلاث دنانير ابسطها ا لثلاثا تحصل  
 مائة وواحد وتسعون فاضرب اسهم الورثة في البسط واقسم الحاصل  
 على المسألة بعولها والخارج بعد القسمة اقسمة على ثلاثة مقام الكسر وما خرج  
 فهو نصيب ذلك الوارث وهذا حيث عملت بالطريق الثاني من الخمس  
 المتقدمة ففي المثال حيث عملت بها اضرب للام واحد من السبعة في المائة  
 والواحد والتسعين عدد البسط يخرج القدر بقية لانه لا اثر للضرب في  
 الواحد فاقسمها على السبعة عدد المسألة بعولها يخرج سبعة وعشرون وسبعان  
 واعمل لكل واحد من الاختين للام كذلك واضرب لكل واحد من  
 الاختين لغيرها اثنين في مائة واحد وتسعين يخرج ثلاثاثة واثنان وثمانون  
 اقسما على السبعة يخرج اربعة وسبعون واربعة اشباع فلوكانت التركة مائة  
 واحد او تسعين لكان الجواب لكل منهم ما خرج له لكنها ليست كذلك  
 بل في ثلاثة وعشرون وثلاثا فلذلك تحتاج ان تقسم ما خرج لكل منهم على  
 الثلاثة مخرج الاثنين فاقسم ما خرج لكل من الام وبشبهها وهو سبعة وعشرون

وسبعان على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاثا سبع دنانير وذلك حصّة الواحدة  
 من التركة \* واقسم ما يخرج لكل واحد من الاختين لغير ام وهو اربعة  
 وخمسون واربعه اسباع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر ديناراً  
 وسبع دنانير وثلاث سبع دنانير \* واجمع الحصص بما علفت في جمع ما فيه  
 كسر مجتمع ثلاثة وستون وثلاثين وهو التركة فالعمل صحيح \* والطريق الثاني  
 ان تبسط ايضاً ما تصح منه المسألة من جنس الكسر او الكبير للتركة واقم  
 بسط المسألة مقام المسألة كما قيمت بسط التركة مقام التركة من غير احتياج  
 الى القسمة بعد ذلك على مقام كسر التركة فلو كانت التركة في المثال المذكور  
 وهو ام واختان لام واختان لغيرها اربعين ديناراً ونصفاً وثلاثاً وعملت  
 بهذا الطريق فابسط التركة واصل المسألة بعولها من جنس الكسر وذلك بان  
 تضرب كلا منهما في مقام النصف والثلاث وهو ستة يكون بسط التركة مائتين  
 وخمسة واربعين وبسط المسألة لثنتين واربعين \* وبين البسطين موافقة  
 بالسبع فرد كلا منها الى وثيقه واعتبر وفق كل منها كاصله وكل العمل باحد  
 الوجه السابقة من غير ان تبسط سهام الورثة فما حصل فهو ما لكل وارث  
 من غير قسمة اخرى على يخرج الكسر \* لانك لما بسطت السبعة وانتقلت الى  
 الاثنتين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر \* فان عملت بالوجه  
 الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسألة في وفق بسط التركة وهو  
 خمسة وثلاثون واقسم الجاصل على وفق بسط المسألة وهو ستة يحصل لكل  
 واحدة من الام وبناتها خمسة دنانير وخمسة اسيدي دينار \* وكل واحدة  
 من الاختين لغير ام احد عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً واجمع الحصص الخمس



يجمع اربعون ونصف وثلاث فالعمل صحيح ويقاس عليه امثاله \*  
(مهمة) يقع كثيرا ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه كجزء من دار  
او ضيعة او سيف او عبد مفردا كان الجزء او متعدد المتعدد النوع كثلثة  
اخماس او مختلفه كثلث وربع \* والطريق في قسمتها ان تحصل مخرج الكسر  
او المخرج العام للكسور الواقعة فيها وتجعله كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط  
ذلك الكسر بحسبه \* فما كان فاقسمه على العدد الذي تصح منه مسألة الورثة  
فان صح قسمه فذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة \* وان لم يصح  
فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح الفريضة فرد المصحح الى وفقه  
واضربه في ذلك المخرج \* وان باين فاضرب كل المصحح في المخرج فما كان في  
الحالين فثمة تصح المسألة \* وما ضربته في المخرج من المصحح عند المباشرة  
او وفقه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج \* فان ضربته في البسط كان  
الحاصل حصة جميع الورثة \* وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط  
كان الخارج حصة الشريك ان كان \* واذا عرفت حصة جميع  
الورثة فاقسمها على المصحح يخرج جزء سهم المصحح فاضربه في  
حصة كل وارث من المصحح يظهر لك نصيبه في العقار او نحوه \* واذا  
عرفت حصة الشريك فان كان واجدا او جماعة وانقسم على عددهم فذاك \*  
والاجتبت الى عمل كالاتكسار على الروس وقد تقدم بيانه والامثلة غير  
خافية \* وفي هذا كفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فعليه  
بالمطولات \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكفل بهات  
هذا الفن ومقاصده \* وانتهى ما اراد ايراده من عيون هذا العلم وغور

فوائد وفرائده ❖ قال بعد ذلك ذلك براعة للنظام ❖ واعلا ما يشاهد  
 المقام ❖ هذا ما يسر الله ❖ اي سهل ❖ املا ❖ اي قوله ليكتب عنه ❖  
 وهل الاشارة الى مرسوم مسائل الكتاب او الى ما في الذهن فيه الخلاف  
 المشهور المنقول عن السيد الجرجاني الى اقوال سبعة ❖ وجزم بتعين كونها  
 لما في الذهن سواء اتقدم المشار اليه كما هنا وناخر ❖ واصل وضع الاشارة  
 للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما هنا مجاز ❖ ثم قال رحمه الله ❖ وارجو  
 من الله ❖ الرجاء هو توقع الامر بالمعجوب ❖ القبول ❖ هو اخذ ما يهدي  
 او يعطى والمقصود غايته وثمرته التي هي تجزيل الثواب وتعظيم الاجر  
 على تاليف هذا الكتاب ❖ وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه  
 ونعالي لهذا المؤلف المشتمل على غرر من شرائع دينه القويم ❖ فانه قد انتشر  
 في اسرع مدة في اقطار الارض وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة  
 ❖ وارجو من اهل العلم اصلاح الخطاء وابداله بالصواب ❖ اصلاح  
 الخطاء هو ابداله بالصواب فهو من عطف المرادف لافادة التوكيد ❖ وانما  
 صنع المؤلف ما رايت وقوفهم الحق واتهام النفس وهذا هو شان الكمل  
 من الرجال مع ان كتابه في غاية من التبرير والتنقيح الا ماشد عن سهو  
 او غلط كاتب ❖ والله ولي المؤمنين ❖ اي متولى امورهم ولاية خاصة بهم  
 ❖ والحمد لله رب العالمين ❖ تقدم الكلام على معنى الحمد اول الكتاب ❖  
 والرب المالك والمدبر وله معان اخر نعرف من كتب اللغة ❖ والعالمين  
 جمع عالم بفتح اللام كما حققه الامة الامير وغيره قالوا لان العالم وان كان  
 يطلق على ما سوى الله يطلق ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال



عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جمعه على عالمين بالاطلاق  
 الثاني ويكون خاصا بالعتلاء اخذ من انه لا يجمع بالواو والنون الا العتلاء  
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الا ما كان  
 علما او صفة والعالم ليس علما ولا صفة \* على انه جرى في الكشف على كونه  
 جمعا استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه  
 \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \* تقدم في شرح الخطبة  
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال واصحاب فارجم  
 اليه \* وجمع المؤلف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينهما فان الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين  
 ويرد ما بينهما \* وهذا اخر ما يسره الله من الشرح على هذا المؤلف النافع \*  
 ولتختتم هذا الشرح بمخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول \*

### \* الفصل الاول \*

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حصر  
 لا بوابها \* وقد تقدم منها في الكتاب الفروان والمباهلة والنصفيتان والاكدرية  
 والمشاركة والدنارية الصغرى والدنارية الكبرى وهي المسماة بالشاكية  
 والركابية والعامرية وام الفروج والفراوتسمى بالمرأونية وام الفروج  
 والمنبرية والمأمونية والخرقا والصباء والزبدات الاربع ومسالة الامتحان والناقض  
 ومسالة القضاة \* ومن الملقبات ايضا الحزبية لقبت بذلك لان حمزة بن حبيب  
 الزبلي سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة \* وهي ثلاث جدات اماء ام واما

اب وام ابى اب وثلاثة اخوات متفرقات وجد ابواب \* فعندنا معاشر  
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقو طائفة بالجد عندنا  
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والشيقة والاخت  
 للاب ارباعا تضم الشيقة حصة الاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين  
 وحصة الجد ون النصف فتصع من اثني عشر اختصارا لكل جدة من  
 الاولين سهم واحد وللجد خمسة وللشيقة خمسة ولاشي للاخت للاب  
 ولا للاخت للام \* وعند الحنفية للجدتين المذكورتين السدس والباقي للجد  
 وتصع من اثني عشر \* وعند الحنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد  
 لا يجيب ام نفسه عندهم كما مر في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشيقة  
 وفاقالنا وتصع عندهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهان وللجد خمسة عشر  
 والاخت الشيقة خمسة عشر \* ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات واربع  
 اخوات لام وثمان اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتعمل خمسة  
 عشر وتصع منها لكل واحدة سهم واحد \* ومنها عند المالكية ثلاث ملقات  
 اخدها المالكية لقبته بذلك لنص الام مالك عليها بخصوصها \* وهي زوج  
 وام وجد واخوة لاب واخوة لام نفسها المالكية للزوج النصف وللأم السدس  
 والباقي للجد ولاشي للاخوة الجميع \* اما الاخوة للام فلاتهم محجوبون بالجد  
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن لهم شي لان الاخوة للام  
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لاستفراق الفروض التركة  
 فلم يكن حضوره معهم موجبا لهم شيئا لم يكن \* وهي عند الحنفية كذلك جريا  
 على قاعدة تهر في حجب الاخوة مطلقا بالجد \* واما عندنا وعند الحنابلة وابي



يوسف ومحمد للزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس والباقي للاخوة  
للأب ولأشئ للاخوة الأم اتفاقاً \* والثانية هي شبه المالكية وهي اذا كان بدل  
الاخت للأب اخوة اشقاء والحكم فيها كالحكم في المالكية عندنا وعندهم فلاشئ  
للاشقاء ولا للاخوة من الأم عند المالكية \* اما الاخوة للأم فلحجبهم بالجد  
واما الاشقاء فلانهم لا يرثون إلا من أجل قرابتهم بالأب وقرابة الأب متافطة  
والجد قد حجب من كان من جهة الأم فلاشئ لهم معه \* اما عندنا وعند الحنابلة  
والحنفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلها \* والثالثة هي عقرب تحت  
طوبه وهي زوج وام واخت لام وعاصب اقرب الاخت للام بينت  
للميت \* فعند المالكية تجعل ثلثيت مسألتان مسألة للانكار ومسألة للاقرار  
اما مسألة الانكار فمن ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللاخت  
للأم السدس واحد ولأشئ للعاصب \* واما مسألة الاقرار فمن اثني عشر  
للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللبنات النصف ستة يبقى واحد  
للعاصب \* ثم بعد ذلك تجمع حصة البنت والعاصب ومجموعهما سبعة ونقسم  
عليها نصيب الاخت المقررة من مسألة الانكار وهو واحد لا ينقسم تضرب  
السبعة في مسألة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين واربعين \* فللزوج ثلاثة من  
مسألة الانكار في سبعة بواحد وعشرين \* وللأم اثنان من مسألة الانكار  
في سبعة باربعة عشر \* وللبنات المقر لهاتين \* وللعاصب واحد \* اما عند الثلاثة  
فالاقرار باطل لكون المقر غير جائز والله اعلم

### ✽ الفصل الثاني ✽

في ذكر شي من مشابهه النسب \* فمن ذلك رجلان كل منهما عم الآخر

صورتها تزوج كل منها ام الاخر فاولدها ابنا فكل منها عم الاخر لأمه \*  
 رجلان كل منها خال الاخر \* صورتها ان ينكح كل من الرجلين بنت  
 الاخر فيولد لكل منها ابن فكل من الابنين خال الاخر \* رجلان كل منها  
 ابن خال الاخر \* صورتها ان ينكح كل من الرجلين اخت الاخر فيولد لكل  
 منها ابن فكل من الابنين ابن خال الاخر \* رجلان احدهما عم الاخر  
 والاخر خاله \* صورتها تزوج رجل بامرأة وتزوج ابنة امها فولد لكل واحد  
 منها ابن فابن الاب عم ابن الابن و ابن الابن خال ابن الاب \* وقد ذكر هذه  
 الصورة الحريري رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ملفرا بها اذا كان للرجل  
 اخ شقيق وتأتي في الالفاظ ان شاء الله \* ولها صورتان ايضا احدهما ان  
 يتزوج ابو ابى زيد باختة من امه فتلد ابنا فهو عم زيد وزيد خاله \* والثانية  
 ان يتزوج اخو زيد من ابيه امه فتلد ابنا فهو خال زيد وزيد عمه ويلقبها  
 في الميراث كما يأتي ومنها ان يقول شخص لى عمه وانا عمها ولى خالة وانا  
 خالها فاما قوله لى عمه وانا عمها فان اخاه من امه تزوج ام ابيه فاولدها بنتا فهذه  
 البنت هي اخت ابيه فهي عمته وهي بنت اخيه فهو عمها \* واما قوله لى خالة  
 وانا خالها فان اباهم تزوج اخته من ابيه فاولدها بنتا فهذه البنت هي اخت  
 امه فهي خالته وهي بنت اخته فهو خالها \* وقد سئل عنها الامام الشافعي  
 رحمه الله بايات نظمها السائل فقال \*

فلى عمه وانا عمها \* ولى خالة وانا خالها  
 فاما التي انا عم لها \* فان ابى امه امها  
 ابوها اخى واخوها ابى \* ولى خالة وكذا حكمها



فأين الفقيه الذي عنده \* فنون الفرائض أو علمها

يبين لنا نسبها لها \* ويكشف للنفس عن غمها

فاجابه الامام الشافعي رضي الله عنه فقال

أيا ما يلي عن عمه وهو عيبها \* وعن خالة يدعي شفاها بنخالها

ألا فاستمع مني جوابا محققا \* وأصغ الى ما قلت في شرح حالها

أح لك من أم وأم لوالد \* تزوجها من قومها ورجالها

فجاءت بنت وهي عمك التي \* تادبك عمي في صحيح مقالها

ووالد أم ثم اخت لوالد \* تزوجها مستحسنا لجمالها

فجاءت بنت وهي خالتك التي \* تنا دبك خالاني فصحيح مقالها

فهذا هو الأيضاح عما سألته \* وكشف لفتيا اشككت في سؤالها

ولو كان المولود في الصور تبين ذكر الكان المولود مع المتكلم كل منهما هم الآخر في

الصورة الأولى وبخال الآخر في الصورة الثانية \* وقيل إن رجلا دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلي رجلا \* ابن عم ابن اخي عم ابيه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها \*

صار مال المتوفى كاملا \* باجماع القول لامرية فيه

الذي خبرت عنه انه \* ابن عم ابن اخي عم ابيه

وذلك لان ابن اخي عم الاب هو الاب فان ابن عمه هو ابن عم الاب \* ويقرب

من هذا قول القائل ورث من الميت خال ابن عمته وناخيه من الابوين لان

خال ابن العم هو الاب والاعمام والمراد هنا الاب كما مر انفا \* وقول القائل

ورث من الميت عمه ابن خاله دون الجدة لأنها في الام كما مر اتقا من المسائل  
التي سال عنها الشافعي ابو يوسف ومحمد بن الحسن بمجلس الرشيد قولهما امرأتان  
التقيا برجلين فقالا لهما رجبا بابينا وزوجينا وابوي زوجينا فاجابهما رخصهم الله  
بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الاخر \* ومن ذلك رجل ابوه خاله وامه  
عمته وليس له شبهة ولا لنكاح مجوس \* وصورته ان يتزوج رجل امرأة فجهولة  
النسب فينشئ لها ابوا الزوج فيثبت نسبها ويكذب به الابن فيحوز له امتدامة  
النكاح وتلد منه ولد ان يكون ابوه خاله وتكون امه عمته وبقي من هذا الباب  
صور و امثلة كثيرة مذكورة في المطولات \*

### الفصل الثالث

في لبذة من الغاز الفرائض وهي كثيرة جدا وانما يوتي بها التشييد الاذهان  
واعمال الفكر فيها للتمرين على فروع هذا الفن \* فمن ذلك رجل قال لقوم  
يقتسمون تركة لا تعجلوا فان لي زوجة غايرة فان كانت حية ورثت هي  
ولم ارث وان كانت ميتة ورثت انا فكم \* صورته امرأة خلفت اما واختين  
شقيقتين واخا لاب متزاوجا باختها لامها وهي الغايرة \* ولو قال ان كانت حية  
ورثت وورثت وان كانت ميتة لم ارث فهذا ابن عم الميت متزوج ابنتها الغايرة  
والورثة زوج وام واخ من ام \* ومن ذلك رجل له اخ شقيق فورا له اخ وزوجه  
من امهادر اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الحريري رحمه الله كما تقدمت  
الاشارة اليها بقوله \*

ايها العالم الفقيه الذي فا \* ق ذكاء فماله من شبهه  
افتنا في قضية حاد عنها \* كل قاض وحاد كل فقيه



رجل مات عن اخ مسلم — رتقى من امه واياه  
وله زوجة لها ايها الحبيب اخ خالص بلا ثوبه  
فخوت فرضها وحازا خوها \* ماتت بالارث دون اخيه  
فاشفنا بالجواب عما سألنا \* فهو نص لا خلف يوجد فيه

واجاب عنها بقوله

قل لمن يلفز المساثل انى \* كاشف سرها لئلا يحتمل تخفيه  
ان ذاك الميت الذي قدم الشر \* ع اخا عرسه على ابن ابيه  
رجل زوج ابنه عن رضاه \* بمجاة له ولا غور فيه  
ثم مات ابنه وقد عقلت منه \* نجسات با بن سرذويه  
فهو ابن ابنه بغير مرأه \* واخو عرسه بلا ثوبه  
وابن الابن الصريح ادنى الى الجد \* واولى بالارث من اخيه  
فلذ احين مات اوجب للزو \* جة ثمن الترات تستوفيه  
وحوى ابن ابنه الذى هو فى الحكم \* اخوها من امها باقيه  
وتخلى الاخ الشقيق من الار \* ث وقلنا يكفيك ان تبكيه  
هاك منى الفتيا الذى يحتذ بها \* كل قاض يقضى وكل فقيه

وتقريب هذا اللغزان نقول رجل وابنه وامرأة وبناتها فتزوج الرجل  
البنت والابن الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن  
ابن الرجل واخو الزوجة لامها \* ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فورثت  
زوجته الثمن واخوها الباقي لانه ابن ابن الميت وهو يحجب الاخ كما كان يحجبه  
الابن لو كان حيا \* ومن هذا قول الشاعر \*

وقائلة اوص الغدا فاني \* اري الموت قد حطت عليك ركائبه  
فقلت وقدر اع الغرا دمقالها \* وضافت به خوف الحمام مذهب  
لك الثمن ان كانت وفاني فريضة \* وسا ثر ما يبقى فصولك صاحبه  
والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف  
رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها  
فامدد نابشي نستعين به فقال ان انت اخبرتي كيف يدعوا ابن كل واحد  
منكما ابن صاحبه فانا نر فذك والا لا اعطيك شيئا \* فقال له الرجل سل قبل  
ذلك كاتبك وصاحب شرطتك فان اجابا بما تعطيه لي ادفعه لهما والا فانا  
اعز رفسالهما فلم يعرفا ذلك \* فابتدر رجل من اخر الصفوف فقال له ان  
اخبرتلك اعطيني ما ذكرت للسائل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن  
وابن الابن خال ابن الاب فوصله \* وهذا اخف امر في الظاهر من  
التوارث الذي فرض واشكل في المعنى \* ومن ذلك لو قالت امرأة لقوم  
يقسمون مالالا تعجلوا فاني حبل فان ولدت ذكر او رث وان ولدت انثى  
لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورث الذا كردون الانثى \* فهذه زوجة  
عاصب سوى الاب والابن وابن الابن \* ولو قالت ان ولدت ذكر او رث  
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورثا فهذه زوجة الاب  
ومعها شقيقتان اوزوجة الابن ومعها بنتان \* ولو قالت ان ولدت ذكر الميرث  
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدتها ورثا فهي زوجة ابي الميت وقد مات  
ابوه قبله والورثة ام وجد وشقيقة \* وهي مختصرة زيدا اذا كان المولود انثى  
واحدة وقد سبق ذكرها في باب الجد والاخوة \* ولو قالت ان ولدت



ذكر الميرث وان ولدت اثني ورثت وان ولدتها لم يرثا ففهي زوجة ابني الميت  
والورثة زوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميت وقد تركت زوجا  
وابوين وبنات ولو قالت ان ولدت ذكر او رث وورثت وان ولدت اثني  
لم ترت ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهناك بنات  
صلب \* ولو قالت ان ولدت ذكر الميرث ولم ارث وان ولدت اثني ورثنا  
وان اسقطت ميرثا ورثت فهي بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن ابن اخر وقد  
مات والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت \* ولو قالت ان ولدت ذكرا  
فلي الثمن والباقي له وان ولدت اثني فالتركة بيني وبينها سواء وان اسقطت  
ميرثا فالتركة كلها لي \* فهذه امراة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات  
عنها ولا وارث له غيرها وغير حملها ومن ذلك رجل له عم وخال فورثه  
الخال دون العم وهي ان يكون الخال ابن اخي الميت لانيه كما تقدم تصويره  
في متشا به النسب في رجلين احدهما عم الاخر والآخر خاله \* فلو  
خلف الميت مع هذا الخال الذي هو ابن اخيه عما ورث خاله لانه ابن  
اخيه لانيه دون عمه \* ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا لا وارث  
له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه \* واقسم كل  
فريق نصيبهم بالسوية وقد الغزت بها نظما لبعض الاخوان فقلت

اسائل ارباب الفرائض والاولى \* عليهم مدار الحكم في كل قسمة  
لقد مات ذو مال وخلف خمسة \* ذكورا وايضا خمسة تلوا خمسة  
فاحرز منهم خمسة سدس ماله \* واخرز ثلثا خمسة دون موية  
والخمسة الباقين نصف مكل \* وكل فريق حظهم بالسوية

وصورتها ان تتزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تتزوج باخيه لايه  
وله خمسة اولاد ذكور وولدات منه مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت  
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمسنة  
الذين هم اولاد الاجني واخوة الميت لامة سدس هو للخمسة الذين هم اولاد  
عنه من اجنية ثلث وللخمسة الذين هم اولاد عمه واخوته لامة نصف  
نصف من ثلاثين ومن ذلك ثلاثة اخوة اشقاء ورثوا ميتا فاخذوا ثلثي  
المال واخذوا الاخران ثلثه وقد نظمه بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لاب وام \* وكلمه الي خير فقير  
يخازن الاكبران الثلث منها \* وباقي المال احرزها الصغير

فهو لا ثلاثة اخوة لا بولين اصغرهم زوج لبنت عمهم الموروثة له ثلثان ولها  
الثلث ومن ذلك ما لو قيل اخوات شقيقتان ورثاها الكافا فخذ  
احدهما ثلاثة ارباع التركة والاخر الربع الباقي فقل هذه امرأة تركت ابني  
عنها احدهما زوجها \* ولو قيل رجلان ورثاها الكافا فخذ احدهما الثلثين والاخر  
الثلث \* فقل هذه امرأة تركت ابني عمها احدهما زوجها والاخر اخوها لاما  
\* ولو قيل امرأة وزوجها فخذ الثلاثة ارباع التركة واخرى وزوجها فخذ  
الربع فقل للميت اخت لاب واخت لاموا ابتاع احدهما لام والذي هو اخ  
لام زوج الاخت للاب والاخر زوج الاخت للام فالاخت من الاب  
النصف وللأخ من الام السدس وللأخت من الام السدس والباقي بين ابني العم  
ولو قيل رجل وزوجته اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربعه  
فقل هو ورجل وزوج اخاء لامة باخته لايه ثم مات عنها فالتركة بينهما على



اربعة بالفرض والرد لاخته ثلاثة ولاخيه واحد رجل وبته ورثا تركه نصفين  
صورتهامات عن زوج هو ابن عم وبنت منه \* امرأة وابنها ورثا مال ميت  
نصفين فقل رجل مات عن بته فلها النصف وابن ابن اخيه وهو ابنها فلها النصف  
الباقى بالعصوبة \* ولهذه المسألة عنى الشاعر بقوله \*

سالت الفارضين بكل ارض \* بما يفتون في ذكر و امه  
قد اقسا بحق مال ميت \* على نصفين وانتفا بقسمه  
له نصف وحق الام نصف \* فنا خذا منه منها كسومه  
وباب الالف ز باب واسع \* والكلام عليها في المطولات شائع ذائع \*  
والحمد لله على نعمه التي لا تحصر ولا تحصى \* ومواهبه التي تبجل على الحد  
والاستقصا \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا \*

❦ قال جامعه ❦

كان الله له \* وختم بالصالحات عمله \* هذا اخر ما يسره بحض جوده  
العزيز الحكيم \* ومنتهى ما فتح به من الشرح على ذلك الكتاب الكريم \*  
والامل فيمن اطلع من اهل العلم على عباراته \* وامعن النظر في غوى مضمونه  
واشاراته \* ان يصنع عما فيه من ضعف التركيب ونقص التحصيل \* ويصلح  
ما وجد من الخال غير قابل للتأويل \* فاني متطفل على موائد هذا الموضوع  
الخطير \* والانسان من حيث هو مظنة القصور والتقصير \* لاسيما وقد كان  
جمعه حال تراكم غيوم الهموم \* وتزاحم جيوش الغموم \* بسبب هجرتي عن  
السكن والبلاد \* لتواتر اذيات الاجناد والحساد \* فمسي ان يكون ذلك  
ترجيحا في ميزان الحسنات \* وتكفير الماسلف من السيئات \* وبالله وحده

استنقروا سنجير \* وهو نعم المولى ونعم النصير \* وقد كان الشروع في جمع  
 هذا الشرح المبارك في فواتح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس  
 بعد الثلاثة والالف من الهجرة النبوية \* وكان الفراغ من تأليفه وتحريره  
 في آخر شهر رجب الاصب من السنة المذكورة والحمد لله على اتمام \* ما ذكر  
 صوب غمام \*

### ✽ تقریظ و تاریخ ✽

للامامة الاديب \* والجحججاج الارب \* رب التحرير والنجير \* الشيخ  
 ابي بكر بن محمد عارف خوير \* المكي الكتيبي المال الله بقاه \*  
 الحمد لله وارث الارض ومن عالى ما هو خير الوارثين \* الذى من بفتوحاته على  
 احبابه الغاصين \* فقرروا تقرير المباحث فى الدين \* وبينوا افرائضه اتم تبيين \*  
 وكيف لا وهم ورثة الانبياء والمرسلين \* صلى الله على نبينا ودايم اجسين \*  
 وعلى الال الطيبين الاطهار \* والاصحاب الاشداء على الكفار \* وتاب عليهم  
 باحسان الى يوم الدين

✽ اما بعد ✽ فان من اجل العلوم قد را \* وارفعها بين الانام ذكرا  
 \* علم الفرائض الذى نوه الله بنضله فى شريف حديثه \* حيث تولى  
 تفصيله وتنسيبه فى محكم كتابه \* وجاءت فى فضله والى عليه  
 احاديث كثيرة \* اضواء من شمس الظهيرة \* وردت بطرق ووجوه  
 ثنرى \* وكفى بذلك فخرا \* وقد الف فيه العلماء قديما وحديثا \* وصاروا  
 فى مسالكه سير احثينا \* فمنهم من اطال الكلام \* وقسم الاقسام \* ومنهم



من اقتصر \* وأوجز واختصر \* وإن من أحسن ما ألف فيه ترتيباً ووضعا \*  
واتقن ما صنف فيه ترتيباً وجمعاً \*

✽ كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث ✽

لفتح السادة العلوية \* وطراز المعانيمة المشايخية \* فخر الدين  
والدين \* مولانا السيد ابنه بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين \* فإنه  
شرح ذلك الكتاب المختصر أي شرح \* وبني له صرحاً أي مخرج \* خلده  
ذكره ورفع به قدره \* جمع فيه ما ليس في غيره من البكت والفرائب \*  
واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الأربعة المذاهب \* واستوفى فيه الكلام \*  
على أحكام ذوي الأرحام \* بمبارات تسلياً ورقة ولطافة \* وتمس رشاقة  
وظرافة \* الطائفة من السيم إذا سرى \* وادق من الزلال إذا جرى \*  
فاجدر به أن يكتب بأهاليه على صنمات الخلد ودعوى يتلى على قلب المخزون  
في مطالع السهود \* ولذلك رغب فيه طبعه \* وتعميم نفعه \* أرباب الأهمية  
والحمية \* أعضاء شركته الخيرية \* وسبقوا الكلى إلى هذه المزية \* ولما ابرزه  
الطبع \* في أحسن وضع \* أرخه خادم العلماء بهذه الآيات \*

هنا بعد جميع البلاد \* وبشرى تجدد في كل ناد  
بطبع الكتاب النفيس الجدير \* بالحنظ والبق والإعتماد  
كتاب الفتوحات أنعم بما \* يتال به الفرضي المراد  
كتاب يحل على المتكلمين \* ويهدي النوري سبيل الرشاد  
يصير به ما هو أكمل \* مطالعه المبتدئ أويكاد

ابان المعاني بحسن البيان \* وذل مستصيات القياد  
ولم لا وجا منه جامع ال \* فمضائل والمشعر العباد  
ابو المرتضى ابن الشهاب سلا \* لة العترة الغرواري الزناد  
فلا زال به على منار الملو \* م بالعم والجد والاجتهاد  
واحيش انتهي الطبع ارضته \* بطبع الفتوحات نعم العباد

٨١٣١٧

❦ خاتمة الطبع ❦

حمد الله سبحانه اجل ما ينعمه العبد من الفتوحات \* وشكره تعالى افضل  
ما يتقرب به من الفرائض الواجبات \* ثم اهداء نوافح عبهر الصلاة والسلام \*  
الى روح نبيه سيد المرسلين وخير الانام \* ثم الى ارواح الاله الوارثين مصون  
اسرارهم واصحابه الاجرة الكرام وانصارهم \* اما بعد فيقول الراجح اطفائه  
الحق \* الحسن بن احمد الحنفى \* قد غرغابعون الله تعالى وتوفيقه \* من  
طبع كتاب الفتوحات وتنمية \* لمولانا السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن  
شهاب الدين الهوى الحسينى نفع الله به \* وقد بذلنا المجهود في مقابلته  
على الاصل ونصحيته \* وتبين ما يترجم من بيان رسده ووضوحه \* مع ملاحظة  
الموانع كان الله له قبل المبع سطور العنيمات \* وارشاده الى اصلاح ما  
فرط عن السهو والذهول من العلطات \* حتى رزت صمائه وهي في ردد  
الصحة والنضبط رافله \* وترغت ثمرة من افق الملح الانواع والام  
غير آفله \* فدو ذلك سفراية انسه الميا فسون عوروضا يتنزه \* في حرارة



الطالبون وقد بدروا من افق دار الطباعة بدرة \* وسطع من غير حباراته  
 في صحائف اوراقه نشره \* في ايام الملك المشيد معالم الدين \* والظل الظليل  
 للاسلام والمسلمين رافع الوية العلم والمدل وقامع شوكة الجور والجهل  
 السلطان الجواد البازل \* وبمجر الجود الذي ليس له ساحل \* ملك السلطنة  
 الآصفية \* امير اقطار الممالك الدكنية الهنديه \* مظفر الممالك فتح جنك  
 نظام الدولة نظام الملك آصفجاه مير محبوب شليخان بهادر لا برحت شموس  
 دولته شارقه \* ورايات نصره خافقه \*

وكان ذلك بمطبعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة \* بمحروس دار السلطنة  
 مدينة حيدر اباد العاصره \* لخمس خات من شهر رمضان المعظم  
 من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة \* من هجرة

من انتخبه الله من خيرائه \* كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة

النظامية كان الله له وختم

بالصالحات عمله

آمين

٢٢٢

٢٢

٢٣

﴿ فهرست الاغلاط الواقعة في طبع الفتوحات للسيد ابن شهاب ﴾

صفحہ	سطر	خطا	صواب
۲۲	۱۴	من عدمه	وانت عدمه
۲۷	۱۹	واذ	واذا
۳۲	۰۴	ثلاث	ثلاث
۶۰	۰۸	مع و بنت	مع بنت
۶۵	۱۱	والاشقا	او الاثما
۷۲	۱۷	ويكون	او يكون
۷۶	۲۰	الان	لان
۸۷	۱۴	بناتها	بناتها
۹۱	۱۸	المتقى	المتقى
۹۵	۰۲	انان	اثنان
۱۰۰	۱۸	بان	ابن
۱۰۳	۱۲	واذ	واذا
۱۱۶	۱۹	ايحصل	يحصل
۱۳۰	۱۳	بينها	بينها
۱۳۳	۱۴	فمستله	فمستله
۲۰۳	۰۲	داخلين	داخلون
۲۱۸	۲۰	صند	وعند
۲۲۴	۱۲	الصالح	المصالح
۲۴۸	۱۸	ثمان وما	اثنان وما
۲۵۶	۱۸	جائر	حائر



## فهرست كتاب الفتوحات لأسيرة ابن شهاب

رقم	مضمون	رقم	مضمون
٠٠٣	خطبة الكتاب	١٦٦	باب ميراث الخنزير والمقتود والحمل
٠٠٤	الكلام على بسمله وما بعدها	١٧٥	فصل في ارث المقتود
٠١٤	باب علم الفرائض الخ	١٨١	فصل في ارث الحمل
٠٤٠	باب الفروض المتدرة في كتاب الله	١٨٩	فصل في ارث ائمة في ونحوهم
٠٥٣	باب في العصة	١٩١	باب في الرد
٠٦٤	المسئلة المشتركة	٢٠٠	اب في ذري الارحام
٠٦٧	باب الحبيب	٢٠٤	الكلام على مذهب اهل التنزيل
٠٧٦	باب في الجد والاخوة	٢١٢	الكلام على مذهب اهل القراية
٠٨٦	الاكدرية	٢٢٤	باب في تصحاة المركات
٠٨٨	باب في الارث بالولاء	٢٥٤	انتهاء المتن
٠٩٤	باب في الحد اب واصل المذائل	٠٠٠	خاتمة الشرح وفيها ثلاثة فصول
١٠٥	باب في النكاح والتداخل والتواني	٠٠٠	الفصل الاول في الملبات
	والتباين	٢٥٦	العدل الثاني: مشابه النسب
١٠٨	باب في تصحيح المسائل	٢٥٩	الفصل الثالث في الاقار
١٢٨	باب في المناصحات	٢٦٤	رأعة الختام







